



كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

الرقم التسلسلي:...../2019

قسم علوم تجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي(ل م د)

دفعة: 2019

الميدان: علوم إقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية المؤسسة

نظام الإنذار المبكر IRIS كأسلوب لإدارة مخاطر الملاعة

المالية دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات

وكالة تبسة-

تحت إشراف الأستاذ
- مصعب دعاس

من إعداد الطالبتين:
- حنان غلاب
- نوال مزهودي

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الصفحة	الرتبة العلمية	الاسم واللقب
رئيسا	أستاذ محاضر قسم -أ-	شعبان أسامة حسام الدين
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر قسم -أ-	مصعب دعاس
عضوا مناقشا	أستاذ محاضر قسم -ب-	حجيلة خلدون

السنة الجامعية: 2019/2018

كلمة شكر وتقدير

"

اللهم إني أسألك خير المسألة وخير الدعاء وخير النجاح وخير العلم"

الشكر الجزيل والحمد الكثير لله العلي القدير الذي وفقنا و أعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع، وصلى اللهم وسلم على شفيعنا وسيدنا محمد وعلى آله وصحبه أزكى التسليم.

نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى الأستاذ المشرف "دعاس مصعب" الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى كل عمال الشركة الجزائرية للتأمينات -وكالة تبسة- الذين منحونا كل ما يلزم من تسهيلات ومعلومات لإتمام هذا العمل، كما أشكر إلى كل من ساهم من بعيد أو قريب في إتمام وإنجاح هذه الدراسة.

الفهرس العام

الصفحة	المحتويات
	كلمة شكر وتقدير
I	الفهرس العام
IV	فهرس الجداول
V	فهرس الأشكال
أ	مقدمة عامة
الفصل الأول: مخاطر الملاءة المالية لشركات التأمين على الأضرار	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التأمين
03	المطلب الأول: ماهية التأمين
06	المطلب الثاني: خصائص ومبادئ عقد التأمين
08	المطلب الثالث: أنواع التأمين
12	المبحث الثاني: عموميات حول شركات التأمين
12	المطلب الأول: ماهية شركات التأمين
13	المطلب الثاني: أنواع شركات التأمين
16	المطلب الثالث: وظائف شركات التأمين
21	المبحث الثالث: الملاءة المالية في شركات التأمين على الأضرار ومخاطرها
21	المطلب الأول: ماهية الملاءة المالية
22	المطلب الثاني: قواعد الملاءة المالية
28	المطلب الثالث: مخاطر الملاءة المالية
34	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: نظم إدارة مخاطر الملاعة المالية في شركات التأمين	
36	تمهيد
37	المبحث الأول: إدارة مخاطر الملاعة المالية
37	المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر
38	المطلب الثاني: دور إدارة مخاطر الملاعة المالية
40	المطلب الثالث: مراحل إدارة المخاطر
44	المبحث الثاني: الإشراف والرقابة في شركات التأمين
44	المطلب الأول: ماهية الإشراف والرقابة في شركات التأمين
46	المطلب الثاني: نظم الإشراف والرقابة في شركات التأمين وممارساتها الخاطئة
51	المبحث الثالث: مؤشرات نظام الإنظار المبكر IRIS
51	المطلب الأول: مؤشرات مجموعة النشاط
54	المطلب الثاني: مؤشرات مجموعة الربحية
56	المطلب الثالث: مؤشرات مجموعة السيولة
58	المطلب الرابع: مؤشرات مجموعة الإحتياطات
60	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT - وكالة تبسة-	
62	تمهيد
63	المبحث الأول: لمحة تاريخية عن الشركة الجزائرية للتأمينات
63	المطلب الأول: تقديم عام للشركة الجزائرية للتأمينات
67	المطلب الثاني: تقديم الشركة الجزائرية للتأمينات
72	المطلب الثالث: المنتجات التي تقدمها الشركة الجزائرية للتأمينات
74	المبحث الثاني: نشاط الشركة الجزائرية للتأمينات

الفهرس العام

74	المطلب الأول: تطور رقم أعمال الشركة الجزائرية للتأمينات
76	المطلب الثاني: هيكله محفوظه نشاط الشركة الجزائرية للتأمينات
77	المطلب الثالث: تحليل الملاءة المالية للشركة الجزائرية للتأمينات
82	المبحث الثالث: حساب مؤشرات نظام الإنذار المبكر IRIS
82	المطلب الأول: مجموعة الأخطار التأمينية
86	المطلب الثاني: مجموعة أخطار الإكتتاب
90	المطلب الثالث: مجموعة الأخطار المالية
93	خلاصة الفصل
95	الخاتمة العامة
99	قائمة المراجع
104	قائمة الملاحق

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
74	تطور رقم أعمال الشركة - وكالة تبسة- خلال الفترة (2014-2017)	01
76	هيكلة محفظة نشاط الشركة - وكالة تبسة- خلال سنة 2017	02
77	مخصص الأخطار السارية للشركة خلال الفترة (2015-2017)	03
78	مخصص التعويضات للشركة خلال الفترة (2015-2017)	04
80	هامش الملاءة المالية للشركة خلال الفترة (2015-2017)	05
82	نسبة إجمالي الأقساط المكتتبه إلى الفائض خلال الفترة(2015-2017)	06
84	نسبة صافي الأقساط المكتتبه إلى الفائض خلال الفترة (2015-2017)	07
85	نسبة التغير في الإكتتاب خلال الفترة (2015-2017)	08
87	نسبة ربحية الإكتتاب خلال الفترة (2015-2017)	09
88	نسبة عائد الإستثمار خلال الفترة (2015-2017)	10
90	نسبة السيولة خلال الفترة (2015-2017)	11
91	نسبة التحصيل خلال الفترة (2015-2017)	12

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
68	الهيكل التنظيمي لووكالة تبسة	01
75	تطور رقم أعمال الشركة -وكالة تبسة- خلال الفترة (2017-2014)	02
76	هيكل محفظة نشاط الشركة -وكالة تبسة- لسنة 2017	03
78	مخصص الأخطار السارية للشركة خلال الفترة (2017-2015)	04
79	مخصص التعويضات للشركة خلال الفترة (2017-2015)	05
81	تطور هامش الملاءة المالية خلال الفترة (2017-2015)	06
83	نسبة إجمالي الإقسط المكتتبه إلى الفائض للفترة (2017-2015)	07
84	نسبة صافي الإقسط المكتتبه إلى الفائض للفترة (2017-2015)	08
86	نسبة التغير في الإكتتاب خلال الفترة (2017-2015)	09
88	نسبة ربحية الإكتتاب خلال الفترة (2017-2015)	10
89	نسبة عائد الإستثمار خلال الفترة (2017-2015)	11
91	نسبة السيولة خلال الفترة (2017-2015)	12
92	نسبة التحصيل خلال الفترة (2017-2015)	13

مقدمة عامة

يعتبر قطاع التأمين من أهم القطاعات التي تقوم عليها اقتصاديات الدول لما له من أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولما يمثل إنتاجه من نسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام لهذه الدول.

يتمثل نشاط التأمين في قيام شركات التأمين بإبرام مختلف عقود التأمين مع المؤمن لهم من أجل تغطية الأخطار التي يواجهونها ويتم ذلك بإصدار وثائق التأمين التي تتضمن قيمة القسط أو الإشتراك الذي يدفعه المؤمن لهم مقابل التغطية التي يتحصلون عليها في حين تلتزم شركات التأمين بتعويضهم في حالة تحقق الأخطار المؤمن ضدها وذلك خلال فترة زمنية محددة.

نجد أن نشاط التأمين قد ولد لدى شركات التأمين نشاطا آخرامكملا له ألا وهو النشاط المالي الذي جعل من شركات التأمين منشآت فاعلة في النظام المالي حيث تقوم بتلقي الأقساط من المؤمن لهم ثم توظيفها في أوجه الاستثمارات المختلفة وهذا بحكم الفارق الزمني بين دفع الأقساط وتحصيل التعويضات للمؤمن لهم.

نظرا لمختلف أنشطة شركات التأمين التي تمارسها وكذا الخدمات المقدمة فهي تتعرض إلى مخاطر كثيرة منها الخاصة بقطاع التأمين فقط وأخرى تمس كل المؤسسات. الأمر الذي يشكل خطرا على مستقبلها مما قد يؤدي إلى إفلاسها وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق التأمينية على اعتبار أن الملاءة المالية من أبرز أهداف شركات التأمين كونها تمثل أهم العوامل التي تتعلق خصوصا بمخاطر الاكتتاب وكذا مخاطر الاستثمار.

لمواجهة الخسائر المتوقعة التي يمكن أن تتعرض لها الشركة لابد من الإستعانة بإدارة فعالة من الناحية المالية لهذه الشركات. الأمر الذي يستدعي ضرورة التعامل معها من خلال اختيار الأسلوب الأمثل لإدارتها إذ يعتبر نظام الإنذار المبكر أحد الأساليب الحديثة التي تستخدمها شركات التأمين في سبيل معرفة مدى صلابتها المالية ودراسة الملاءة المالية الخاصة بها. وهذا

من خلال احتساب العديد من المؤشرات التي من شأنها إعطاء متخذي القرارات حقيقة الوضع المالي للمؤسسة ومن ثم الوقت اللازم والكافي لإتخاذ التدابير الملائمة تبعا لما تقتضيه مؤشرات الملاءة.

1- إشكالية الدراسة

من هذا المنطلق تبرز الإشكالية الرئيسية لهذا الموضوع والتي نصيغها كالآتي:

كيف يساهم نظام الإنذار المبكر IRIS في التنبؤ بمخاطر الملاءة المالية في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT؟

تندرج ضمن هذه الاشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو فرع التأمين الذي يساهم بنسبة كبيرة في تطور رقم اعمال الشركة؟
- ما مدى التزام الشركة بالقواعد والتعليمات التي تم وضعها للحد من المخاطر المالية في الجزائر؟
- هل تواجه الشركة مخاطر مالية يمكن التنبؤ بها اعتماد على نظام IRIS؟

2- فرضيات الدراسة

للإجابة على تساؤلات الإشكالية السابقة تم اقتراح الفرضيات التالية:

- يعتبر فرع التأمينات على الأخطار الصناعية الفرع الأكبر مساهمة في تطور رقم أعمال الشركة أن الشركة الجزائرية للتأمينات تعاقدت مع شركات كبرى لتأمين منشآتها ضد الأخطار الصناعية.
- تطبق الشركة القواعد والتعليمات التي تم وضعها للحد من المخاطر المالية في الجزائر التزاما بقانون التأمينات.

- تواجه الشركة مخاطر مالية يمكن التنبؤ بها اعتمادا على نظام IRIS كونها تنشط في بيئة حالة عدم التأكد.

3- أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا البحث في تبيان خصوصية شركات التأمين ومعرفة طبيعة نشاطها والقائم أساسا على تحمل المخاطر المهددة. كما يكتسب هذا البحث أهمية من أهمية ادارة المخاطر في شركات التأمين كونها أداة تتحكم في كل المخاطر بالشكل الذي يرفع من مصداقية قوائمها المالية. وما تحتويه من معلومات بدرجة عالية من الشفافية قصد تعزيز ملاءتها المالية ضمانا لبقائها في أداء دورها من خلال وفائها بالتزاماتها المستقبلية و توفيرها للحماية المثالية لمصالح الأطراف المعنية.

4- أهداف الدراسة

تصبو هذه الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية:

- تقديم إطار نظري معرفي حول الملاءة المالية لشركات التأمين.
- الإلمام بمختلف المخاطر التي تمس قدرة وفاء الشركات لالتزامها ضد المؤمنين.
- التعرف على إدارة المخاطر في شركات التأمين من جهة وعمل هيئات الرقابة والاشراف على قطاع التأمين من جهة اخرى.
- محاولة تطبيق أسلوب IRIS كنظام مبكر للتنبؤ بمخاطر الملاءة المالية.

5- أسباب اختيار الدراسة

يعود اختيارنا لهذا الموضوع نظرا لنوع التخصص والميول الشخصي للبحث في مجال إدارة المخاطر لشركات التأمين إضافة إلى الرغبة في الإطلاع على نواحي هذا الموضوع الذي نراه ذو أهمية بالغة تكمن في التعمق في دراسة مخاطر الملاءة المالية من جهة وكذا نظم التنبؤ بها

المطبقة من خلال عمل هيئات الرقابة والإشراف على شركات التأمين دون إغفال الدور الذي تلعبه هذه النظم في تعزيز الملاءة المالية لشركات التأمين.

6- منهجية الدراسة

في ضوء طبيعة موضوع الدراسة الذي يدخل ضمن الدراسات الإقتصادية، إعتدنا في جزئه النظري على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض المفاهيم المرتبطة بالإطار العام للتأمين، شركات التأمين، ملاءتها المالية ومختلف المخاطر المرتبطة بها وكذلك تلك المفاهيم المتعلقة بإدارة المخاطر وطرقها، إضافة إلى نظام الرقابة والإشراف على شركات التأمين، كذلك عرض مختلف مؤشرات نظام الإنذار المبكر IRIS.

أما في الجانب التطبيقي فقد تم اعتماد منهج دراسة حالة من خلال معالجة المعلومات المحاسبية والمالية المتعلقة بالشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وتحليلها في جداول وأشكال لتكشف من خلال ذلك عن مختلف المخاطر التي تواجه هذه الشركة.

7- هيكل الدراسة

للإمام بكافة جوانب الموضوع وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعية تم تقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول كما يلي:

يتعرض الفصل الأول للمخاطر الملاءة المالية في شركات التأمين على الأضرار الذي وجدناه أساسا لمعالجة الموضوع حيث سنتناول في مبحثه الأول مفاهيم عامة حول التأمين وذلك بالتطرق لماهية التأمين، خصائصه، مبادئ عقد التأمين وكذا أنواع التأمين المختلفة.

أما المبحث الثاني فسيتناول عموميات حول شركات التأمين من خلال التطرق لمفهوم شركات التأمين مميزاتها، مختلف تصنيفاتها إضافة إلى وظائفها المختلفة.

المبحث الثالث يتضمن الملاءة المالية لشركات التأمين على الأضرار ومخاطرها من خلال التعرض على مفهوم الملاءة، أهميتها، مختلف قواعد الفنية إضافة إلى مخاطرها المتعلقة إما بالشركة التأمين أو بالقطاع عموماً أو بالمحيط ككل.

يخصص **الفصل الثاني** نظم إدارة مخاطر الملاءة المالية لشركات التأمين حيث سيتناول المبحث الأول منه إدارة مخاطر الملاءة المالية وذلك من خلال تعريف إدارة المخاطر أهميتها، دورها سواء بالنسبة للعميل أو بالنسبة لشركة التأمين نفسها إضافة إلى مراحل إدارة المخاطر.

أما في المبحث الثاني فسيتناول الرقابة والإشراف على شركة التأمين ويضم كل من مفهوم هيئة الإشراف والرقابة، أهداف الرقابة والإشراف على شركات التأمين، مختلف النظم الرئيسية لها وكذا مختلف الممارسات الخاطئة لهذه النظم، إضافة إلى النظام الإنذار المبكر IRIS .

فيما يخص المبحث الثالث يتضمن مؤشرات نظام الإنذار المبكر IRIS وذلك من خلال التطرق إلى مجموعاته المختلفة من مجموعة النشاط، مجموعة الربحية، مجموعة السيولة، وكذا مجموعة مخاطر الإحتياطات.

يتعرض **الفصل الثالث** من البحث إلى دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات - وكالة تبسة-، وذلك بالتطرق في المبحث الأول إلى لمحة تاريخية عن الشركة الجزائرية للتأمينات من خلال تقديم عام لها من نشأة وتطور، التنظيم الإداري لها، إضافة إلى نشأة الوكالة، هيكلها التنظيمي ومختلف المنتجات التي تقدمها.

فيما يخص المبحث الثاني فسيتناول نشاط الشركة من خلال تطور رقم أعمالها، هيكله محفظة نشاط الشركة مع تحليل الملاءة المالية الخاصة بها.

أما المبحث الثالث فسنقوم بحساب مؤشرات نظام الإنذار المبكر IRIS من خلال مجموعاته الأربعة من الأخطار التأمينية، أخطار الإكتتاب، الأخطار المالية.

الفصل الأول

مخاطر الملاءة المالية لشركات

التأمين على الأضرار

تمهيد

شهد نشاط التأمين تطورا هاما وانتشارا واسعا في السنوات الأخيرة وأصبح من بين أهم الأنشطة التي تدعم اقتصاديات الدول، وبإدراك الدول لمدى أهمية التأمين استدعى الأمر إنشاء شركات تأمين تقوم بعدة أدوار من خلالها يتم حماية الأشخاص ضد الأخطار التي يواجهونها سواء في ممتلكاتهم أو مسؤوليتهم المدنية أو حتى في شخصهم ذاته مقابل تحصيلهم أقساط ثمن هذه الخدمة.

حتى تتمكن شركات التأمين من الحفاظ على متانة مركزها المالي وسداد مطالباتها والوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق وجب عليها دائما الإلمام بأية مخاطر تمس ملاءتها المالية سواء كانت مخاطر تتعلق الشركة أو بقطاع التأمين أو حتى المحيط ككل.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التأمين

يعتبر التأمين طريقة لتوزيع الخطر أو تحويله كما يعد وسيلة لحماية الأفراد من الأضرار والخسائر الناتجة عن تحقق الخطر المؤمن ضده.

المطلب الأول: ماهية التأمين

نظرا للأهمية والانتشار الواسع لفكرة التأمين واعتباره جزءا من النشاط الاقتصادي لأي دولة أصبح من الضرورة فهم هذا المصطلح من ناحية وتحديد أهميته من ناحية أخرى.

1- تعريف التأمين

هناك العديد من التعاريف لمصطلح التأمين نذكر منها:

التعريف القانوني: يعرف التأمين على أنه "اتفاق يلتزم بمقتضاه المؤمن (شركة التأمين) أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أي مبلغ التأمين في حال وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن".¹

التعريف الاقتصادي: يعرف التأمين على أنه "أداة لتقليل الخطر الذي يواجه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المعرضة لنفس الخطر لجعل الخسائر قابلة للتوقع بصفة جماعية ومن ثم يمكن لكل فرد واجه الخسائر نصيب من الأقساط المدفوعة كل حسب حصته من الخطر".²

يمكن تعريف التأمين أيضا بأنه: "مساهمة جماعة في التعويض عن الخسائر التي يتعرض لها الفرد بسبب وقوع خطر ما خارج عن إرادته وبذلك تنتزع آثار الخطر على أكبر

¹ أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010، ص87.

² عز الدين فلاح، التأمين "مبادئه وأنواعه"، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008، ص06.

عدد من الأفراد حتى يسهل تحمل الخسارة المتحققة من وقوعه على الفرد الواحد".¹

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التأمين هو عملية ينظمها عقد عن طريق تجميع مجموعة من المخاطر المتشابهة في النوع والطبيعة يتولاها طرف مخول قانونياً بممارسة أعمال التأمين يسمى المؤمن مقابل مبلغ مالي يسمى قسط التأمين والذي يلزم المؤمن له بسداده له في مواعيد إستحقاقه أو دفعة واحدة حسب شروط العقد والتي تكون ضمن مبلغ التأمين الذي يستفيد منه في حال تحقق الخطر.

من خلال هذا التعريف نجد المصطلحات التالية:

المؤمن له: هو الشخص المهدد بالخطر في شخصه أو ممتلكاته.

المؤمن: هو الطرف المخول قانونياً بتعويض المؤمن له.

قسط التأمين: هو المبلغ الذي يحصل عليه المؤمن لقاء تحمله الخطر، وبالمقابل يمثل ثمن الأمان الذي يحصل عليه المؤمن له.

مبلغ التأمين: هو المبلغ الذي يلتزم المؤمن بدفعه للمؤمن له عن تحقق الخطر المؤمن ضده.

الخطر: هو الحدث الذي يصيب الأشخاص والممتلكات ويؤدي في حالة وقوعه إلى خسائر مادية أو معنوية أو كلاهما معاً.

2- أهمية التأمين

يقدم التأمين خدمات أساسية تتمثل في تعويض المؤمن له عن الخسائر المادية التي قد تلحق به نتيجة تحقق الخطر المؤمن ضده كما أنه يؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد والقلق الناتجين من عدم القدرة على توقع الخسائر المستقبلية.

¹ هاني جزاع أرتيمة، سامر محمد عكور، إدارة الخطر والتأمين "منظور إداري كمي وإسلامي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010، ص95.

من هنا يمكن إبراز أهمية التأمين من خلال الجوانب التالية:

• **التنمية الاقتصادية:** يعمل التأمين على زيادة النمو الإقتصادي من خلال:

- زيادة الإنتاج: فوجود التأمين يساعد الأفراد والمؤسسات على دخول ميادين جديدة ما كانوا ليدخلوها لولا وجود التأمين كونه يوفر لهم حماية تأمينية من أمثلة ذلك تقديم البنوك لتسهيلات إئتمانية من خلال التأمين على حياة المقترض لصالح دائنه بقيمة القرض.

- **حفظ الثروة المستقبلية:** من ناحيتين الأولى تعويض المؤمن له عند تعرضه للخسارة وبذلك فهو لن يخرج من الدورة الإقتصادية للمجتمع إذ أنه يكون قادرا على إعادة بناء ما تضرر من خلال التعويض الذي حصل عليه من شركة التأمين.

- **خلق رؤوس الأموال:** تقوم شركات التأمين بتحصيل الأقساط من مجموع المؤمن لهم وبذلك يجتمع لديها حصيلة من الأموال تقوم بإستثمارها في العديد من المشاريع والأشكال الأخرى للإستثمار.¹

- **زيادة الإنتمان:** ذلك أن الجهات المقرضة لا تقبل تقديم القرض إلا بوجود وثيقة تضمن لهم حقوقهم وهذه الوثيقة عبارة عن رهن مقدم لضمان القرض، ولكن هذا الرهن لا يمكن قبوله لضمان ما لم يكن مؤمنا ضد التلف والفناء، ذلك أنه في حالة الفناء يقوم التأمين مكان الأصل المرهون.

• **التنمية الاجتماعية:** يعالج التأمين الكثير من الآفات الاجتماعية كالمرض، البطالة والعجز كما أن التأمين يعمل على خلق جو من الراحة والطمأنينة والهدوء لدى أفراد المجتمع وينجم هذا عن هدم حاجز الخوف من المجهول وبث الطمأنينة في نفوس الأفراد والهيئات فتقدم على الاستثمار والإنتاج دون تردد وخوف من الأخطار التي يمكن مواجهتها بالتأمين.²

• **التوازن الإقتصادي:** عند قيام شركات التأمين بتحصيل الأقساط من جمهور المؤمن لهم

¹ هاني جراع أرتيمة، سامر محمد عكور، مرجع سابق، ص 97-99.

² أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص 92.

هذا يعني امتصاص الشركات باستثمار مجموع الأقساط في مشاريع إنتاجية تنموية.

• **تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:** إن ما تحصل عليه هيئات التأمين الوطنية من عملات أجنبية مقابل الخدمات التي تقوم بها البلدان الأجنبية ونتيجة عمليات إعادة التأمين التي تمارسها يؤدي إلى زيادة الصادرات غير المتطورة مما يساعد على تحسين ميزان المدفوعات ويساهم في اتساع حجم التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: خصائص ومبادئ عقد التأمين

من خلال هذا المطلب سنتطرق للنقاط التالية:

- 1- **خصائص عقد التأمين:** يتميز عقد التأمين بعدة خصائص تجعله أو تميزه عن باقي العقود الأخرى يمكن تلخيصها في ما يلي:¹
 - **عقد رضائي:** يكفي لانعقاده تراضي طرفي العقد باقتران الإيجاب بالقبول.
 - **عقد احتمالي:** الحادث المؤمن ضده يمكن أن يقع أولاً يقع، ولا يمكن تحديد تاريخ وقواعد أو حجم الخسائر التي تتجم عنه.
 - **عقد معاوضة:** يأخذ كل من طرفي العقد مقابل لما يقدمه، فالمؤمن له يسدد قسط التأمين مقابل الحماية التأمينية التي يقدمها المؤمن بالتعويض عن الخسائر بحد أعلاه مبلغ التأمين.
 - **عقد شرطي:** يفى المؤمن بالتزامه بالتعويض في حالة تحقق الحادث المؤمن ضده أي أن الالتزام مشروط بتحقيق الخطر.
 - **عقد مستمر:** يستمر تنفيذ الالتزام طيلة مدة التأمين، فعلى سبيل المثال قد يقع حادث تصادم مروري لشخص مؤمن ضد خطر الحوادث خلال عام واحد مرتين، عنده يجب أن تلتزم شركة التأمين بالتعويض مرتين.

¹ هاني جزاع أرتيمة، سامر محمد عكور، مرجع سابق، ص ص101-118.

- **عقد ملزم لطرفه:** أي يلتزم المؤمن له بدفع قيمة القسط في حين يلتزم المؤمن له بدفع مبلغ التأمين إذا تأكد من وقوع الحادث بشكل لا إرادي وبدون إهمال المؤمن له.

- **عقد إذعان:** للمؤمن أن يفرض النصوص والشروط والاستثناءات في عقد التأمين وبما ينسجم وأهداف عملية التأمين، وليس أمام المؤمن لهم إلا القبول بها، إذ ليس بمقدوره أن يساوم على الشروط والاستثناءات وغيرها.

2- مبادئ عقد التأمين

يشتمل عقد التأمين على جملة المبادئ التالية:

- **مبدأ حسن النية:** يقوم هذا المبدأ على أساس أنه يجب على كل من طرفي العقد أن يمد الطرف الآخر بكافة المعلومات والبيانات والحقائق الجوهرية التي تتعلق بالخطر أو الشيء موضوع التأمين والظروف المحيطة به كذلك تلك البيانات المتعلقة بعقد التأمين وشروطه.

- **مبدأ المصلحة التأمينية:** يقوم هذا المبدأ على أساس أن يكون للمؤمن مصلحة مادية ومشروعة من بقاء الشيء أو الشخص على ما هو عليه ويتضرر في حال إذ لحق بالشيء أو الشخص حادث معين.

- **مبدأ السبب القريب:** بمعنى أن يكون الحادث المؤمن منه هو السبب الأصلي أو المباشر لحدوث الخسارة بمعنى أن يكون السبب الفعال الذي بدأت به سلسلة الحوادث والتي أدت في النهاية إلى وقوع الخسارة دون تدخل أي مؤثر خارجي غير السبب الأصلي، وأحيانا قد تجتمع عدة مسببات في إحداث الخسارة ويكون من الصعب تحديد أي منها هو السبب القريب في هذه الحالة تكون هيئة التحكم والمحددة بعقد التأمين هي الفيصل في حل هذه الإشكالية.

- **مبدأ التعويض:** يقوم المبدأ على أساس أنه لا يجوز للمؤمن له أن يحصل على تعويض يزيد عن الخسارة الفعلية التي حدثت وإنما يجب إعادة المؤمن له إلى الوضع الذي كان عليه

قبل حدوث الخسارة والهدف من هذا المبدأ

- منع المؤمن له من الكسب أو الثراء من التأمين بحيث لا يجوز له الحصول على أية أرباح جراء تحقق الخسارة.
- الحد من الخطر الأخلاقي والمعنوي حتى لا يعتمد المؤمن له إلحاق الضرر عمدا بالممتلكات المؤمن عليها للحصول على أية مكاسب.
- مبدأ المشاركة: ينص على أنه إذا قام المؤمن له بالتأمين لدى أكثر من شركة فإن المؤمن له سيحصل على مبلغ التعويض مرة واحدة وتشارك جميع شركات التأمين في تعويض المؤمن له عند تحقق الخطر كل شركة حسب حصتها في مبلغ التأمين.
- مبلغ الحلول في العقود: يقضي هذا المبدأ بإعطاء المؤمن الحق في الحلول محل المؤمن له في مطالبة طرف ثالث بتعويض قام بدفعه للمؤمن له، كما ويمتد هذا المبدأ ليحل المؤمن محل المؤمن له في رفع الدعاوى والمطالبة بالحقوق من طرف أو أطراف لهم صلة بالتسبب بالحادث.

المطلب الثالث: أنواع التأمين

نميز بين مختلف أنواع التأمين كالاتي:

1- حسب الشكل القانوني: ويشمل:¹

- 1-1 التأمين التعاوني أو التبادلي: يقوم به مجموعة من الأشخاص تجمع بينهم مصلحة مشتركة بمحض إرادتهم للتأمين على خطر أو مجموعة من الأخطار التي تواجههم في إطار جمعية تعاونية حيث يقوم كل شخص منهم بدور المؤمن والمؤمن له في نفس الوقت.
- الهدف من هذا النوع من التأمين ليس تحقيق الربح بل يعمل على تخفيض قيمة الإشتراك إلى أقل قدر ممكن حيث يتم أداء مبلغ التأمين من مجموع الإشتراكات المجمعة من كل

¹ سلمان زيدان، إدارة الخطر والتأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2013، ص160.

عضو، ويعتبر هذا الإشتراك قابلاً للتغيير بالزيادة أو بالنقصان تبعاً لعدد الأخطار المحققة وجسامتها خلال مدة التعاقد.

1-2 التأمين التجاري: وفيه يلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين عند تحقق الخطر المؤمن عليه مقابل دفع المؤمن له لأقساط ثابتة تحدد عند إبرام العقد تبعاً للدراسات الإحصائية والفنية، يتميز هذا النوع من التأمين بانفصال المؤمن عن المؤمن له، ويسمى هذا التأمين بالتأمين التجاري لأنه يهدف إلى تحقيق الربح لذا نجد أن قيمة قسط التأمين في هذا النوع هي أكبر من قيمة الإشتراك في الأنواع الأخرى من التأمين، ومن جهة أخرى لأن المؤمن في هذا النوع يعتبر مالكا للأقساط المجمعة لديه، فإذا ما كانت قيمة أداء مبلغ التأمين أقل من مجموع الأقساط فإن المؤمن يحتفظ بالجزء المتبقي دون أن يوزعه على المؤمن لهم، أما في حالة ما إذا كانت قيمة أداء مبلغ التأمين تفوق مجموع الأقساط فإن المؤمن يتحمل هذه القيمة لوحده دون إلقاء العبء على المؤمن لهم.

1-3 التأمين الإجتماعي: هذا النوع إجباري على الطبقة العاملة، وهو يغطي جملة من الأخطار والتي تحول دون مباشرة هذه الطبقة لعملها كإصابات العمل والمرض والعجز والشيخوخة وعادة ما تشرف عليه الدولة، حيث تحدد المبالغ التي تقتطع من استحقاقات العمال، وتتحمل هي وصاحب العمل الجزء المتبقي لتغطية هذه الأخطار.

يهدف هذا النوع من التأمين إلى التكافل والتضامن الاجتماعي لتحقيق مصلحة عامة كضمان الاستقرار العائلي ورفع المستوى المعيشي لطبقة العمال.¹

2- حسب طبيعة الأخطار المؤمن عليها: ويقسم إلى:

1-2 التأمين البحري: يهدف هذا النوع من التأمين إلى تغطية أخطار النقل البحري سواء

تعلق الأمر بتأمين السفينة نفسها من غرق أو حريق أو بضاعة المحمولة من تلف أو غرق.

¹ أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص 94.

2-2 **التأمين البري:** يغطي التأمين البري الأخطار التي لا تتدرج ضمن النوع السابق بما فيها التأمين الجوي سواء تعلق الأمر بتأمين الطائرة نفسها أو حمولتها.

3- **حسب أساس أداء مبلغ التأمين:** ويشمل:¹

1-3 **تأمين الأضرار:** يهدف هذه النوع إلى تعويض المؤمن له عن ما لحق به من أضرار عند تحقق الخطر المؤمن عليه، ولهذا فإن أساس أداء مبلغ التأمين هو التعويض وينقسم هذا النوع إلى:

- **تأمين الممتلكات:** يهدف هذا النوع إلى تعويض المؤمن له عن الخسائر التي تلحق بممتلكاته عند تحقق الخطر المؤمن عليه ومثال ذلك تأمين المنازل ضد الحريق أو السرقة، وعادة ما تكون هذه التأمينات اختيارية.

- **تأمين المسؤولية:** يهدف هذا النوع إلى تعويض الضرر الذي يلحق بالذمة المالية للمؤمن له نتيجة رجوع الغير عليه إثر تسببه في أضرار لهم، أي أنه يقوم بتعويض أضرار الغير التي تسبب فيها المؤمن لهم ومثال ذلك تأمين المسؤولية المدنية على حوادث السيارات وعادة ما تكون التأمينات إجبارية.

2-3 **تأمين الأشخاص:** يتعلق هذا التأمين بشخص المؤمن له، ويهدف إلى دفع مبلغ معين من المال إذا وقع خطر أو حادث متفق عليه في العقد، يتعلق هذا الخطر بحياة المؤمن له أو سلامة جسمه، حيث يتحدد مبلغ التأمين حسب الاتفاق بين المتعاقدين وينقسم هذا النوع إلى:

- **التأمين على الحياة:** من أمثلة ذلك التأمين لحالة وفاة، التأمين المختلط.

- **التأمين ضد الحوادث الشخصية والأمراض:** يغطي هذا النوع من التأمين نفقات العلاج والدواء وحالة العجز وكذلك الوفاة.

¹ عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري للنشر والطباعة، الأردن، 2009، ص112.

4- حسب طريقة التسيير:

4-1 التأمين بالتوزيع: يقوم المؤمن بتوزيع الأقساط المجمعة خلال السنة بين المؤمن لهم بالتعاون بينهم لتغطية الخسائر الناتجة عن تحقق الأخطار خلال نفس السنة، يطبق هذا التوزيع سنويا وهذا يستوجب على المؤمن تجميع أقساط جديدة لتسديد مبالغ الخسائر الناتجة عن تحقق أخطار العام المقبل ونلاحظ في هذا النوع أن تواتر الخطر ثابت أو يقترب من الثابت فهو لا يتغير من سنة لأخرى كما أن تكاليفه متوقعة باستخدام أساليب الإحصاء.

4-2 التأمين بالرسملة: يستوجب على المؤمن أن يضع على جانب كل أو جزء من الأقساط لكي يواجه به التزاماته المستقبلية ولذلك فهو يعمل على توظيفها بحيث تعود بفوائد مركبة ونلاحظ في هذا النوع من التأمين أن الأخطار تكتتب لمدة طويلة وتتخذ شكل إيداع كما أن تواتر الخطر ليس ثابتا خلال مدة العقد.

المبحث الثاني: عموميات حول شركات التأمين

بالرغم من أن ظهور التأمين يرجع إلى قرون خلت، إلا أن نشأة شركات تمارس النشاط التأميني كهيئات معتمدة جاء متأخرا حتى أواخر القرن السابع عشر حيث كانت الحوادث المفاجئة دافعا أساسيا لظهور هذه الشركات ولإلزام أكثر بها سنتطرق للجوانب التالية

المطلب الأول: ماهية شركات التأمين

يشمل هذا المطلب كل من مفهوم وكذا مميزات شركات التأمين.

1- مفهوم شركات التأمين: تعرف شركات التأمين بأنها:

- الهيئة التي تسلم أقساط التأمين وتلتزم في المقابل بدفع مبلغ التأمين عندما يقع الخطر الموجب لذلك وإلى جانب تقديمه هذه الخدمات التأمينية فهي أيضا مؤسسة مالية تتلقى الأموال من المؤمن لهم وتعمل كوسيط يقبل هذه الأموال ثم يعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد.¹

- كما يطلق عليها المؤمن وهي تتعهد بدفع تعويض مالي للطرف الثاني المؤمن له أو من يعينه في حالة تحقق خطر معين مقابل حصولها على قسط متفق عليه.²

بالتالي يمكن القول أن شركات التأمين هي شركات لها ميزة تعاقدية بينها وبين المؤمن لهم من خلال وثائق التأمين المصدرة من قبلها والتي تعتمد فيها بدفع مبلغ التعويض للمؤمنين في حالة تحقق الخطر المؤمن ضده مقابل أقساط متفق عليها في فترة محددة، تقوم شركات التأمين بإستثمار جملة الأقساط المجمعة لديها بهدف تحقيق العائد اللازم للوفاء بالتزاماتها تجاه زبائنها.

2- مميزات شركات التأمين

لشركات التأمين مجموعة من المميزات تختص بها عن غيرها من الشركات والمؤسسات

¹ عبد الغفار حنفي، رسمية قريباقتص، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص331.

² أحمد صالح عطية، محاسبة شركات التأمين، مكتبة التكامل للنشر والتوزيع، ط2، مصر، 2002، ص06.

المالية من هذه المميزات نجد ما يلي:

- شركات التأمين من بين المؤسسات المالية الأكثر خضوعاً للقوانين، خصوصاً في مجال استثمار رؤوس الأموال وذلك بتحديد نسب استثمارية من الضروري الإلتزام بها في مجالات مصرح بها ضمن النصوص واللوائح القانونية بهدف ضمان قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق التأمينية.

- تقدم خدمات تأمينية لزيائنها في شكل عقود معاوضة من ناحية وإستثمار الأقساط المتحصل عليها قصد الإيفاء بتعهداتها وتحقيق ربح من ناحية أخرى، لهذا فهي تصنف ضمن المؤسسات المالية التعاقدية بتعهدات متبادلة بينها وبين جمهور المؤمن لهم.¹

- تتميز خدماتها المقدمة بأنها آجلة وليست آنية، وثبات أسعارها والتي تحدد وفقاً للأسس الرياضية والإحتمالات كما أنها لا تخضع لقوانين العرض والطلب.

- إلتزاماتها وأهدافها تدفعها للتكيف أكثر في التعامل مع مجالات استثمار أموالها المحددة قانونياً بالتركيز على الإستثمار في الميادين الأقل مخاطراً.

- إنعكاس دورة الإنتاج فيها حيث لا يتسنى لشركة التأمين معرفة مداخيلها إلا في المستقبل لأن خاصية طول أجل إلتزاماتها تجاه العملاء سار للسنوات القادمة من تاريخ الإكتتاب بمعنى أن قيمة العائد لا يمكن تحديدها إلا بصفة إستدلالية (بناء على خبرة الشركة) لأن مبلغ التأمين متعلق بتحقيق الخسائر وحجمها.

المطلب الثاني: أنواع شركات التأمين

يمارس التأمين من قبل شركات مختلفة ومتنوعة باختلاف طبيعة الخدمة التأمينية

المقدمة وكذا اختلاف القوانين حيث يوجد تصنيفان لشركات التأمين.

¹ أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص ص 93-94.

1- التصنيف وفق طبيعة التأمين

يمكن تقسيم شركات التأمين وفق الأنشطة التأمينية التي تمارسها إلى:

1-1 شركات التأمين على الأشخاص: في هذا النوع من الشركات يكون الخطر المؤمن ضده يتعلق بشخص المؤمن له، حيث يقوم بتأمين نفسه من الأخطار التي تهدد حياته أو سلامة جسمه أو صحته أو قدرته على العمل وينقسم هذا النوع إلى:¹

1-2 شركات التأمين على الحياة: تمثل هذه الشركات أحد مكونات النظام المالي في أي دولة، فهي بمثابة وسيط مالي تقوم بتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم لحمايتهم من المخاطر الناشئة عن الوفاة، العجز أو الشيخوخة وفي نفس الوقت تقوم الشركات بإقراض هذه المبالغ إلى مؤسسات أعمال أخرى أو المؤمن لهم وبالتالي يمكن القول أن شركات التأمين على الحياة تلعب دورا حيويا في عملية النمو الاقتصادي من خلال تحويل المدخرات إلى استثمارات رأسمالية حقيقية.

1-3 شركات التأمين الصحي: هي تلك الشركات التي تختص في إصدار وثائق التأمين التي بموجب العقد تلتزم بتعويض المؤمن له عن مصاريف العلاج والأدوية عند إصابته بمرض معين وقد يأخذ هذا التأمين شكلا فرديا بأن يخص شخصا واحدا أو جماعيا إذا خص العائلة مثلا، وفي الغالب نجد هناك شركات تمارس التأمين على الحياة إضافة للتأمين الصحي فيطلق على هذا النوع شركات التأمين على الأشخاص.

1-4 شركات التأمين العام(على الأضرار): هي التي ينطبق نشاطها على كافة أنواع

التأمين عدا التأمين على الحياة وبالتالي فهو ينحصر على التأمين على الممتلكات وينظر لهذا النوع من شركات التأمين على أنها تقوم بمهمة شبيهة للمهمة التي تقوم شركات الاستثمار ذات النهاية المغلقة هذا النوع من التأمين له صفة تعويضية فليس للمؤمن له أن

¹ منير إبراهيم هنري، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص405.

يحصل على تعويض من شركة التأمين إلا إذا لحقه ضرر في ماله.¹

1-5 شركات التأمين الشامل: وهي شركات لا تتخصص في نوع معين من التأمين لأنها تقوم بإصدار جميع أنواع الوثائق التأمينية التي تصدرها الشركات السابقة، أي هي تلك الهيئة التأمينية الممارسة لجميع عمليات التأمين سواء تعلق الأمر بمال المؤمن له أو بشخصه.

2- التصنيف وفق الشكل القانوني

يمكن تصنيف شركات التأمين وفق شكلها القانوني إلى:²

1-2 شركات التأمين المساهمة: وهي أكثر صور التأمين إنتشارا حيث أن طبيعة تكوين رأسمالها يساعدها على الإستمرارية والتوسع والمنافسة فللمساهمين السيطرة الكاملة على الإدارة، من جهة ثانية تقوم هذه الشركات بدور حماية المؤمن لهم ودفع التعويضات اللازمة عند وقوع الأخطار المؤمن ضدها لكون هذه الشركات تتميز بكبر رأس مالها وضمها لعدد كبير من المساهمين على الرغم من أنها تبدأ برأس مال محدود غير أن طبيعة نشاطها المناسب لكل أنواع التأمينات يساعد على تكوين مخصصات لدفع التعويضات وتعزيز المركز المالي لها.

2-2 شركات التأمين التعاونية: في هذا النوع من التأمين يجتمع عدة أشخاص معرضين لأخطار متشابهة فيدفع كل واحد منهم إشتراكا معينا، وتخصص هذه الإشتراكات لآداء التعويضات المستحقة لمن يصيبهم الضرر، وأعضاء شركات التأمين التعاونية لا يسعون لتحقيق الربح بل إلى تخفيف الخسائر التي تلحق ببعض الأعضاء فهم يتعاقدون ليتعاونوا على تحمل مصيبة قد تحل ببعضهم، وتدار الشركة بواسطة أعضائها، فكل واحد منهم يكون مؤمنا ومؤمن له، ومن هنا وصفت هاته الشركات بأنها جمعيات تبادلية.³

¹ عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، مرجع سابق، ص112.

² مراد حيدر، التأمين الصحي "أنواعه وأحكامه"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، صص 45-46.

³ مراد حيدر، مرجع سابق، ص48.

2-3 صناديق التأمين الخاصة: يطلق عليها أحيانا صندوق الإعانات يمكن قيامها بدون رأس مال، ويقتصر نشاطها على بعض التأمينات الخاصة دون الخوض في العمليات التأمينية الأخرى، لاسيما وهي تعاونية لا تهدف إلى الربح بل إلى التضامن بين الأعضاء وتغطية ما قد يقعون فيه من أمور سيئة، وليس من حق الغير الإنضمام إليها والإستفادة من التعويض طالما أنه غير منتم إلى المجموعة وهي في ذلك تختلف عن باقي أشكال التأمين. ولإنجاح هذه الصناديق يتعين وجود عدد كبير من الأعضاء الذين تتشابه أخطارهم، علما أن نفقات الإدارة لهذه الجمعيات بسيطة مما يخفف العبء على ميزانية الجمعية.

2-4 الحكومة كمؤمن: تدخل الحكومة المجال التأميني إذ ما أحجمت بعض الهيئات عن بعض العمليات التأمينية لأخطار يشكل وقوعها خسائر كبيرة إضافة إلى شعورها بإستغلال شركات التأمين وفرضها أقساط باهظة التكاليف قد لا يتحملها الفرد العادي، غير أن دور الدولة في هذا المجال هو بسط الرعاية الاجتماعية على الأغلبية العظمى من الأفراد متوسطي الدخل وتغطية مخاطر العجز والوفاة والبطالة... مقابل أقساط تحتجز إجبارية من الموظفين أو أرباب العمل لصالح العمال.

المطلب الثالث: وظائف شركات التأمين

تقوم شركات التأمين بوظائف مختلفة من أجل الإستمرارية والنمو نلخصها فيما يلي:¹

1- وظيفة التسعير: هذه الوظيفة تضع سعر معين لكل نوع من أنواع التأمينات المختلفة يتناسب مع درجة وإحتمال تحقق الخطر كما ويتناسب مع مبلغ التأمين كما ويتناسب مع الظروف المحيطة بالشيء أو الخطر المؤمن ضده، إضافة إلى وضع تقديرات بشأن التكاليف المحتملة مقارنة بحجم التعويضات والخسائر.

والشخص الذي يحدد أسعار التأمين يدعى بالإكتواري وهو شخص له دراية وعلم في الرياضيات والإحصاء حيث يقوم بدراسة الإحصاءات وتجميع المعلومات والاعتماد عليها في

¹ أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص157.

تحديد واحتساب أسعار التأمينات المختلفة حيث يراعي في سعر التأمين أن يكون منافسا من جهة وكافيا لتغطية الخطر المؤمن ضده ومدرا للريح من جهة ثانية.

إن عملية وضع الأسعار من أصعب ما يواجه مكنتبي التأمين إذ عليهم أن يعرفوا مسبقا مقدار الخسائر المتوقعة والمحتملة من تحقق كل خطر على حدا، وهذه الخسائر يغطيها ما يعرف بالقسط الصافي، وإذا أضيف لهذا القسط مجموعة من الإضافات كالمصروفات الإدارية والعمومية ونسبة معينة للريح نتج عنه القسط التجاري وهو المبلغ الذي يدفعه حامل الوثيقة إلى شركة التأمين نظير حمايتها له من خطر مؤمن ضده.

2- وظيفة الإكتتاب: تقوم شركة التأمين من خلال هذه الوظيفة بقبول طلبات إصدار الوثائق والمتوقع أن ينتج عنها أرباح وترفض الطلبات المتوقع أن ينتج عنها خسائر أو لا تكون مجدية وتقوم الإدارة العليا بالشركة بوضع سياسة واضحة للإكتتاب تتماشى مع غايات الشركة وقد تكون هذه السياسة الحصول على مجموعة كبيرة من وثائق التأمين المختلفة والتي تعطي ربحا منخفضا أو تكون سياسة الشركة الحصول على عدد قليل من وثائق التأمين والتي تعطي ربحا مرتفعا وعادة ما تقوم الشركة بإصدار دليل تبين فيه أنواع التأمينات التي تقبلها والأخطار التي تغطيها والمناطق الجغرافية التي تعمل بها وغير ذلك من الأمور.

3- وظيفة الإنتاج: يقصد بالإنتاج في مجال التأمين المبيعات والنشاطات التسويقية

التي تقوم بها شركات التأمين فعملية البيع التي تقوم بها الشركة هي الخدمة التأمينية وتعتمد في تسويق خدماتها على:¹

- تشخيص إحتياجات ورغبات المؤمن لهم الحاليين والمرقبين من حيث التغطية التأمينية كأن تكون محدودة أو مركبة.

- تشخيص نوع العمولة التي يرغبها الوسطاء من حيث كونها عمولة كاملة أو مقسطة

¹ أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص ص208-210.

عند إبرام العقد.

- التأمين وإنخفاض صافي أفساط الإكتتاب الذي تحصله لصالحها دراسة وضع شركات التأمين الأخرى المنافسة من حيث المنتجات والأسعار وأساليب التوزيع والدعاية. كما تعتمد شركة التأمين على العديد من القنوات أهمها:

- **التسويق المباشر:** هنا يكون الاتصال مباشرة بين الراغب في التأمين وبين شركة التأمين.
 - **السماسرة:** يمثلون حملة الوثائق في السوق وذلك لما يقدمونه لهم من تغطيات تأمينية تلائم احتياجاتهم ورغباتهم، كما أن السماسرة يعملون أحرارا في تقديم خدماتهم لأي شركة تأمين.
 - **الوكلاء:** يمثلون شركة التأمين في السوق حسب اتفاق مكتوب بين الطرفين مقابل عمولة ويمكن للوكيل قبول التأمين مباشرة من المستفيد والاستلام الأولي للوثيقة دون الرجوع لشركة التأمين الممثل لها.
 - **شركات التأمين الأخرى:** هي شركات تتعاقد مع شركة التأمين من خلال عمليات إعادة التأمين والتأمين المشترك.
 - **صيرفة التأمين:** يتضمن التسويق الناجح للخدمة التأمينية تقديم تشكيلات متنوعة وجذابة لوثائق التأمين والوصول إلى العملاء المحتملين بأقل تكلفة ممكنة.
- 4- **وظيفة تسوية المطالبات:** هي تلك الوظيفة المتعلقة بدفع مبلغ التأمين أو التعويضات المستحقة للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن ضده، ويوجد في كل شركة تأمين دائرة متخصصة بدراسة المطالبات المقدمة وتحديد التعويض المستحق والشخص المسؤول عن تسوية الخسائر هو مسوي الخسائر.

تتبع شركات التأمين ثلاثة أسس رئيسية لتسوية المطالبات وهي:

- **التحقق من صحة المطالبة المقدمة:** بمعنى التحقق من أن الخسارة وقعت فعلا وأن تكون مغطاة بموجب شروط وثيقة التأمين الصادرة من طرف شركة التأمين.

- **الإنصاف والسرعة في تسديد المطالبات:** ومعناه تجنب التأخر أو عدم تسديد المطالبة بعد التأكد من صحتها لأن ذلك يؤثر بشكل سلبي على سمعة شركة التأمين وعلى مبيعاتها.

- **تقديم المساعدة للمؤمن لهم:** تقوم بهذا شركة التأمين لما في ذلك من أثر جيد على سمعتها والذي ينعكس إيجابا على مبيعاتها.

5- وظيفة إعادة التأمين: يقصد بإعادة التأمين عملية مقاسمة المسؤولية عن الخطر المؤمن ضده ونتائجه بين شركة التأمين وبين شركة متخصصة هي شركة إعادة التأمين والتي توصف بمعيد التأمين وتتم هذه العملية بموجب عقد تلتزم الشركة المسندة بموجبه بأن تأخذ على عاتقها مسؤولية تغطية جزء من قيمة تأمين الخطر وتسند الجزء الباقي من هذه القيمة إلى معيد التأمين، تهدف هذه الوظيفة إلى:¹

- تحقيق التوازن النوعي.

- التنوع الجغرافي.

- زيادة الثقة بشركة التأمين.

- زيادة خبرة شركة التأمين وتسهيل عملها في السوق.

- استقرار أرباح الشركة الأصلية.

- كما أن إعادة التأمين قد يؤدي إلى آثار سلبية على ميزان المدفوعات في حالة هروب العملات الأجنبية من البلاد كون معيد التأمين شركة أجنبية.

¹ أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص 158-164 بتصرف.

هناك العديد من طرق إعادة التأمين تختلف حسب احتياجات المؤمن الأصلي والتزاماته المتوقعة، أهم هذه الطرق:

- **طريقة إختيارية:** من حيث إختيار معيد التأمين وكذا مقدار المبلغ التأمين به.
 - **طريقة إجبارية:** يتم تحويل أي عملية تأمينية بشكل تلقائي دون الدخول في أي تفاصيل.
 - **6- وظيفة الإستثمار:** كون أقساط التأمين يتم تجميعها في بداية العملية التأمينية فإنه سيتوافر لدى شركة التأمين مبالغ ضخمة يمكن إستثمارها.
- وحسب مبدأ الملاءمة أو المواءمة في الإستثمار فإن شركة التأمين التي تمارس التأمين على الحياة تقوم بإستثمار أموالها في أدوات إستثمارية طويلة الأجل وذلك كون الإلتزامات المتوقعة تكون لأجل طويلة أما الإستثمارات التي تقوم بها شركات التأمين التي تمارس أعمال تأمينات الممتلكات فيما أن مدد هذه الوثائق غالبا ما تكون سنة بمعنى أن الإلتزاماتها كذلك تكون قصيرة الأجل سنة فأقل، وبالتالي فهي تقوم بإستثمار الأموال في أدوات إستثمارية قصيرة الأجل شديدة السيولة كالإستثمار في الأسهم وأذونات الخزينة وشهادات الإيداع وأي أدوات أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة ويسر وسرعة دون خسائر مهمة.

المبحث الثالث: الملاءة المالية في شركات التأمين على الأضرار ومخاطرها

نتيجة للطبيعة الخاصة بنشاط شركات التأمين والمتمثلة في إمتداد إلتزاماتها إتجاه حملة الوثائق، الأمر الذي يتحتم إزائه ضرورة التأكد من إستمرارية قدرتها بهذه الإلتزامات وعدم تعرضها لمخاطر.

المطلب الأول: ماهية الملاءة المالية

نحاول في هذا المطلب التطرق إلى كل من مفهوم وكذا أهمية الملاءة المالية.

1- مفهوم الملاءة المالية: يمكن تعريفها على أنها:

- توفر القدرة الدائمة لشركة التأمين للتسديد، أي بمعنى أن تكون هذه الشركات قادرة على مواجهة إلتزاماتها تجاه المشتركين في أي وقت ممكن.¹
- قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها عند تواريخ الإستحقاق بمعنى أن تكون قادرة على سداد إلتزاماتها تجاه حملة الوثائق في وقتها المحدد أو عند حدوث الخطر المؤمن ضده دون أن تؤدي عملية السداد إلى التعثر والتوقف أو إفلاس هذه الشركات.²
- عموما يمكن القول أن الملاءة المالية هي القدرة على إمتلاك الأموال الضرورية لمقابلة الإلتزامات المالية.

2- أهمية الملاءة المالية

تكمن أهمية الملاءة المالية في النقاط التالية:

- حماية مصالح حملة الوثائق بالوفاء بمستحققاتهم في أوقاتها المحددة.
- المستثمرون وحاملي الأسهم الذين يهمهم احتفاظ الأسهم بقيمتها أو الزيادة فيها.

¹ دليلة هامل، عبد الرحمن العايب، أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية على ملاءة شركات التأمين التكافلي، مجلة الباحث، جامعة فرحات عباس، سطيف، جانفي 2018، ص47.

² زروخي صباح، زيتوني كمال وآخرون، أهمية دراسة المؤشرات المالية والتقنية لشركات التأمين في الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد03، العدد01، 2018، ص03.

- الموظفين يهتمهم الاستمرار في العمل مع الحصول على رواتبهم.
- متانة المركز المالي للمؤسسة تهم الإدارة العليا ويؤثر على سمعتها وفرص عملها في المستقبل.

- هيئات الإشراف والرقابة التي على عاتقها التنبؤ بما يمكن أن يحدث من إفلاس لإحدى شركات التأمين العاملة في السوق.

المطلب الثاني: قواعد الملاءة المالية

تستند ملاءة شركات التأمين على ثلاثة قواعد أساسية نجملها فيما يلي:

1- القواعد الخاصة بإعداد وتقييم المخصصات الفنية

تقوم شركات التأمين بتكوين مخصصات تأمينية لمقابلة كافة التقلبات غير المتوقعة بالنسبة للأقساط المحصلة والتعويضات المدفوعة وهذه المخصصات تعتبر حقا من حقوق حملة الوثائق وتخص فترات زمنية مستقبلية وتعتبر تكلفة من تكاليف الإيراد العام للشركة وأهم هذه المخصصات:

1-1 مخصص الأخطار السارية: يعرف على أنه ذلك الجزء من أقساط التأمين المصدرة خلال السنة ويخص الفترة التالية من تاريخ إنتهاء هذه السنة لمواجهة الأخطار السارية لعقود التأمين في المدة الباقية والتي تدخل في السنة المالية التالية ويطلق عليه مخصص الأقساط غير المكتسبة.¹

هناك عدة طرق لحساب مخصص الأخطار السارية سنويا أهمها طريقة إحتسابه على أساس نسبة ثابتة من جملة الأقساط التي تستحق للشركة على حملة الوثائق عن السنة المالية المنقضية أي أن:

$$\text{مخصص الأخطار السارية} = \frac{\text{عدد الأيام التي يغطيها القسط في السنة التالية}}{165}$$

¹ عرفات إبراهيم فياض، إدارة التأمين والمخاطر، دار البداية للنشر، عمان، 2012، ص67.

1-2 مخصص التعويضات: تواجه شركات التأمين حوادث تتحقق خلال العام ويتم إبلاغها فعلا للشركة قبل إعداد الحسابات الختامية ولكن لا يتم تسديدها أو تسويتها خلال نفس العام فقد تتم التسوية والسداد خلال الأعوام القادمة، كما أن هناك حوادث تتحقق خلال العام وقبل إعداد الحسابات الختامية ولم يتم الإبلاغ عنها بعد، لذلك تقوم شركات التأمين بحجز مبالغ من الإيرادات لتسوية خسائر هذه الأخطار التي تتحقق في صورة حوادث هذه المبالغ تحتجز في صورة مخصص للسنة المالية التي تعد عنها الحسابات ويكون ذلك تحت بناء مخصص التعويضات ويعتبر حق من حقوق حملة الوثائق ونفقة واجبة الخصم قبل الوصول للأرباح القابلة للتوزيع.

يمكن تقسيم الحوادث التي يعد عنها مخصص التعويضات آخر العام على النحو التالي:¹

1- الحوادث المبلغ عنها قبل تاريخ إقفال الحسابات الختامية: هذه الحوادث تنقسم بدورها إلى:

1-1 حوادث مبلغ عنها وتمت تسويتها ولم تسدد بعد: هذه الحوادث لا تمثل مشكلة حيث أن هذه المبالغ أصبحت معروفة ونهائية وبالتالي يجب إضافة هذه المبالغ إلى التعويضات المسددة فعلا والتي تخص السنة المالية التي تعد عنها الحسابات.

1-2 حوادث مبلغ عنها ولم يتم تسويتها بعد: بالنسبة لهذه الحوادث تلتزم شركة التأمين بحجز مبالغ مناسبة في حساب مخصص التعويضات وفيما يلي أهم الطرق لتقدير مخصص التعويضات وهي:

طريقة 1- طريقة ملف بملف: فيها يتم دراسة كل حالة على حدا لتقدير المبلغ المناسب للتعويض وذلك بناء على مطالبة المؤمن له والمعايينة المبدئية من جانب شركة التأمين ثم يتم تجميع مخصص التعويضات الخاص بكل مطالبة لينتج الرقم الإجمالي لمخصص

¹ أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص 326-327.

التعويضات.

طريقة 2- طريقة القيمة المتوسطة

$$\text{مخصص التعويضات} = \text{عدد المطالبات المعلقة} \times \text{متوسط التعويض عن المطالبة الواحدة}$$

$$\text{متوسط التعويض عن المطالبة الواحدة} = \frac{\text{إجمالي التعويضات خلال فترة الخبرة}}{\text{عدد المطالبات خلال فترة الخبرة}}$$

تحدد عدد المطالبات التي لم يتم تسويتها بعد حتى تاريخ إقفال الحسابات.

تستخدم هذه الطريقة في حالة عدد المطالبات كبير جدا مع وجود تقارب بين قيم المطالبات المختلفة.

طريقة 3- طريقة معدل الخسارة

$$\text{معدل الخسارة} = \frac{\text{متوسط التعويضات التي تخص العام}}{\text{متوسط الأقساط التي تخص العام}}$$

$$\text{التعويضات التي تخص العام} = \text{الأقساط التي تخص العام} \times \text{معدل الخسارة المتوقع}$$

$$\text{التعويضات التي لم يتم تسويتها بعد} = \text{تعويضات التي تخص العام} - \text{التعويضات المسددة و تحت الحساب}$$

2- الحوادث غير المبلغ عنها حتى تاريخ إقفال الحسابات الختامية: من أهم طرق

تقديم رقم مخصص التعويضات ما يلي:

- طريقة 1

$$\text{مخصص التعويضات} = \frac{\text{نسبة التعويضات المحققة فعلا و التي لم تبلغ بعد}}{\text{إجمالي التعويضات عن الحوادث المبلغ عنها في السنة السابقة}} \times \text{إجمالي التعويضات المحققة هذا العام عن الحوادث المبلغ عنها}$$

- طريقة 2

$$\text{مخصص التعويضات} = \frac{\text{نسبة التعويضات المحققة فعلا و التي لم تبلغ بعد في السنة السابقة}}{\text{مجموع الأقساط المحصلة و الخاصة بالسنة السابقة}} \times \text{إجمالي الأقساط لهذا العام}$$

1-3- مخصص التقلبات في معدلات الخسائر: يتمثل معدل الخسارة في النسبة بين قيمة الأقساط التي تخص سنة معينة في أي فرع من فروع التأمين من ناحية، وقيمة المطالبات المتعلقة بتلك الأقساط من ناحية أخرى، أي يمثل نسبة التعويضات المستحقة والمدفوعة عن الحوادث التي وقعت خلال العام إلى الأقساط التي تخص نفس العام.

ونظرا لأن معدل الخسارة يتغير من عام لآخر طبقا للحوادث التي وقعت فعلا بينما يحتسب قسط التأمين الصافي على أساس محدد طبقا للتعريفات المحددة، وهذا يؤدي إلى عدم التوازن بين الأقساط المحصلة والتعويضات المدفوعة، فقد ينشأ فائض في السنوات التي يقل فيها معدل الخسارة أو قد ينشأ عجز في السنوات التي يزيد فيها معدل الخسارة ولهذا تقوم شركات التأمين بتكوين مخصص للتقلبات في معدل الخسائر لمواجهة هذه التغيرات ويقصد تحقيق التوازن.

من الناحية العلمية نجد أن شركات التأمين تعتمد على حساب الأقساط بالنسبة لفرع التأمين العامة على الخبرة الماضية لمعدلات الخسارة وذلك تحت فرض أن هذه المعدلات ستظل ثابتة على مدار السنوات القادمة، بمعنى:

$$\text{معدل الخسارة} = \frac{\text{إجمالي التعويضات خلال فترة الخبرة}}{\text{إجمالي الأقساط خلال فترة الخبرة}}$$

2- القواعد الخاصة بتمثيل المخصصات الفنية: يقصد بها كيفية إختيار الأصول المناسبة

المقابلة للمخصصات الفنية حيث يمكن تغطية هذه المخصصات في أصناف الأصول

التالية:¹

1-2 ودائع لأجل لدى البنوك: تستثمر شركات التأمين جزء من أموالها في شكل ودائع لأجل لدى البنوك حيث لا يجوز سحبها كلياً أو جزء منها قبل تاريخ متفق عليه حصولها على فوائد تستحق في نهاية أجل هذه الودائع.

2-2 الإستثمارات في القيم المنقولة: يتمثل في حيازة مختلف الأوراق المالية ويعتبر هذا الإستثمار الأكثر أهمية في أصول شركات التأمين حيث أنه إذا تم اختياره بعناية فإنه سيعطي سيولة ومردودية وحماية عالية.

2-3 الإستثمارات العقارية: هي أصول ملموسة ومرئية تتمثل عادة في الأراضي والمباني، تلجأ إليها شركات التأمين لاستثمار جزء من أموالها، إلا أن هذا النوع من الاستثمار يعتبر قليل السيولة خاصة في الآجال القصيرة.

2-4 قروض برهون: تقدم شركات التأمين قروضا طويلة الأجل في مقابل فوائد تحصل عليها تكون هذه القروض في الغالب مضمونة برهون مختلفة حيث يمنح لها الحق في حيازة أو بيع هذه الرهون إذا لم يدفع المدين دينه في ميعاده المحدد.

تتمثل القواعد الخاصة بتمثيل المخصصات الفنية نذكر منها:²

- **قاعدة التكافؤ:** توجب هذه القاعدة أن تكون المخصصات التقنية في أي لحظة ممثلة بأصول معادلة، أي أن تكون قيمة الأصول على الأقل مساوية لقيمة هذه المخصصات
- **قاعدة التوافق:** يطبق هذا الأساس عندما يسمح التنظيم المعمول به الإستثمار بالعملات الأجنبية حيث ينبغي أن تكون أموال شركات التأمين الممثلة للمخصصات التقنية محررة بنفس عملة هذه المخصصات ويهدف هذا الأساس إلى حماية المؤمنين وكذلك المؤمن لهم من خطر تقلبات أسعار الصرف.

¹ أحمد صلاح عطية، مرجع سابق، ص45.

² حسناوي مريم، حساني حسين، دراسة تحليلية للملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد07، 2018، ص32.

- قاعدة المحلية: حيث توجب بعض التشريعات أن تكون إلتزامات المؤمن تجاه المؤمن لهم ممثلة بأصول تتمركز في نفس مكان هذه الإلتزامات.

3- القواعد الخاصة بتكوين هامش الملاءة

يعتبر هامش الملاءة المالية أحد الوسائل الهامة المستخدمة لتقييم مقدرة شركة التأمين على الوفاء بالإلتزاماتها وضمانا لإستمراريتها والعمل على أخذ الإجراءات التصحيحية والتدخل من قبل جهات الإشراف والرقابة على التأمين قبل الوصول إلى العسر المالي.

3-1 تعريف هامش الملاءة المالية

- يمكن تعريفه بأنه الفرق بين قيم الأصول وقيم الإلتزامات التي عليها.
- كما عرفته الجمعية الدولية لمشرفي التأمين بأنه فائض الأصول على الإلتزامات مقيمة بحسب أنظمة المحاسبة العامة أو قواعد الإشراف الخاصة.
- يعرف أيضا هامش الملاءة على أنه مبلغ مخصص من مجموع الموارد الإضافية الخالية من أية إلتزامات لمواجهة حالة عدم كفاية المخصصات الفنية لتغطية إلتزامات شركة التأمين، بمعنى آخر هامش الملاءة هو بمثابة إحتياطي تكميلي للمخصصات الفنية.¹

3-2 أسباب تكوين هامش الملاءة المالية

يتم تكوين هامش الملاءة لأسباب عديدة نذكر منها:²

- التقييم غير الصحيح للمخصصات الفنية.
- تغطية الحوادث المحتملة والتي تتميز بالتقلبات العشوائية.

¹ محمود إبراهيم، محمد هنداري، نموذج محاسبي مقترح للتنبؤ بالملاءة المالية وفق البيئة السورية باستخدام الشبكات العصبية الصناعية، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، جامعة حلب، سورية، المجلد 09، العدد 03، 2018، ص 261.

² معوش محمد الأمين، دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية، مذكرة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014، ص 42.

- إنخفاض قيم الأصول وعوائدها بسبب حدوث أزمات مالية.
- إختلال في النتيجة الصافية للشركات والذي يمكن أن ينتج عن عدم التسعير الصحيح لمنتجاتها، زيادة حجم تكاليف إستغلالها.
- عموما يمكن القول أن هامش الملاءة يمكن من تعزيز المركز المالي لشركة التأمين في حالة الأوضاع المالية الصعبة، مما يمكنها من البقاء في حالة ملاءة حتى مع حدوث خسائر غير متوقعة.

المطلب الثالث: مخاطر الملاءة المالية

تواجه شركات التأمين مخاطر عديدة تكون مصادرها إما على مستوى الشركة نفسها أو على مستوى القطاع أو على مستوى الإقتصاد ككل يمكن أن تؤثر على ملاءتها المالية وهي:

1- المخاطر المتعلقة بشركة التأمين

يمكن تقسيم هذه المخاطر إلى:

1-1 خطر الإكتتاب: وينقسم هذا الخطر بدوره إلى:¹

1-1-1 خطر الإكتتاب الصافي: هي المخاطر المتعلقة بالتقلبات العشوائية للخسائر سواء في قيمتها أو في تواترها فيكون المؤمن إما في حالة أنه لديه أقساط قليلة في مقابل الأخطار المحققة وإما أن تكون قيمة هذه الكوارث أكبر مما هو متوقع ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- **خطر سوء التقدير:** يتعلق بتقدير الكوارث القائم على المعرفة غير الصحيحة لتوزيع الكوارث أو كون أن الإفتراضات القائم عليها خاطئة ويرجع ذلك إلى عدم إختيار الأخطار

¹ European Commission , **Study into the methodologies to assess the overall financial position of an insurance undertaking from the perspective of prudential supervision**, May 2002, p05.

المؤمن عليها بشكل صحيح ونقص الخبرة فيما يتعلق بأخطار التأمين الجديدة ويمكن التقليل من هذه المخاطر إلى حد عن طريق تنويع أخطار التأمين المكتتبه.

- **خطر الإنحرافات العشوائية:** ينتج إنحراف توقعات الخسائر عن الزيادة العشوائية في تواتر أو حجم الكوارث ويرجع ذلك إلى بعض الأخطار تحدث كوارث مضاعفة (خلال مدة التأمين يتحقق الخطر أكثر من مرة) أو أن تتسبب في كوارث أخرى (مثل حادث الحريق الممتد إلى الجيران) وللتحكم في مثل هذه المخاطر ينبغي تجميع الأخطار المتجانسة والمستقلة في محفظة واحدة ثم تحديد عدد الأخطار المحققة وتوزيعها وحساب قيمة الخسارة القصوى المحتملة.

- **خطر التغير:** يتعلق هذا الخطر بتقلب الخسائر المتوقعة الناتج عن عدم القدرة على التنبؤ بالتغيرات في عوامل الخطر التي يمكن أن تؤثر فيه وذلك سواء في تواتره أو حجمه (مثلا تغير القوانين، تغير التكنولوجيا، تغيرات سياسية واجتماعية وديمغرافية، عوامل طبيعية وتبقى سياسة تنويع الأخطار المكتتبه وتطبق برنامج إعادة التأمين المناسبة السبيل للتقليل من هذا الخطر.

- **خطر التخصيص:** هو الخطر الذي تكون في المخصصات الفنية غير كافية لتغطية الإلتزامات وينتج عن وجود خلل في إجراءات التخصيص يمكن التخفيف منه عن طريق التقدير المناسب للمطالبات المتكبدة.

1-1-2 **خطر تسيير الإكتتاب:** ينتج هذا الخطر عن عدم الإختيار الصحيح للأخطار المكتتبه أو شروط الإكتتاب المناسبة أو تحديد التسعير الصحيح للأخطار، وحتى تقلل من هذا الخطر يجب على مسير الإكتتاب أن ينتقي الخطر المكتتب بما يتوافق وقدرة وطبيعة وهدف عمل المؤمن، كما ينبغي على مسير الإكتتاب أن يكون على قدر من الخبرة والممارسة اللازمة لتحديد شروط الإكتتاب والتفاوض مع المؤمن لهم وتسيير الإكتتاب بشكل عام، كما يجب أن تكون تسعيرة الخطر مناسبة لتغطية الأخطار المكتتبه.

1-2 **خطر القرض:** يتمثل في عدم قدرة المؤمن لإسترداد مستحقاته من الجهات التي يتعامل معها سواء مباشرة من المؤمن لهم أو عن طريق الوسيط أو عن طريق معيدي التأمين.

كما يتمثل هذا الخطر في عدم قدرة المؤمن على إسترجاع أمواله أو عوائده المستثمرة بالأوراق المالية في تواريخ إستحقاقها وهذا العجز مصدرها.

ويعتبر عدم قدرة معيد التأمين على تسديد إلتزاماته من أهم مخاطر القرض في التأمينات العامة لأن ذلك من شأنه أن يحدث صعوبات مالية هامة بالنسبة للمؤمن المباشر، ولذلك عادة ما يطلب المؤمن عند إجراء عملية إعادة التأمين من معيد التأمين تنقيط خاص به للتعرف على وضعيته المالية.

1-3 **خطر إعادة التأمين:** يتعلق هذا الخطر بعدم ملاءمة برنامج إعادة التأمين فيمكن أن يؤدي ذلك إلى صعوبات مالية كبيرة للشركة لذا ينبغي دراسة مدى حاجة المؤمن للحماية والتغطية عن طريق إعادة التأمين واختيار نوعه المناسب مع تحديد شروط الإتفاقية الموافقة.

1-4 **خطر التشغيل:** خطر الخسارة المالية الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل موظفي العمليات الداخلية والأنظمة وكذلك الأحداث الخارجية غير المتوقعة.

1-5 **خطر السيولة:** عدم القدرة على تلبية الإلتزامات عندما تصبح مستحقة بسبب عدم القدرة على تصفية الأصول أو الحصول على التمويل الكافي دون تكبد خسائر غير مقبولة.

1-6 **خطر التكاليف:** هو الخطر الذي تكون فيه تكاليف شركات التأمين خارج تكاليف الكوارث كبيرة بحيث تكون الشركة مجبرة على تغطيتها بالأقساط المجمعة.¹

1-7 **خطر عدم التوافق بين الأصول والخصوم:** يمكن أن يكمن عدم التوافق بين الأصول والخصوم في خطر الإستحقاق وخطر العملة وخطر معدل الفائدة وخطر التضخم.

1-8 **خطر الإستثمار:** يقوم المؤمن نتيجة لطبيعة نشاط التأمين بإستثمار الأموال المجمعة

¹ Insurance Regulatory Information System (IRIS) Ratios Manual, 2017 Edition,p03.

لديه لتغطية الكوارث المستقبلية، إلا أن هذه الإستثمارات معرضة لتقلبات في قيمتها نتيجة لعوامل خارجية كتقلبات معدلات الفائدة والقيم السوقية للإستثمارات، وللتقليل من هذا الخطر على المؤمن أن ينوع محفظته المالية وأن لا يركز على منتج معين وأن يقيم أصوله بشكل صحيح.

9-1 خطر فسخ العقد: يتعلق هذا الخطر بإلغاء حامل الوثيقة لعقده قبل تاريخ إستحقاقه، فيكون المؤمن مجبرا على دفع مبلغ معين من المال لحامل الوثيقة، هذا الخطر ليس له أهمية كبيرة على التأمينات العامة لقصر مدة عقودها.

ويمكن لشركات التأمين أن تحد من هذا الخطر بإضافة تعليمة في العقد تقضي بدفع المؤمن له لمبالغ محددة للمؤمن في حالة فسخه للعقد.

10-1 مخاطر مالية أخرى: هي المخاطر المالية الأخرى التي يمكن أن تلحق بخسائر

مالية لشركة التأمين، كتوفير ضمانات للأطراف المتعامل معها للحماية من خطر القرض، ومخاطر تتعلق بتغيرات في نظام الضريبة وعجز الميزانية.¹

2- المخاطر المتعلقة بقطاع التأمين

وتسمى أيضا هذه المخاطر بالمخاطر النظامية حيث تنتج عن:

1-2 الخطر القانوني والتشريعي: يتعلق هذا الخطر بالأثر المالي لتغيرات القوانين والتنظيمات، فعلى المؤمن أن يعي تطبيق هذه التغيرات للإحتياجات القانونية والتنظيمية وتجسيد أنظمة داخلية لتغطية متطلبات هيئات الرقابة.

2-2 خطر تغيرات السوق: تتأثر شركات التأمين بالمنافسة وإحتياجات المستهلك وسلوكه

تجاه شراء منتجات التأمين وبالتالي إتباع إستراتيجية تسويقية مناسبة من شأنها أن تقلل من

¹ European Commission, **Study into methodologies to assess the overall financial position of an insurance undertaking from the perspective of prudential supervision**, May 2002, pp 08-09.

هذا الخطر وذلك بتحديد أقساط تنافسية وعرض منتجات جذابة للمستهلكين وإستعمال مختلف قنوات التوزيع المتوفرة.

3- مخاطر كلية متعلقة بالمحيط: هي المخاطر المرتبطة بالجوانب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والتكنولوجية والمحيط بصفة عامة والتي لها أثر غير مباشر على صناعة التأمين وفي غالب الأحيان تكون شركة التأمين غير قادرة على رقابة هذه المخاطر وهي:

3-1 خطر معدل التضخم: هو الخطر المرتبط بزيادة معدلات التضخم حيث يكون له أثر كبير على الإلتزامات المتوسطة والطويلة الأجل، وخاصة الإلتزامات التي تطالب فيها شركات التأمين بسداد القيمة الحقيقية لها، وبالتالي يجب أن يؤخذ هذا الخطر بعين الإعتبار عند حساب المخصصات الفنية.

3-2 خطر معدل الصرف: هو الخطر الذي تكون فيه الأموال مستثمرة بعملة تختلف عن عملية الإلتزامات حيث يكون لذلك أثر كبيرا على المؤمن وللتقليل من هذا الخطر يجب أن تستثمر الأموال بنفس عملة مصدر الأموال في الخصوم، بالإضافة إلى خطر تقلبات قيمة العملات إذا كانت الشركة توظف أموالها في إستثمارها أجنبية.

3-3 خطر دورة الإقتصاد: هو الخطر المتعلق بالتغيرات الإقتصادية في حالة الكساد تواجه صناعة التأمين تراجع في مبيعاتها نظرا لإنخفاض الطلب على التأمين وينتج عن ذلك تراجع حجم الأقساط، كما تتراجع عدد العمليات الجديدة وتزداد حالات فسخ العقود.

3-4 خطر التغيرات الإجتماعية: تعتبر التغيرات الديمغرافية وسلوك المستهلك من أهم عناصر هذا الخطر، طزيادة عدد الوفيات الناتج مثلا عن الأمراض الجديدة، كما أن السلوك الإجتماعي كالأجرام مثلا يمكن أن يزيد من حجم الكوارث.

3-5 خطر تغيرات المحيط: هو الخطر المتعلق بالزياد تواتر الكوارث الطبيعية من زلازل وفيضانات وعواصف والذي من شأنه أن يحدث أضرارا جسيمة مادية أو جسدية كإزدياد حالات الوفاة والأمراض.

3-6 خطر تغير التكنولوجيا: يتعلق هذا الخطر بالتطور السريع للتكنولوجيا الحديثة الذي له أثر على جوانب مختلفة من صناعة التأمين، فيمكن أن يكون لهذا الخطر أثر مباشر على التشغيل عند حدوث خطأ أو تعطيل في النظام الآلي المستعمل مثلاً، كما يمكن أن تؤثر التغيرات التكنولوجية على صحة الأفراد بسبب إنتشار التلوث مما يؤدي إلى إزدياد حجم الكوارث.

3-7 الخطر السياسي: يتعلق هذا الخطر في عدم الإستقرار السياسي للبلد، لأنه إذا كان البلد يعاني من صراعات داخلية أو إعتداءات أجنبية سوف يؤدي ذلك إلى إزدياد الكوارث.

3-8 تغيرات القيمة السوقية للإستثمارات: هو الخطر المتعلق بتغير قيمة الأصول في السوق وكذلك في عوائدها وهذا نتيجة لظروف إقتصادية معينة كإنخفاض معدلات الفائدة أو إنهيار السوق المالي أو تراجع قيم العقارات وغيرها.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل مختلف المفاهيم المختلفة بالتأمين عموما وكذا شركات التأمين خصوصا بعرض أنواع هذه الشركات وكذا وظائفها المتعددة من إكتتاب في العقود وتسعير المنتجات التأمينية وتسوية للمطالبات وإعادة تأمين جزء الأخطار التي تفوق قدرتها المالية إضافة إلى وظيفة الإستثمار وأخيرا الملاءة المالية كونها مؤشر معبر عن مدى قدرة هذه الشركات المالية الدائمة على تسديد إلتزاماتها تجاه المؤمن لهم في أوقاتها المحددة وذلك من خلال تطرقنا للقواعد الفنية التي تستند عليها وكذلك المخاطر المؤثر عليها سواء كانت تخص قطاع التأمين عموما أو الشركة خصوصا أو ما يتعلق بالمحيط ككل، لذا وجب إدارة متخصصة للحد من مثل هذه المخاطر.

الفصل الثاني

نظم إدارة مخاطر الملاعة
المالية في شركات التأمين

تمهيد

لقد تعددت المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين وهذا ما دفعها للبحث عن خطوات استباقية تمكنها من قياس وتقييم المخاطر لتقليلها وتجنب آثارها تمثلت في إدارة المخاطر بحيث تلعب هذه الأخيرة دورا فعالا في مواجهة وتغطية المخاطر التي تواجه ملاءة هذه الشركات.

تعمل هيئات الرقابة والإشراف على ضبط أساليب تساعد شركات التأمين في الحفاظ على استقرار مركزها المالي بما يتلاءم وطبيعتها وبالتالي فإن هذه الهيئات تعمل كإدارة عليا لمعرفة ملاءة شركات التأمين وتصحيح انحرافاتهما. من بين هذه الأساليب نظام الإنذار المبكر IRIS والذي تم اعتماده من قبل هيئة الإشراف والرقابة على التأمين الأمريكية NAIC كأسلوب للتعقب بمخاطر الملاءة المالية.

المبحث الأول: إدارة مخاطر الملاءة المالية

إن العمل في بيئة تتسم بالديناميكية وشدة المنافسة يزيد من أهمية وجود أنظمة وأساليب لإدارة المخاطر تسمح بمعرفة مختلف المخاطر الممكن التعرض لها وتقويمها وإدارتها بطريقة سليمة للسيطرة على آثارها السلبية مما يساهم في تطوير آراء شركات التأمين وتحقيق أهدافها.

المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر

1- مفهوم إدارة المخاطر

تعرف إدارة المخاطر في شركات التأمين على أنها: "الوسائل المنظمة لتحديد وقياس المخاطر مع تطوير واختيار وإدارة الخيارات الملاءة للتعامل معها".¹

أيضا إدارة المخاطر هي عبارة عن إجراء منظم للتخطيط من أجل تحديد، تحليل والاستجابة ومتابعة المخاطر وتتضمن الإجراءات والأدوات والتقنيات التي ستساعد على تعظيم إمكانية تحقيق نتائج إيجابية وتخفيض إمكانية تحقيق نتائج غير ملائمة".²

إدارة المخاطر هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب".³

2- أهمية إدارة المخاطر

تعتبر إدارة المخاطر في شركة التأمين من أهم الوظائف التي يعتمد عليها مجلس

¹ قصاص مروة، جبار عبد الرزاق، دور نظم المعلومات الإلكترونية في إدارة مخاطر الصناعة التأمينية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، الجزائر، العدد 18، جوان 2017، ص 110.

² عصماني عبد القادر، الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، ملتقى علمي دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسبير، جامعة فرحات عباس، أكتوبر 2009، ص 04.

³ أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص 55.

الإدارة لوضع السياسات والإستراتيجيات المتعلقة بالشركة وتتمثل مهام إدارة المخاطر فيما يلي:¹

- تكفل سلامة وظائف الرقابة في الشركة عن طريق تدعيمها بإجراءات رقابية أخرى.
- وجود نظام إدارة فعال من شأنه أن يزود مجلس الإدارة بالتحليلات المتعلقة بأداء الشركة واستعراض التقارير اللازمة لذلك.
- إعطاء نظرة شاملة حول الشركة وعن المخاطر التي تواجهها.
- تقديم المقترحات اللازمة للمسؤولين حول سبل وكيفية إدارة الشركة وفقاً للإستراتيجيات الموضوعية.
- تقديم التقارير المفصلة لمجلس الإدارة عن مدى تعرض الشركة للمخاطر والإجراءات التي يتعين اتخاذها لإدارتها.
- تقديم الاستشارة للمجلس فيما يتعلق بإدارة المخاطر في الأمور الإستراتيجية في الشركة كعمليات الاندماج أو الاستحواذ وكذلك المشاريع الكبرى والاستثمارات.
- عموماً يمكن القول أن إدارة المخاطر تهدف إلى تحديد المخاطر التي تواجه شركة التأمين ومن ثم تقييمها ثم إدارتها.

المطلب الثاني: دور إدارة مخاطر الملاءة المالية

سنتناول دور إدارة المخاطر بالنسبة لعميل التأمين وكذا بالنسبة لشركة التأمين.

1- بالنسبة لعميل التأمين: يمكن التركيز على دور إدارة المخاطر في خدمة العميل في

النقاط التالية:²

- دراسة الأخطار التي يتعرض لها العميل ثم تصنيفها وتحديد الأخطار القابلة للتأمين

¹ شنافي كفية، آليات الحوكمة في شركات التأمين، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 45، 2015، ص 345-346.

² عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق، ص 241-243.

- منها والأخطار غير قابلة للتأمين.
- دراسة مراحل النشاط الإقتصادي للعميل وتحديد الأخطار القابلة للتأمين التي يتعرض لها وتوجيهه إلى أنسب السياسات والوسائل لمواجهة هذه المخاطر.
- إعداد دليل علمي لأخطار العميل يحدد الأخطار التي يتعرض لها العميل ومسبباتها وكذلك تحديد الخسائر المباشرة الناتجة عن تحقيق الخطر وكذا الأسباب غير المباشرة.
- القيام بدور المعاينة ودراسة الأخطار المراد التأمين عليها من جانب العميل وتحديد درجة خطورتها وإتخاذ القرار المناسب بالنسبة للتأمين عليها وإرشاد العميل إلى وسائل الوقاية والتمنع لتخفيض درجة الخطورة لهذه الأخطار.
- دراسة وسائل الوقاية والتمنع في مراحل النشاط الإقتصادي المختلفة للعميل وتحديد مدى كفايتها وكفاءتها لمواجهة الأخطار المخصصة لمواجهةها وتحديد نواحي القصور وطرق معالجتها.
- مساعدة العميل في اختيار السياسة المثلى لإدارة المخاطر حيث أن الإدارة يقع عليها عبء إرشاد العميل إلى أنسب سياسة يمكن إتباعها لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها وبصفة خاصة الأخطار غير القابلة للتأمين والتي يترتب عليها خسائر غير عرضية.
- إرشاد العميل إلى كيفية الحصول على الخصومات الممنوحة على القسط والناشئة عن كون أخطاره القابلة للتأمين من الأخطار الجيدة وكيفية مواجهة الخسائر غير المباشرة والناشئة عن الأخطار المؤمن منها.
- 2- بالنسبة لشركة التأمين: تلعب إدارة المخاطر في شركات التأمين دورا هاما بالنسبة لشركة التأمين ذاتها فهي مسؤولة عن:
 - تحديد سياسة الاكتتاب المباشر في الشركة من حيث تركيب محفظة الشركة وطبيعتها.
 - تقسيم الأخطار المقبولة على أسس فنية بوعي كامل لخطورة هذه العملية والتي ترقى إلى مستوى القرار المالي الذي يترتب عليه تحديد التزامات لشركة التأمين ومعيدي التأمين.

- تحديد احتفاظ الشركة العام من كل نوع من أنواع التأمين ومن كل خطر مقبول.
- تحديد هيكل إعادة التأمين بما يتفق وتركيب الأخطار المقبولة وحدودها وشروطها.
- مراجعة تقديرات إدارات المطالبات المباشرة للمخصصات الفنية والتأكد من كفايتها لمقابلة التزامات الشركة المستقبلية مستخدمة في ذلك أدوات علمية في التحليل مع إضافة العامل الشخصي المبني على الخبرة الفعلية بالواقع.
- مساعدة إدارة إعادة التأمين في تحديد حدود الاحتفاظ بالنسبة للأخطار المختلفة وتقييم اتفاقيات إعادة التأمين وتحديد نواحي القصور فيها واقتراح الحلول المناسبة لعلاج هذا القصور وبما يضمن لشركة التأمين أحسن سياسة يمكن إتباعها لإدارة الأخطار المقبولة لديها.
- مساعدة إدارة الاستثمار بالشركة في إدارة أموال شركة التأمين أو تكوين محفظة الاستثمارات الخاصة بها في ضوء القواعد الفنية والقانونية للاستثمار ودراسة هياكل الاستثمار الموجودة بالشركة وتحديد نواحي القصور بها ومدى كفاءتها واقتراح الحلول المناسبة في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد والمساهمة في تنفيذ هذه الحلول.
- مساعدة إدارة العلاقات العامة في شركة التأمين لتحديد أنسب سياسات الدعاية والترويج للتغطيات التأمينية التي تقدمها شركة التأمين.
- إدارة أخطار الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تقوم بها شركة التأمين ككيان اقتصادي بالمجتمع.
- اقتراح التغطيات التأمينية الجديدة التي يمكن لشركة التأمين تقديمها وفقا لاحتياجات السوق من واقع الدراسات التي تم إعدادها عن الأخطار التي يتعرض لها العملاء.

المطلب الثالث: مراحل إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر من خلال المراحل التالية:

1- تحديد الهدف: تعد أول خطوة في عملية إدارة المخاطر وتعتبر وسيلة هامة لتقييم

الآداء فيما بعد، ففي هذه الخطوة يتم تحديد الأهداف وتقرير إحتياجات الشركة من برنامج إدارة المخاطر حيث تحتاج الشركة إلى خطة معينة للحصول على أقصى منفعة ممكنة من جراء نفقات برنامج إدارة المخاطر، لكن بالرغم من أهمية عنصر التكلفة في تصميم أي نظام لإدارة المخاطر فإن المعيار يجب أن يأتي في الرتبة التالية بالنسبة لأهداف إدارة المخاطر الحقيقية، فأى تقصير في تصميم النظام من ناحية التكلفة سوف يترتب عليه خسائر مالية قد تفوق الوفرة فيالتكلفة، لذلك يجب أن يكون الهدف الأساسي لإدارة المخاطر هو المحافظة على استمرارية الشركة وحماية كفاءة أنشطتها للتأكد من عدم وجود أخطار أو خسائر متوقعة تعيقها من تحقيق أهدافها، لذلك يجب أن تعمل برامج إدارة المخاطر على:

- تجنب الأخطار المدمرة أو الخسائر الضخمة التي قد تعيق الشركة من أداء أنشطتها المختلفة أو توقعها في الإفلاس.

- حماية العاملين بالشركة من أخطار الأشخاص مثل: إصابات العمل، المرض والتي من شأنها أن تؤثر على النشاط داخل الشركة.

تجدر الإشارة أن أهداف إدارة المخاطر تضعها عادة الإدارة العليا للشركة بالتعاون مع مدير المخاطر، بعد أخذ إحتياجات وآراء مديري الإدارات الأخرى داخل الشركة.¹

2- إكتشاف وتحديد الخطر: تقوم إدارة المخاطر بدراسة أوجه النشاط المختلفة بالشركة وطبيعة العمليات التي تقوم بها، بالإضافة إلى ما تتضمنه خطط الإدارة من التوسع أو إستحداث أنشطة أخرى أو القيام بتغييرات ذات أبعاد وتأثيرات على الأنشطة الحالية، كما تقوم إدارة المخاطر بتدريب العاملين على كيفية إكتشاف الأخطار التي تتعرض لها الشركة في هذا الإطار وتسهيلا لعملية إكتشاف الخطر يتم إعداد تبويب شامل للأخطار التي يتوقع أن تواجهها الشركة خلال مراحل نشاطها المختلفة، هذا التبويب قد يتم على أساس:

- **موضوع الخسارة:** كأخطار الأشخاص، أخطار الممتلكات وأخطار المسؤولية المدنية.

¹ محمد إبراهيم نور وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2012، ص ص31-32.

- نوع الخطر: أخطار مباشرة وأخطار غير مباشرة

بالإضافة إلى هذا التوبيخ يتم وضع توبيخ آخر لمسميات الخطر، أهميته والعوامل المساعدة في تفاقمه وتعتبر هته المرحلة من أهم وأصعب المراحل لتنفيذ برنامج إدارة المخاطر.

3- تقييم الأخطار وتصنيفها: بعد تحديد الأخطار واكتشافها تقوم إدارة المخاطر بتقييمها، ويقصد بتقييم الخطر قياس احتمال وقوعه (معدل تكراره) وكذلك قياس شدة الخسارة المادية المحتملة الناتجة عن وقوعه، لذلك يتطلب هذا التقييم من القائمين على برنامج إدارة المخاطر ضرورة التمييز بين الأخطار المختلفة من حيث الأهمية ودرجة الخطورة، وبهذا يتم تقسيم الأخطار التي تتعرض لها الشركة إلى ثلاثة أنواع:¹

- الأخطار الجسيمة (الحرجة أو المدمرة): تشمل الأخطار التي قد تؤدي إلى توقف نشاط الشركة أو إفلاسها مثل حوادث الانفجار والحرائق.

- الأخطار المتوسطة: تشمل الأخطار التي لا تؤدي إلى إفلاس الشركة وإنما تقودها إلى الإقتراض لغرض الإستمرار في النشاط.

- الأخطار الصغيرة (الثانوية): تشمل الأخطار التي يمكن مواجهة خسائرها من الإيرادات الدورية للشركة.

4- دراسة وتحليل السياسات والأساليب المختلفة لإدارة المخاطر: بعد تحديد الأخطار وقياسها يقع على عاتق مدير المخاطر وظيفة دراسة السياسات المناسبة لمواجهة الخطر والمفاضلة بينها بهدف إختيار الطريقة المناسبة لتغطية الأخطار التي تتعرض لها الشركة، من أهم الطرق المتاحة لمواجهة المخاطر أو مواجهة الخسائر المترتبة على تحققها نجد:

- تجنب الخطر: يكون هذا التجنب جزئياً.

- الإحتفاظ بالخطر: يتم ذلك حسب طبيعة المخاطر التي تتعرض لها الشركة والقائمين على

¹ خالد وليد الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص15.

- **نقل الخطر:** إلى جهات أو هيئات أخرى مثل إعادة التأمين.

- **تخفيض الخطر:** إما عن طريق منع وقوع الخطر كلية أو التقليل من فرص وقوعه

أو التخفيف من حدة نتائج تحققه، أو التحكم فيه بواسطة الحد من معدل التكرار وشدة الخطر ويتم ذلك من خلال وسائل الوقاية والمنع.

5- إختيار السياسة والأسلوب المناسب لمواجهة الخطر: تعد هذه المرحلة بمثابة إتخاذ القرار، حيث يجب على مدير المخاطر إتخاذ القرار بشأن أنسب الطرق المتاحة في التعامل مع كل خطر على حدا، ولإتخاذ قرار إختيار أسلوب معين لمواجهة الخطر فإن مدير المخاطر يأخذ بعين الإعتبار احتمال وقوع الخسارة، حجم الخسارة المادية المحتملة، العوامل المساعدة للخطر، الموارد المتاحة لمواجهة الخسائر، وكذل تقييم المزايا والتكاليف لكل أسلوب من أساليب مواجهة المخاطر.¹

6- تنفيذ القرار: بعد دراسة الطرق المختلفة لإدارة المخاطر وإختيار الطريقة المناسبة التي يستقر عليها مدير المخاطر، فإنه يتم بعد ذلك تنفيذ القرار المتخذ.

7- مراجعة وتقييم برنامج إدارة المخاطر: يحتاج برنامج إدارة المخاطر إلى المراجعة والتقييم الدوري، نتيجة لإحتمال ظهور أخطار جديدة أو إكتشاف أخطار في النظام الحالي بهدف تصحيحها في الوقت المناسب.

¹ عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، مرجع سابق، ص 61-63.

المبحث الثاني: الإشراف والرقابة في شركات التأمين

إن مراقبة أخطار شركات التأمين بصفة منتظمة وتقييمها بطريقة نوعية وكمية بالنظر إلى نشاط الشركة وحجمها من وظائف هيئات الإشراف والرقابة على هذه الشركات.

المطلب الأول: ماهية الإشراف والرقابة في شركات التأمين

تعمل هيئات الإشراف والرقابة على شركات التأمين في إطار مجموعة من الأنظمة والقوانين واللوائح التي تضعها الحكومات بهدف تنظيم وتنسيق العمل في سوق التأمين والمحافظة على حقوق المتعاملين في هذا السوق.

1- مفهوم هيئة الإشراف والرقابة: هي هيئة رقابية خارجية مستقلة في عملها بالشكل الذي يعزز من مصداقيتها وفعاليتها العملية الرقابية مكونة من أشخاص من خارج شركة التأمين على الأضرار ومستقلين عنها ذوي معايير مهنية عالية المستوى تملك القدرة القانونية والوثائق والأدوات الجاهزة التي تمكنها من إتخاذ الإجراءات التصحيحي والوقائي في حال ما أخفقت شركات التأمين في العمل بطريقة تتوافق وممارسات العمل السليمة والشروط التنظيمية كما أنها تخضع للمساءلة في ممارسة مهامها.¹

2- أهداف الإشراف والرقابة في شركات التأمين

تتخصر أهداف الإشراف والرقابة على شركات التأمين فيما يلي:

- 1-2 ضمان السعر العادل:** ذلك من خلال مراقبة أسس حساب أقساط التأمين وشروط الوثائق بما لا يؤدي إلى المغالاة في تحديد الأقساط، أو التعسف في الشروط من ناحية وما يحول دون المنافسة الضارة بين المؤمنين أو العكس (مساوي الإحتكار) من ناحية أخرى.
- 2-2 القدرة على الوفاء بالالتزامات في مواعيدها:** التحقق من كفاية المخصصات الفنية

¹ إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، التأمين ورياضياته مع التطبيق على تأمينات الحياة وإعادة التأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، صص 384-385.

التي تقابل التزامات المؤمنین وتعهداتها مع التأكد من وجودها وسلامة السياسة الإستثمارية من حيث تحقيقها للضمان والعائد المناسب.

2-3 تحقيق التأمين لدوره على مستوى الإقتصاد القومي: التأكد من أن شركات التأمين العاملة داخل المجتمع تؤدي أهم وظيفة ألا وهي خدمة المجتمع الذي سمح لها بممارسة العملية التأمينية فيه وذلك عن طريق التأكد من توجيه الأموال المجمعة لدى الشركات إلى تلك المشروعات التي تخدم الإقتصاد القومي والتي تتطلبها خطط الدولة ووجوب إنسجام السياسات الإستثمارية مع الإستراتيجية الإقتصادية العامة للمجتمع الذي تتواجد فيه وتوظيف الإحتياطي الكامل بالعملة المحلية والإحتفاظ به في الوطن.

2-4 حماية المؤمن لهم: حمايتهم من الأساليب غير المنضبطة التي قد تلجأ إليها شركات التأمين في غياب عملية الرقابة والإشراف سواء عن طريق فرض شروط مجحفة للتعاقد أو عدم تحقيق العدالة بين المؤمن لهم وذلك بالتأكد من وضوح شروط العقد والتعاقد وشروط الإلغاء الإختياري من قبل المؤمن.

2-5 حماية الأسواق الوطنية: الرقابة على النواحي التقنية الخاصة بعقود التأمين وإتفاقيات إعادة التأمين لحماية الأسواق الوطنية من التقلبات العكسية التي قد تتعرض لها الأسواق الأجنبية والمرتبطة بها وكذا مراقبة التعاون بين هيئات التأمين داخل السوق الوطني لحل مشاكل التسعير لكي لا يؤدي هذا التعاون لإستغلال المؤمن لهم.¹

2-6 التأكد من توافر الخدمة التأمينية: السعي إلى تحقيق الهدف الأساسي ألا وهو التأكد من توافر الخدمة التأمينية الجيدة لكل من يرغب فيها وأن طالبي التأمين سوف يحصلون على أعلى وأفضل خدمة نظير الأقساط التي يسددونها إضافة إلى العديد من الأهداف منها السعي إلى تحقيق درجة عالية من الأمان لأموال المؤمنین عن طريق تنظيم عملية إستثمار هذه الأموال في فرص إستثمارية جيدة.

¹ إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مرجع سابق، ص 387-390.

المطلب الثاني: نظم الإشراف والرقابة في شركات التأمين وممارساتها الخاطئة

تضمن نظم الإشراف والرقابة قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها لذا تخضع هذه الشركات لإشراف ورقابة الجهات الحكومية والتي تصدر مجموعة من النظم بهدف تنظيم وتنسيق العمل في السوق والذي قد يتأثر سلبا بعدد من الممارسات الخاطئة لهذه النظم.

1- نظم الإشراف والرقابة في شركات التأمين

تتمثل نظم الإشراف والرقابة في شركات التأمين فيما يلي:

1-1 نظام الإشهار أو الإعلام: يتميز هذا النظام بمنح الحرية لشركات التأمين على

الأضرار، كما أنه أقل تدخلا من جانب الدولة ويقوم هذا النظام على:

- إجبار شركات التأمين على نشر نتائج أعمالها خصوصا الحسابات الختامية وقوائم مالية وبعض معلومات والبيانات الكافية.

- إن نشر البيانات والمعلومات السابقة يمكن الجمهور بصفة عامة والهيئات المتخصصة بصفة خاصة من تبيين حقيقة المراكز المالية لشركات التأمين على الأضرار ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

يمكن القول أن هذا النظام يمنح شركة التأمين المرونة الكافية لأداء أعمالها ولكن لا يسمح بإظهار ضعف مركزها المالي إلا بعد حدوثه، أي أن هذا النظام لا يمنع حدوث الخطر ولكن يظهره بعد وقوعه.

1-2 نظام الشروط المعيارية: بمقتضى هذا النظام يتم وضع قواعد معينة لابد من

الإلتزام بها عند إنشاء شركات التأمين على الأضرار أو أثناء مزاولتها لنشاطها وتقديم خدماتها التأمينية وتتحدد مهمة الإشراف والرقابة من جانب الدولة بالتنفيذ الشكلي للقواعد الموضوعية من جانبها وتنصب هذه القواعد مثلا على المتطلبات المالية اللازمة لإنشاء شركة تأمين وعلى الإحتفاظ بالمخصصات اللازمة لمواجهة الإلتزامات المستقبلية لشركات التأمين على الأضرار تجاه المؤمن لهم والمستفيدين وغير ذلك من الأمور الأخرى.

في الجزائر مثلا وحسب المرسوم التنفيذي رقم 13-115 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1434 الموافق ل28 مارس سنة 2013 يجب أن يكون حد القدرة على الوفاء لشركات التأمين أي هامش الملاءة يساوي على الأقل 15% من الديون التقنية ويجب أن لا يكون في أي فترة من فترات السنة أقل من 20% من الأقساط الصادرة والمقبولة صافية من الرسوم والإلغاءات وهذا بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار.

يمكن القول أن هذا النظام يتوقف على سياسة الدولة في إصدار القواعد والتعليمات فإذا توسعت الدولة في إصدار هذه القواعد والتعليمات فإن شركة التأمين في النهاية ستجد نفسها وسط مجموعة كبيرة من القواعد الجامدة التي تقف عقبة أمام تقدمها وتطورها وعلى العكس من ذلك إذا ضيقت الدولة من مجال هذه القواعد والتعليمات فإن ذلك يؤدي في النهاية إلى إنعدام أهمية الإشراف والرقابة كوسيلة فعالة لحماية حقوق المؤمن لهم والمستفيدين من التأمين.

3-1 نظام الإشراف المادي: يفوق هذا النظام النظامين السابقين حيث يفرض هذا النظام نفسه على شركات التأمين على الأضرار بصفة دائمة ومستمرة طيلة عمرها الإنتاجي منذ الإنشاء حتى نهاية هذا العمر لأنه يقوم على ما يلي:

- إلزام شركات التأمين على الأضرار بالحصول على ترخيص لمزاولة نشاطها التأميني، مع ضرورة إستيفائها لجميع الشروط التي وضعتها السلطات المختصة.

- خضوع شركات التأمين بعد مزاولة نشاطها إلى رقابة دائمة ومستمرة من جانب هيئة الإشراف والرقابة يقوم بها فريق من الخبراء في كافة المجالات التأمينية والمحاسبية والمالية والقانونية، ذلك لأن عمل هيئة الإشراف والرقابة لا يقتصر على مجرد التأكد من التنفيذ الشكلي لبعض القواعد الموضوعية كما في نظام الشروط المعيارية بل يمتد ليشمل الأسس التي تدير عليها شركات التأمين لتنفيذ هذه القواعد الموضوعية.

- يترك هذا النظام لهيئة الإشراف والرقابة سلطة كبيرة لتقديم الأمور المختلفة والتصرف فيها، إذ تستطيع مراقبة الأعمال اليومية أو الفصلية لشركات التأمين عن طريق مفتشين متخصصين لهم حق الانتقال إلى شركات التأمين وتفتيشها واكتشاف المخالفات التي تقع فيها أولاً بأول.

- منح سلطات واسعة لهيئة الإشراف والرقابة، إذ تستطيع أن تسحب الترخيص من إحدى الشركات التأمين، وتمنعها من مزاوله نشاطها التأميني بالنسبة لبعض المنتجات التأمينية أو كلها، هذا فضلاً عن قدرتها في تصفية الشركات التأمينية تصفية إجبارية.

من خلال ما سبق نرى أن هذا يؤدي إلى التدخل العميق من جانب هيئة الإشراف والرقابة على شركات تأمين على الأضرار، كما أن طبيعة النظام نفسه تقوم على أساس إعطاء هيئة الإشراف والرقابة على قطاع التأمين سلطة تقديرية كبيرة، حيث إذا أحسن إستخدامها، أمكن لنظام الإشراف والرقابة أن يسير بنجاح.

2- الممارسات الخاطئة لنظم الإشراف والرقابة

تتأثر الملاءة المالية وحدود الربح لشركات التأمين سلباً بعدد من الممارسات الخاطئة لنظم الإشراف والرقابة على التأمين نذكر منها:¹

- مباشرة أعمال ذات خطورة عالية أو منح تغطيات تأمينية ليس فيها فرصة لتحقيق الربح، إذ أن قسط التأمين لهذه الأعمال غير محسوب بصورة دقيقة، كي يكون كافياً وملائماً لطبيعة الخطورة الكامنة في هذه الأعمال، وذلك بسبب وجود دوافع إستثمارية لدى شركة التأمين تقضي الحصول على الأعمال لتحقيق الأموال اللازمة لهذه الإستثمارات.
- الدخول في منافسات حادة تؤدي إلى إنخفاض معدلات الإكتتاب أو تسوية مطالبات مشكوك بصحتها أو المبالغة بتقدير التعويض عن الخطر المتحقق.

¹ عبود عبد اللطيف، هيئات الإشراف على التأمين "الأهمية والدور"، مجلة التأمين والتنمية، العدد 25، مكتب التأمين وإعادة التأمين، دمشق، سورية، ص10.

- تقدير إحتياطي تعويضات تحت التسوية بأقل من الواقع بسبب قلة الخبرة أو نقص الكفاءة أو لأي سبب يخفي أهدافاً أخرى.

- عدم إعطاء إهتمام كاف لتحقيق سيولة عالية لمواجهة ما قد يطرأ من ضرورة القيام بتسديدات نقدية فورية نتيجة للمطالبات الناشئة عن وقوع الحوادث المؤمن ضدها أو لأي طارئٍ آخر.

- تبني سياسة إستثمار غير حكيمة تضع الأموال الإحتياطية الموجهة من إطار غير ملائم سواء لجهة نوع الإستثمار أو لجهة الزمن اللازم لتحقيق عائد منه.

من خلال ما سبق لا يمكن إغفال مهمة الإشراف على التأمين بهدف حماية المتعاملين مع شركات التأمين وبالأخص المؤمن لهم ومن هنا تكمن أهمية البحث في إقتراح نظام يتلاءم وسوق التأمين ويتناسب مع الظروف الحالية والمتغيرات الإقتصادية التي تحكم هذه السوق من أجل الكشف المبكر عن تدهور وضع شركات التأمين مالياً.

3- نظام الإنذار المبكر IRIS

على الرغم من وجود القواعد كافة، والإجراءات المتعلقة بالملاءة المالية لشركات التأمين، إلا أن هذا لم يمنع من تعثر بعض الشركات في الوفاء بالتزاماتها، وهو ما يؤدي بالطبع إلى إهتزاز الثقة في سوق التأمين وفي قطاعه كله، فضلاً عن الإمكانات المحدودة لجهات الإشراف والرقابة سواء المادية أو البشرية مما أدى إلى التفكير في وضع مقاييس ومؤشرات مالية يمكن على ضوءها التنبؤ بمدى قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها وهو ما يسمى نظام الإنذار المبكر والذي يتم تطبيقه من قبل إتحاد مراقبي التأمين الأمريكي NAIC.

نظام المعلومات التنظيمية للتأمين IRIS هو مجموعة من القواعد والأدوات المستخدمة لتحليل البيانات المالية لشركات التأمين، تتم إدارته من قبل الرابطة الوطنية للتأمين NAIC وهو متاح منذ 1972م يستخدم في المقام الأول من قبل المنظمين لتحديد ملاءة شركات

يستتبط نظام معلومات التنظيم التأمين المعلومات المالية التي تقدمها شركات التأمين من أجل حساب النسب التي يمكن إستخدامها لتحديد شركات التأمين التي تواجه قضايا بالملاءة المالية.

يقوم نظام IRIS على أساس تصنيف النسب المالية في أربع مجموعات كل منها تقيس خاصية معينة من الخصائص المالية والفنية لشركات التأمين وهذه المجموعات هي النشاط، الربحية، السيولة، وتقدير الإحتياطيات ويتم تحليل بيانات IRIS بعد تطبيق النسب على القوائم المالية عن طريق برنامج مخصص لهذا الغرض.

إن نظام IRIS يقارن 11 نسبة مالية لتأمينات الممتلكات والمسؤولية المدنية و 12 نسبة لتأمينات الحياة والتأمين الصحي بمعدلات نمطية أو مدى معين يعد مقبولا لكل نسبة، وإن لم تكن النسبة مقبولة فإن ذلك يعد بمثابة علامة إنذار مبكر لإحتمال العسر المالي.

أما عن إجراءات تنفيذ النظام فقد تم تحديد مدى معين لكل نسبة من النسب المالية المنصوص عليها بالنظام بناء على الخبرة السابقة للشركات التي واجهت صعوبات مالية مقارنة بالشركات التي لا تواجه أية مشاكل.¹

¹ Insurance Regulatory Information System (IRIS) Ratios Manual, 2017 Edition,p03.

المبحث الثالث: مؤشرات نظام الإنذار المبكر IRIS

تقسم نسب نظام الإنذار المبكر إلى أربعة مجموعات تقيس كل من مخاطر المحفظة التأمينية وكذا مخاطر الإكتتاب إضافة إلى المخاطر المالية وكذلك مخاطر تقدير الإحتياجات.

المطلب الأول: مجموعة النشاط

تشير نسب النشاط إلى مدى كفاءة إدارة شركة التأمين في إستخدام أصولها وتوليد العوائد المجزية من خلال مقارنة الإيرادات المختلفة لكل أنواع أصول الشركة.¹ هذه النسبة تقيس حجم الأخطار التي تتعرض لها شركة التأمين وترتبط أساسا بكل من حجم أقساط التأمين وتقلباتها وترتيبات إعادة التأمين وذلك على النحو التالي:

1- نسبة إجمالي الأقساط إلى الفائض

تقاس نسبة إجمالي الأقساط إلى الفائض بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة إجمالي الأقساط إلى الفائض} = \frac{\text{إجمالي الأقساط}}{\text{الفائض}} \times 100$$

الحد الأقصى لهذه النسبة هو 300% ويقصد بالفائض حقوق المساهمين أو حقوق

الملكية. يحتل أهمية خاصة في حساب نسب نظام IRIS التي تخص عمليات التأمينات وذلك للأسباب التالية:²

- الفائض يساعد في نمو الأقساط المكتتبه حيث أن قيمة الفائض المطلوب تتوقف على معدل نمو الأقساط المكتتبه وعلى متوسط مدة وثائق التأمين التي تصدرها الشركة،

¹ زروخي صباح، زيتوني كمال وآخرون، مرجع سابق، ص 07.

² ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين "الإطار_النظري والتطبيق العملي وفقا لأحدث المعايير المحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين"، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص 310.

وكذا على معدل المصروفات الخاصة بالوثائق ثم أن أي زيادة في مكونات البنود السابقة يتبعه زيادة في قيمة الفائض.

- الفائض يستوعب أي قصور في نتائج الإستثمارات، حيث أنه إذا كان الجزء المستثمر في الأسهم العادية أكبر نسبياً من المستثمر في السندات الحكومية ذات العائد الثابت، فإن ذلك يتطلب زيادة في قيمة الفائض.

- الفائض يستوعب أي زيادة في تكلفة التأمين عما هو مقدر أو متوقع، وذلك يحدث عندما تتجاوز نسبة الخسارة والمصروفات حاجز الـ 100%.

2- نسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى الفائض

يتم حساب نسبة صافي الأقساط المكتتبة بالعلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى الفائض} = \frac{\text{صافي الأقساط المكتتبة}}{\text{الفائض}} \times 100$$

المدى المقبول لها من 220% إلى 300%. حيث تعبر حجم أقساط الإكتتاب عن

ماهية الأخطار المكونة للمحفظة التأمينية للشركة، وذلك بإفترض ثبات القسط مع حجم الخطر بعد تخفيض ما تم إجراء إعادة تأمين له، على حين أن يعكس نتيجة قسمة صافي الأقساط على الفائض قدرة الشركة على مواجهة التقلبات غير المتوقعة في الأخطار المكونة لمحفظتها التأمينية.

3- نسبة التغير في الإكتتاب

تظهر هذه النسبة في حجم صافي الأقساط المكتتبة لسنة ما مقارنة بالنسبة التي قبلها.

تقاس هذه النسبة بالعلاقة التالية:

¹ رانيا الزرير، تقييم أداء شركات التأمين باستخدام نظام الإنذار المبكر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 37، العدد 5، جامعة تشرين، السعودية 2015، ص 319.

$$\text{نسبة التغير في الإكتتاب} = \frac{\text{صافي أقساط الإكتتاب للعام الحالي} - \text{صافي أقساط الإكتتاب للعام السابق}}{\text{صافي أقساط الإكتتاب للعام السابق}} \times 100$$

يتراوح المدى المقبول لها ما بين (-33%) و (33%). حيث أن الزيادة في صافي الأقساط المكتتبه تتطلب زيادة في رأس المال والإحتياطيات، إذ تركز عملية الإكتتاب على دراسة وفحص الأخطار بقصد إتخاذ قرار بشأن التأمين عليها يتضمن إما قبول التأمين بالسعر العادي أو سعر إضافي أو رفضه بالإضافة إلى:

- تحديد السعر الخاص بالوثيقة التي تمت الموافقة على الإكتتاب فيها.
- تقدير المخصصات الخاصة بالوثيقة.
- تخفيض الخطر من خلال وسائل التحكم في إدارة الخطر.

إن فشل العملية الإكتتابية والدخول في إستثمارات غير ملائمة والإفتقار للإدارة الكفؤة المؤهلة كلها تؤدي مجتمعة أو منفردة إلى تخلخل وضع الشركة وفقدان قدرتها على الإستمرار الناجح.

4- نسبة أخطار إعادة التأمين

من خلالها يمكن معرفة مدى القدرة على تحديد حجم الأخطار المنقولة لمعيدي التأمين وتحسب بالعلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة أخطار إعادة التأمين} = \frac{\text{نسبة مساعد الفائض}}{\text{الفائض}} \times 100$$

حيث أن:

$$\text{نسبة مساعد الفائض} = \text{عمولة إعادة التأمين} \times \text{الإقساط غير المكتتبه لعمليات إعادة التأمين الصادر}$$

¹ نور الحميدي، حساني حسين، الصناعة التأمينية "الواقع العملي وآفاق التطوير- تجارب الدول"-، الملتقى الدولي السابع، جامعة حسبية بن بوعلي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف، 04-12-2012، ص06.

الأقساط غير المكتسبة لعمليات إعادة التأمين الصادر هي إحتياطي الأقساط أو إحتياطي الأخطار السارية لعمليات إعادة التأمين الصادر.

المدى المقبول لهذه النسبة أقل من 25%. إن زيادة هذه النسبة تعكس انخفاض حجم المخاطر التي تحتفظ بها شركة التأمين ومن ثمة تعرضها لمزيد من المخاطر المرتبطة بملاءة معيدي التأمين وانخفاض صافي أقساط الإكتتاب الذي تحصله لصالحها.

المطلب الثاني: مجموعة الربحية

تتمحور أهداف شركات التأمين بشكل عام حول تحقيق الأرباح، لذا فمن المنطقي وضع إستراتيجية للنمو وتمتلك شركات التأمين مصدرين للدخل والأرباح هما:¹

- دخل وأرباح ناتجة عن أعمال الشركة التأمينية أي من إكتتابات المشتركين بالخدمات التأمينية ويسمى هذا الربح بالربح الإكتتابي.

- أما عن النوع الآخر من الدخل والأرباح فينتج عن أرباح الإستثمارات التي تقوم بها هذه الشركات حيث تقوم بإستثمار الأموال الفائضة لديها من الأقساط والأرباح المحتجزة بعد حساب الإحتياطات والمخصصات اللازمة ويسمى هذا النوع من الربح بالربح الإستثماري.

تقوم هذه المجموعة بدراسة الوضعين التشغيلي والإداري للشركة وتشمل النسب التي تقيس كلا من ربحية الإكتتاب وعائد الإستثمار والتغير في الفائض.

1- ربحية الإكتتاب

تمثل هذه النسبة ناتج عمليات التأمين الإجمالية عن سنتين وتحسب على النحو التالي:

$$\text{نسبة ربحية الإكتتاب} = (\text{معدل الخسارة} + \text{معدل المصروفات} - \text{معدل الإستثمار}) \times 100$$

$$\text{معدل الخسارة} = \frac{\text{التعويضات التحميلية و مصروفاتها عن سنتين}}{\text{صافي الأقساط المكتسبة عن سنتين}}$$

¹ رانيا الزرير، محمد الجشي، مرجع سابق، ص 317.

حيث أن :

$$\text{معدل المصروفات} = \frac{\text{المصروفات الإدارية و العمومية و مصروفاتها عن سنتين}}{\text{صافي الأقساط المكتسبة عن سنتين}}$$

بحيث تعتبر التعويضات التحميلية ومصروفاتها هي التعويضات المصروفة خلال الفترة بعد إجراء التسويات الخاصة بالمطالبات تحت التسوية أما المصروفات الإدارية والعمومية فتتمثل المصاريف الخاصة بعمليات التأمين من أجور العاملين في التأمين (إداريين، مسوقين) ومصاريف الدعاية. أما دخل الإستثمار فيمثل إيرادات تحصل عليها شركة التأمين بعد إستثمار أقساط التأمين.

تقيس هذه النسبة وتُقارن ربحية الشركة خلال سنتين متتاليتين وتعطي مؤشراً عن متانة المركز المالي للشركة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح لمتابعة عملها والمدى المقبول لها هو على الأقل 100%.

2- عائد الإستثمار

تُحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة عائد الإستثمار} = \frac{\text{صافي الدخل من الإستثمار}}{\text{متوسط قيمة الأصول المستثمرة للعام الحالي و السابق}} \times 100$$

تعد هذه النسبة من النسب الهامة التي تظهر ربحية شركة التأمين من أعمالها الإستثمارية وتعطي مؤشرات جيداً على بنية الأصول المكونة لمحفظه إستثمارات الشركة. المدى المقبول لها أن تكون أكبر من 06% وفي مراجع أخرى من 4,5% إلى 10%.

¹ نور الحميدي، نظام إنذار مبكر مقترح لتقييم أداء شركات التأمين السورية، أطروحة دكتوراه، منشورة، كلية الإقتصاد، جامعة حلب، 2013، ص88.

3- التغيير في الفائض

تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التغيير في الفائض} = \frac{\text{الفائض المعدل للعام الحالي} - \text{الفائض المعدل للعام السابق}}{\text{الفائض المعدل للعام السابق}} \times 100$$

تعطي هذه النسبة مؤشرا على التحسن أو الخلل الذي حدث على الموقف المالي للشركة خلال العام. المدى المقبول من (-10%) إلى 50%.

حيث أن:

$$\text{الفائض المعدل} = \text{الفائض المذكور في الميزانية} + \text{مصاريف الحصول على عمليات التأمين المؤجلة}$$

$$\text{مصاريف الحصول على عمليات التأمين المؤجلة} = \frac{1}{2} (\text{المصروفات الإدارية والعمومية} + \text{عمولات وتكاليف الإنتاج}) \times \frac{\text{مخصص الأخطار السارية}}{\text{صافي الأقساط المكتتبة}}$$

العمولات وتكاليف الإنتاج (عمولات مدفوعة) تمثل مصاريف ناتجة عن إصدار وثائق التأمين. أما مخصص الأخطار السارية يطلق عليه مخصص الأخطار غير المكتسبة ويتم إحتسابه على أساس نسبة ثابتة من جملة الأقساط التي تستحق للشركة على حملة الوثائق عن السنة المنقضية.

المطلب الثالث: مجموعة المخاطر المالية

تتعامل شركات التأمين في غالب الأحيان بأموال المؤمن لهم، لذلك ينبغي على إدارتها توخي الحرص في إتخاذ قراراتها الإستثمارية حتى لا تتعرض لعسر مالي، لذا تزودنا

نسب السيولة بمعلومات مفيدة عن شركات التأمين.¹

¹ إبراهيم أحمد عبد النبي، تأثير نوع الملكية ونوع التأمين على هامش ربح الإكتتاب في تأمينات الممتلكات، مجلة البحوث العلمية، العدد الثاني، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2006، ص32.

تشمل النسب التي تقيس كلا من السيولة والتحويل كما يلي:

1- نسبة السيولة

تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الخصوم}}{\text{قيمة الأصول السائلة}} \times 100$$

تعتبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأصول السائلة للشركة للإلتزامات المستحقة عليها وتعطي مؤشرا على مدى قدرة الشركة على الإستجابة السريعة في حالة تعرضها للمطالبة كما أنها تعد مؤشرا عاما لإمكانية تسوية الإلتزامات لحملة الوثائق في حالة التصفية. المدى المقبول لهذه النسبة هو أقل من 105%.

2- نسبة التحويل

تحسب نسبة التحويل بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التحويل} = \frac{\text{أقساط التحويل و أرصدة الوكلاء}}{\text{الفائض}} \times 100$$

تعطي هذه النسبة مؤشرا إلى أي حد تعتمد الملاءة المالية لشركة التأمين على أصل يمكن أن لا يتحقق في حالة التصفية كما أن هته النسبة تفرق بين الشركات التي تواجه صعوبات مالية من تلك التي لا تواجه مشاكل مالية. المدى المقبول لهته النسبة هو أقل من 40%.

المطلب الرابع: مجموعة مخاطر الإحتياطيات

تتضمن هذه المجموعة نسب تتعلق بتطور الإحتياطي والمتمثلة في:¹

1- نسبة تطور الإحتياطي

تحسب نسبة تطور الإحتياطي بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تطور الإحتياطي} = \frac{\text{التغير في الإحتياطي عن سنة}}{\text{الفائض للعام السابق}} \times 100$$

حيث أن:

التغير في الإحتياطي عن سنة واحدة = التعويضات التحميلية لجميع السنوات فيما عدا حوادث هذا العام - التعويضات التحميلية لجميع السنوات كما ابلغت في العام السابق

تعطي هذه النسبة مؤشرا لدقة الإحتياطيات المتكونة في العام السابق كما تشير إلى مدى قدرة ونجاح الإدارة على تقدير وتكوين هذه الإحتياطيات. المدى المقبول لهذه النسبة هو أقل من 25%.

2- نسبة تغير الإحتياطي عن سنتين إلى الفائض

يمكن حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التغير الإحتياطي عن سنتين} = \frac{\text{التغير في الإحتياطي عن سنتين}}{\text{الفائض للعام قبل السابق}} \times 100$$

إذ أن:

التغير في الإحتياطي عن سنتين = التعويضات التحميلية لجميع السنوات فيما عدا حوادث هذا العام والعام السابق - التعويضات التحميلية لجميع السنوات كما ابلغت في العام قبل السابق

الهدف من هذه النسبة أنها تعطي مؤشرا لدقة الإحتياطيات المكونة في العام قبل السابق. المدى المقبول لها أقل من 25%.

¹ ثناء محمد طعيمة، مرجع سابق، ص ص 314- 315.

3- عجز الإحتياطات المقدرة الحالية إلى الفائض

تحسب بالعلاقة التالية:

$$100 \times \frac{\text{العجز أو الزيادة في الإحتياطات المقدرة}}{\text{الفائض}} = \text{عجز الإحتياطات المقدرة الحالية إلى الفائض}$$

إذ أن:

$$\text{العجز أو الفائض في الإحتياطات المقدرة} = \text{الإحتياطات المقدرة المطلوبة} - \text{إحتياطات هذا العام}$$

تعد هذه النسبة أداة لتقييم مدى ملائمة الإحتياطات المكونة هذا العام. المدى المقبول

لها أقل من 25%.

خلاصة الفصل

إن التأمين من أهم المجالات التي تتطلب إدارة المخاطر حيث يمثل أكبر توزيع للخسارة والهدف من وجود هذه الإدارة هو الوصول إلى أفضل الطرق وبأقل تكلفة ممكنة في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها الشركة والتي تؤدي إلى خسارة مالية تقلل من الدخل والثروة وتؤثر على صورة وحتى استمرارية الشركة، فعوامل تحسين النتائج وانتهاز الفرص والحد من خطر عدم الوفاء بالتزاماتها تمثل المبررات الرئيسية لإدارة المخاطر.

تقوم هيئة الرقابة والإشراف على التأمين بوضع نظم من أجل إدارة مخاطر الملاءة المالية لشركات التأمين ككل للحفاظ على مركزها المالي وبالتالي حمايتها من التعثر أو الإفلاس ويعد نظام IRIS من الأساليب الأنجح للحد من المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين إذ يقوم بإعطاء معلومات مسبقة ومبكرة عن وجود أي مخاطر عن طريق حساب مؤشرات مالية ملمة بكافة المخاطر من اكتتاب، ربحية، سيولة، احتياطات وفق مدى مقبول تم وضعه من قبل هيئة الإشراف والرقابة الأمريكية NAIC أخذه واعتماده جراء دراسات لفترات عديدة وشركات متعددة.

الفصل الثالث

دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات

CAAT – وكالة تبسة-

تمهيد

تعمل شركات التأمين الجزائرية في جو تسوده المنافسة وذلك بعد فتح السوق أمام المتعاملين الخواص المحليين منهم أو الأجانب فأصبح الهدف الأساسي لها هو البقاء والإستمرارية ولعل تحقيق ملاءة مالية جيدة وعالية هو السبيل لبلوغ هذا الهدف.

فبعد التعرض لقواعد الملاءة المالية ومخاطرها ونظام الإنذار المبكر IRIS كأسلوب لإدارة مخاطر الملاءة المالية للشركة، إرتأينا إختيار الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT لتحليل ملاءتها بإعتبارها الشركة الأنسب للدراسة وتطبيق نظام الإنذار المبكر IRIS وكيف يتم الإعتماد عليه في إدارة مخاطرها المالية.

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

تعتبر الشركة الجزائرية للتأمينات من أهم الشركات في سوق التأمين الجزائرية لما توفره من دعم للنمو الإقتصادي من خلال حماية الشركات والأفراد من المخاطر والتي يمكن التأمين عليها بأعلى جودة من الخدمات وبأفضل الأسعار.

المطلب الأول: تقديم عام للشركة الجزائرية للتأمينات

سيتم التطرق إلى نشأة وتطور الشركة وكذا التنظيم الإداري لها على المستوى المركزي وكذلك على المستوى الجهوي.

1- نشأة وتطور الشركة الجزائرية للتأمينات

نشأت الشركة الجزائرية للتأمينات في أبريل 1985 وبدأت بممارسة نشاطها ابتداء من شهر جانفي 1986 في سياق يتميز باحتكار الدولة للعمليات التأمينية وتخصص الشركات، تم الترخيص لها لممارسة نشاط فرع واحد وهو تأمينات النقل البحري والجوي والبري، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلالية المالية، مقرها الجزائر العاصمة، ويمكن أن تفتح فروع ووكالات في كامل التراب الوطني.

أدى التحول الإقتصادي ابتداء من سنة 1989 بالشركة الجزائرية لتأمين النقل أن تأخذ شكل شركة عمومية إقتصادية ذات أسهم (EPE/SPA)، وأخذت بسرعة تتداول مهامها في مختلف فروع التأمين الأخرى بعد أن كان نشاطها مقتصر على تأمين النقل بناء على قرار الجمعية العامة للمساهمين الصادر في 1989/12/24 وأصبحت تسمى الشركة الجزائرية للتأمينات وقد نتج عن تخصصها في جميع فروع التأمين إلى زيادة في رقم أعمالها، أما بالنسبة لليد العاملة فكانت تقدر بـ 219 موظف في بداية نشاطها ليصل سنة 2017 إلى 1615 موظف.

- من مرحلة التحويل إلى مرحلة التكيف مع البيئة

بعد التغييرات في الإطار التشريعي والتنظيمي، حرصت الشركة على الحفاظ على مكانتها الرائدة في سوق أخطار النقل مع الإستثمار التدريجي في قطاعات أخرى، لاسيما المخاطر الصناعية، وقد إعتمدت الشركة بالتالي إستراتيجية تركز على زيادة وعي العملاء وجودة خدماتها مع قوة بعدها الجديد، فإن الشركة الجزائرية للتأمينات:

- تتكيف مع الهياكل وفقا لتطورها ونموها وزيادة حصتها في السوق.
- تجمع بين مساهمات الموظفين ذوي الخبرة مع مساهمات الموظفين المستخلفين المؤهلين.
- توسعت شبكتها على كامل التراب الوطني من خلال إنشاء وكالات مباشرة ووكلاء عاميين.

- إستفادت من التجارب والخبرات في مجال إدارة مخاطر الشركات.

تتميز الشركة الجزائرية للتأمينات أيضا بإملاكها:

- رأس مال إجتماعي في زيادة مستمرة.
 - هامش الملاءة يفوق المعايير التنظيمية.
 - نتائج محاسبية تتسم بالربحية.
- وفي الوقت نفسه تم إتخاذ التدابير اللازمة وذلك ل:

- إعادة هيكلة الشركة.
- توسيع الشبكة التجارية.
- تعزيز الممتلكات العقارية.
- نشر تقنيات تكنولوجيا المعلومات.
- تحسين وتعزيز المهارات.

يتطلب تحقيق هذه الأهداف الرئيسية تعبئة الموارد، إستمرار عملية الإصلاح بدعم من القانون 04-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 يعتبر هذا الإصلاح الهيكلي محور رئيسي يساعد على موازنة الشركة الجزائرية للتأمينات للتكيف بشكل أفضل مع التغيرات الداخلية والخارجية، يبقى التكيف أحد الشروط اللازمة للشركة لضمان إستدامتها.

إن النمو والتنمية وضعتا تدريجيا الشركة الجزائرية للتأمينات تأخذ أهم المراتب في سوق التأمين الجزائري.

إن مستوى تطور الإنتاج كان مكافئا بشكل عام للسوق أو أكبر منه، هذه الديناميكية سمحت للشركة بالنجاح في نهاية السنة المالية 2003، حيث أخذت المرتبة الثالثة في سوق التأمين برقم أعمال يقدر بأكثر من 06 ملايين دينار جزائري، تم تأكيد هذه الرتبة عام 2013 بحصة تقدر بـ 17% من السوق.

2- التنظيم الإداري للشركة

تتكون إدارة الشركة الجزائرية للتأمينات من مجلس الإدارة والمدير العام يساعده مديران عامان مساعدان، حيث يتعين المدير العام بموجب مرسوم بناء على إقتراح من وزير المالية ويتصرف تحت سلطة الوزير وهو المسؤول عن السير العام للشركة ويملك جميع سلطات التسيير والإدارة لضمان حسن تسيير الشركة، كما يتخذ جميع القرارات اللازمة لهذا الغرض، كما يعين رئيس مجلس إدارة الشركة ويتعين المديران العامان المساعدان بقرار من وزير المالية بناء على إقتراح المدير العام كما ينهي مهامهم بنفس الشكل.

يجتمع مجلس الإدارة في دورة عادية مرتين في السنة بناء على إستدعاء من رئيسه، كما يمكنه أن يجتمع في دورة غير عادية كلما دعت الضرورة لذلك بناء على طلب رئيسه أو ثلاث من أعضائه أو من المدير العام للشركة ولا ينعقد إلا إذا حضر نصف عدد أعضائه على الأقل وتتخذ القرارات بأغلبية الأصوات ويكون صوت رئيس مرجحا في حالة

التعاقد وتسجل مداولاته في محاضر يوقعها الرئيس والأعضاء الحاضرين ثم تدون في دفتر خاص يوقعه الرئيس وترسل نسخة خلال 15 يوما إلى وزير المالية.

1-2 التنظيم الإداري على المستوى المركزي: إن المهام المنوطة بالشركة الجزائرية للتأمينات تتطلب وجود ثلاث مجموعات من الأقسام تتمثل في:

1-1-2 الأقسام الإدارية العامة: تشمل الأقسام الإدارية للشركة كلا من:

- الرئيس المدير العام PDG يهتم بالإشراف العام.
- الإدارة العامة: تلعب دور القسم الإستشاري .
- السكرتاريا.
- مدير عام نائب تقني: يتولى تسيير الأقسام الممارسة للنشاط.
- مدير عام إداري ومالي: يتولى إدارة الأقسام الفنية المساعدة.

2-1-2 الأقسام الفنية المساعدة: تتمثل هذه الأقسام في:

- قسم إدارة الموارد البشرية: يهتم بالأمور الإدارية والنظام الداخلي.
- قسم المقاصة: يعمل على تسوية الوضعية مع باقي المؤسسات المالية.
- قسم المحاسبة والمالية: يهتم بالتسجيلات المحاسبية وإعداد التقارير المالية.
- قسم الإستثمار والبحث والتطوير: يسعى إلى إعداد المشاريع المستقبلية.

3-1-2 الأقسام الممارسة للنشاط: تتضمن المصالح التالية:

- مصلحة الإنتاج: تهتم بإبرام العقود.
- مصلحة الحوادث: تقوم بتقييم الأخطار الناجمة عن الحوادث.
- مصلحة إعادة التأمين: تهتم بعمليات إعادة التأمين.
- مصلحة التعويضات: تقوم بدفع مبالغ التعويض.

2-2 التنظيم الإداري على المستوى الجهوي

تنتهي المديرية الجهوية إلى الشركة الأشمل الشركة الجزائرية للتأمينات، حيث يبلغ عدد هذه المديريات الجهوية سبعة وهي: الجزائر 01، الجزائر 02، عنابة، قسنطينة، وهران وغرداية وهذه المديريات الجهوية تتبع نفس النموذج التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT.

المطلب الثاني: تقديم الشركة الجزائرية للتأمينات - وكالة تبسة-

سيتم التعرض إلى نشأة الوكالة باعتبارها فرع من الفروع التابعة للمديرية الجهوية عنابة، وسنتعرف أيضا على هيكلها التنظيمي.

1- نشأة الشركة الجزائرية للتأمينات - وكالة تبسة-

طبقا للمرسوم 85/52 المؤرخ في 1985/04/30 المتعلق بإنشاء الشركة الجزائرية للتأمينات عن قرار رقم 77/86 المؤرخ في 1986/06/16 المتعلق بإنشاء فرع عنابة بناء على محضر إجتماع مجلس الإدارة للشركة الجزائرية للتأمينات المؤرخ في 1991/07/30 والمتعلق بتعيين مدير وكالة تبسة الخاصة بالتأمينات.

تعتبر وكالة تبسة من ضمن الوكالات التابعة للمديرية الجهوية عنابة وقد بدأت نشاطها في 1999/01/01 بمقتضى إعتقاد ممنوح من طرف الشركة لزيادة الطلب على التأمين بالمنطقة وكثرة الحوادث، وبالتالي لجأت الشركة إلى إنشاء هذه الوكالة لتوسيع مجالات نشاطها وتقع الوكالة بحي المدارس تبسة.

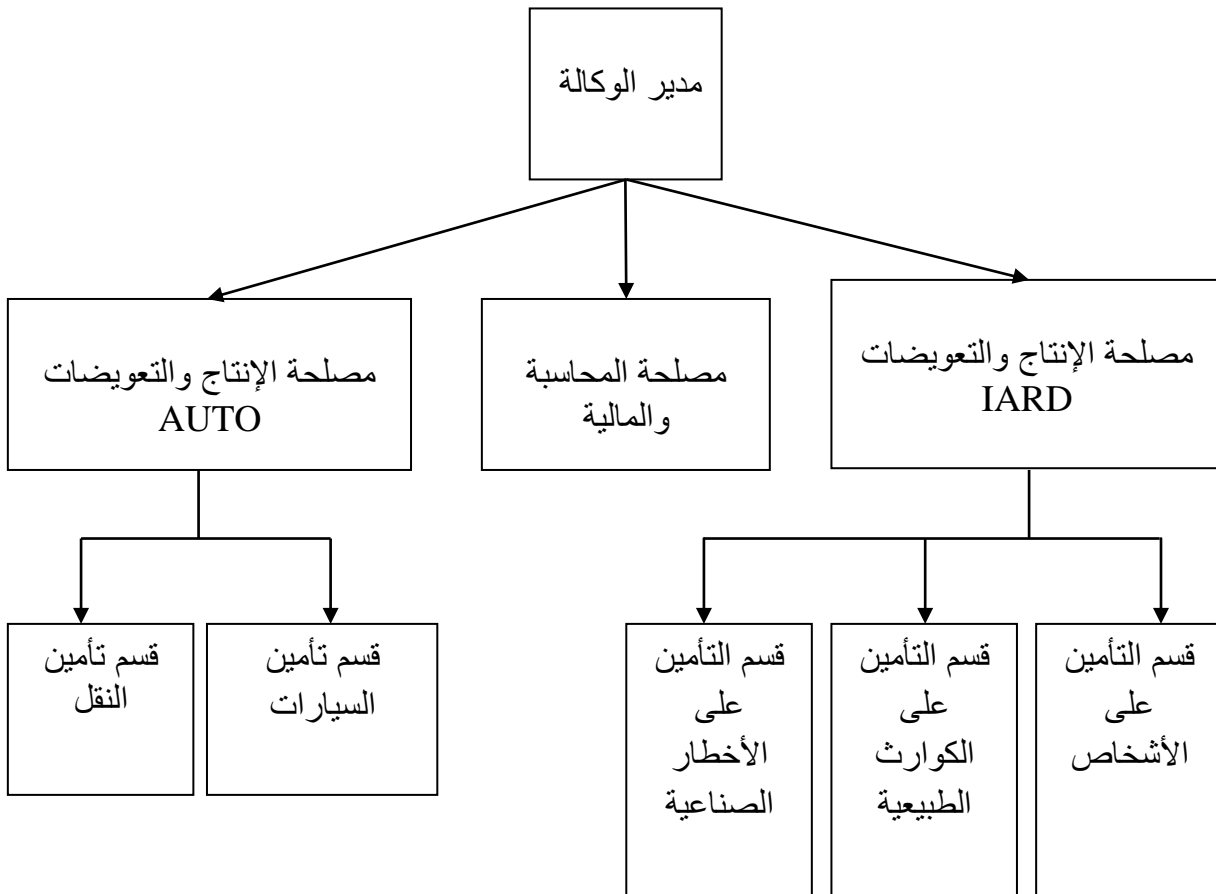
قدر رأس مال الوكالة في تاريخ إنشائها بـ 5.000.000 دج ويتمثل نشاطها الأساسي في توفير الأمان وذلك بتغطية المخاطر وتعويض الأضرار، وأصبحت تمارس مختلف أنواع التأمين، هذا ما أدى إلى زيادة رقم أعمالها.

حاليا تعتبر وكالة تبسة من أحسن الوكالات إنتاجا على مستوى الشرق الجزائري إذ صنفت وكالة (A).

2- الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات - وكالة تبسة-

يأخذ الهيكل التنظيمي لوكالة تبسة الشكل الهرمي والهدف منه هو توجيه كافة جهود الوكالة نحو تحسين نوعية الإستقبال والتعامل مع المؤمنين لهم وتنفيذ مطالبهم على أحسن وجه بغية كسب المزيد منهم وإضافة إلى التحكم في مختلف الأنشطة التي تقوم بها الوكالة، وتتكون من مختلف مصالح التي يترأسها مدير الوكالة والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لوكالة تبسة:

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لوكالة تبسة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معلومات من الوكالة

2-1 مصلحة الإنتاج والتعويضات (AUTO): هي المصلحة الأساسية في الوكالة إذ أن كل عمليات التأمين تبدأ في هذه المصلحة كما أنه من خلال نشاطها تستطيع تحديد رقم أعمالها وهي تنقسم إلى قسمين:

• **قسم تأمين السيارات:** في هذا القسم تتم عمليات تأمين السيارات بمختلف أنواعها وهي أكثر أنواع التأمين إنتشارا في الجزائر وتتم هذه العملية من خلال تقدم المؤمن له للموظف في هذه المصلحة وإعطاءه المعلومات الكاملة عن السيارة والتي تبينها الوثائق التالية:

- البطاقة الرمادية.

- رخصة السياقة.

- العقد القديم إذا كان التأمين السابق في نفس الشركة.

• **قسم تأمين النقل:** يختص هذا القسم بعمليات التأمين الجوي، البري والبحري حيث

يعمل على تأمين هياكل السيارات والطائرات كما يعمل على تأمين السلع المنقولة بما فيها الأمتعة والأموال الأخرى وتأمين مسؤولية المنقول والناقل.

2-2 مصلحة الإنتاج والتعويضات (IARD): تقوم هذه المصلحة بعمليات إبرام عقود التأمين الخاصة بالكوارث الطبيعية والأخطار الصناعية وكذا التأمين على الأشخاص كما تقوم بتسيير عملية تعويض الأضرار الناجمة عن الحوادث المؤمنة وتتم هذه العملية وفقا للإجراءات التالية:

- **التصريح بالحادثة:** في حالة تحقق الخطر المؤمن ضده فإن المؤمن له ملزم بالإبلاغ عن

ذلك سواء بالإتصال المباشر بالوكالة أو عن طريق الهاتف والفاكس ويكون ذلك خلال

أجل يتراوح بين 24 ساعة و 07 أيام طبقا للقانون.

- يقدم المؤمن له وثيقة تثبت تعرضه للخطر، يستلمها أحد موظفي الوكالة بعد التأكد من خلال المعاينة، كما قد تسلم له جهات أخرى مختصة كمصالح الأمن في حالة السرقة والحماية المدنية في حالة الحريق.

- أما على مستوى الوكالة فإن المكلف بالمصلحة يفتح ملف خاص بالحادث بعد التأكد من أن المؤمن له أمن فعلا ضد هذا الخطر ويتضمن هذا الملف ما يلي:

- وثيقة التصريح بالحادث.

- تقرير المؤمن له.

- تقرير المؤمن.

وتنقسم هذه المصلحة إلى ثلاثة أقسام:

• **قسم تأمين الأخطار الصناعية IARD:** وينقسم بدوره إلى نوعين من الأخطار وهي الأخطار البسيطة، الأخطار الصناعية.

- **الأخطار البسيطة:** سميت كذلك لأن رأس مالها محدود وهي تنقسم بدورها إلى نوعين:

- الأخطار الخاصة بالسكن.

- الأخطار الخاصة بالمجال التجاري والأعمال المهنية والحرفية.

وتؤمن الوكالة كلا النوعين من الأخطار وذلك بتوفير الضمانات التالية:

- ضمان السرقة.

- ضمان المسؤولية المدنية.

- ضمان كسر الزجاج.

- ضمان الحريق.

وتحدد قيمة الأقساط بالنسبة للأخطار الخاصة بالسكن حسب عدد الغرف وقيمة ما يحتوي السكن وكذا باختلاف وضعية الساكن (مالك أو مستأجر) أما بالنسبة للأخطار

المتعلقة بالأعمال التجارية والمهنية فإن تحديد الأقساط خاضع لنوعية المواد المؤمن عليها وكذا طبيعة النشاط مع الأخذ بعين الإعتبار قيمة رأس المال.

- **الأخطار الصناعية:** أثناء ممارسة مختلف الهيئات الصناعية لنشاطها تتعرض إلى أخطار كبيرة ومتعددة تجعلها غير قادرة على تحملها، لذا تلجأ إلى التأمين ضدها لتخفيف العبء والخسارة وهذه الأخطار هي:

- أخطار الحريق: وتشمل أخطار ثانوية منها الانفجار، أضرار المياه، الفيضانات.

- السرقة: وتشمل أخطار ثانوية منها السطو، إستعمال مفاتيح مقلدة...إلخ.

• **قسم تأمين الكوارث الطبيعية CAT NAT:** يقوم هذا القسم بعمليات التأمين ضد

الكوارث الطبيعية المتمثلة في الزلازل، البراكين، الأعاصير، الفيضانات...إلخ التي تتعرض لها الأرض التي توجد بها المنشأة والهيئات الصناعية والتجارية.

• **قسم تأمين الأشخاص:** يقوم هذا القسم بتأمين الأخطار التي قد تلحق بالأشخاص

وهي تنقسم إلى:

- **التأمينات الجماعية:** وهي تقوم بإعطاء منح دائمة أو مؤقتة مثل الزواج، منح الوفاة، منح الختان، ومنح التربية في حالة وفاة الأب...إلخ.

- **التأمينات الفردية:** وهي تقدم تعويضات عن الأضرار الجسدية مثل الوفاة، العجز الكلي، الأضرار الناتجة عن الحوادث ومصاريف العلاج وذلك مقابل قسط يدفعه المؤمن له.

- **التأمينات المختلطة:** وهي تظم أساسا التأمين على الحياة بفروعه المختلفة (ضد الحوادث - حالة الوفاة - العجز).

2-3 **مصلحة المحاسبة والمالية:** تختص بتسجيل كل العمليات المحاسبية والمالية.

المطلب الثالث: المنتجات التي تقدمها الشركة الجزائرية للتأمينات - وكالة تبسة-

تمارس الشركة الجزائرية للتأمينات - وكالة تبسة - كافة فروع التأمين والمتمثلة في:

1- عمليات التأمين المباشر

تضم عمليات التأمين المباشر أنواع التأمينات الموالية:

1-1 تأمين الممتلكات: يشمل تأمين الممتلكات الأنواع التالية:

- تأمين أخطار الحرائق، الانفجارات والأخطار الملحقة.
- تأمين أضرار المياه.
- تأمين كسر الزجاج.
- تأمين الأخطار التقنية (الآلات، المعدات الإلكترونية والإعلام الآلي...).
- التأمينات المرتبطة بالبناء.
- تأمين خسائر الإستغلال.
- تأمين مخاطر السرقة.

1-2 تأمين المسؤولية المدنية: يضم تأمين المسؤولية المدنية الأنواع التالية:

- المسؤولية العامة.
- المسؤولية المدنية لأصحاب المؤسسات.
- المسؤولية المدنية للمهنيين والمهندسين والمقاولين.
- المسؤولية المدنية عن الإنتاج.
- المسؤولية المدنية للسيارات.
- المسؤولية المدنية لمنظمي التظاهرات الرياضية.

1-3 تأمين الأشخاص: هذا النوع من التأمين يضم:

- التأمينات المختلطة.
- التأمينات الجماعية.

- التأمينات الفردية ضد الحوادث.

1-4 تأمين أخطار النقل: يضم تأمين أخطار النقل الأنواع التالية:

- النقل بأنواعه: بري، بحري، جوي.

- تأمين الهياكل: السفن، البواخر والطائرات.

2- عمليات إعادة التأمين

قد تضطر الشركة إلى تأمين مشروع يفوق طاقتها وكما كانت شركات التأمين تسعى إلى جلب العملاء والإحتفاظ بهم فإنها تقبل هذا النوع من التأمينات المعروضة عليها لكنها وعملا بالمبدأ الذي يقوم عليه التأمين في حد ذاته، فإنها تحتفظ بجزء من مبلغ التأمين هذا المشروع وتعيد تأمين الباقي في شركة أخرى والتي تقوم بالعمل نفسه.

إذا فإعادة التأمين يمثل توزيع مخاطر المشاريع الضخمة على عدة شركات.

المبحث الثاني: نشاط الشركة الجزائرية للتأمينات- وكالة تبسة-

تسعى الشركة الجزائرية للتأمينات إلى تطوير نشاطها وتحسين أدائها لضمان حصتها في السوق خصوصا بعد إلغاء التخصص والدخول في مرحلة المنافسة مع بقية الشركات العاملة في القطاع وذلك تماشيا مع متطلبات السوق. يمكن دراسة الوضعية العامة للشركة الجزائرية للتأمينات من خلال دراسة تطور رقم الأعمال، محفظة النشاط وكذا التعويضات.

المطلب الأول: تطور رقم أعمال الشركة الجزائرية للتأمينات

بدأت الوكالة نشاطها في 1990/01/01 برأسمال قدره 5 ملايين دج ونظرا للجهود الجبارة التي يبذلها مسيروا هذه الوكالة والذين إستطاعوا رفع رقم أعمالها سنة 2000 إلى 48.049.339,74 دج. إن تحقيق هذا الرقم راجع إلى قيام الوكالة بتأمين مؤسسات ومصانع كبرى كمؤسسة سونطراك، نفطال، والشركة الوطنية للحديد والفوسفات بالإضافة إلى الشركة الوطنية للإسمنت، مع قيامها أيضا بتأمين مؤسسة الرياض للسميد (العوينات).

سنتناول دراسة تطور رقم أعمال الوكالة خلال الفترة 2017/2014.

جدول رقم (01): تطور رقم أعمال الشركة- وكالة تبسة- خلال الفترة (2017-2014)

الوحدة: كيلو دينار

نسبة التغير عن سنتين			2017	2016	2015	2014	السنوات الفروع
2017/2016	2016/2015	2015/2014					
07%	10%	949%	72907	67951	61581	56243	تأمين السيارات
63%	25%	85%	115594	70865	56538	30453	تأمين الأخطار الصناعية
-07%	7441%	89%	6194	6712	89	00	تأمين النقل
34%	23%	36%	194695	145529	118208	86696	المجموع

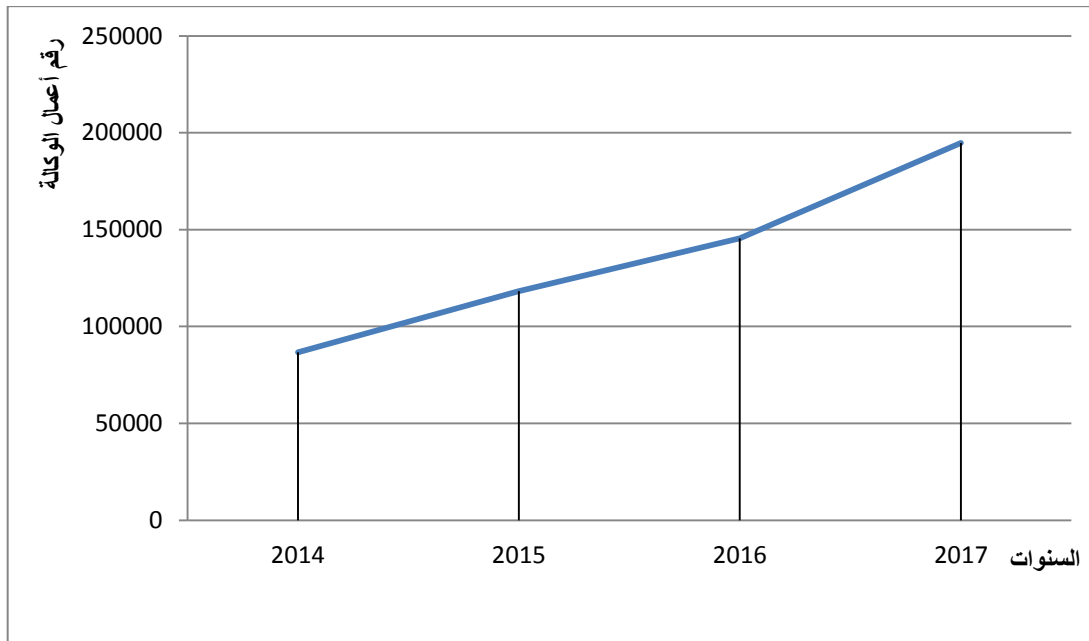
المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للشركة

نلاحظ من خلال الجدول تطور ملحوظ في رقم أعمال الوكالة من الفترة 2014-2015 حيث ارتفع بنسبة 36% وهذا راجع للجهود الجبارة من طرف عمال الوكالة وتنوع الخدمات المقدمة من طرف الشركة ككل.

مما جعل الشركات الكبرى المؤمنة لدى الوكالة تبرم عقودا جديدة للتأمين كعقود تأمين كافة الأخطار باستثناء Tous Risques Sauf، تأمين التعدين Tous Risques Minier، وهذا النوع من العقود يخص الشركة الوطنية للفوسفات Somiphos والشركة الوطنية للحديد Somifer.

أما الفترة ما بين 2015-2017 فقد شهدت الوكالة إستقطاب شركات جديدة من خلال تحصلها على صفقات عقود تأمين خاصة بشركات أخرى مثل المؤسسة العمومية لتسيير الردم CET EPWG وكذا شركات خاصة كشركة SOTRAMAT للأشغال العمومية، حيث أبرمت معهم عقود تأمين للمعدات وتشمل كافة أخطار المعدات وآلات البناء وعقود تأمين كافة المنشآت.

الشكل رقم (02): تطور رقم أعمال الشركة- وكالة تبسة- خلال الفترة (2014-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على جدول تطور رقم أعمال الوكالة

المطلب الثاني: هيكله محفظة نشاط الشركة الجزائرية للتأمينات

سنتطرق إلى هيكله محفظة نشاط الشركة وذلك خلال السنة 2017.

جدول رقم (02): هيكله محفظة نشاط الشركة - وكالة تبسة - خلال سنة 2017

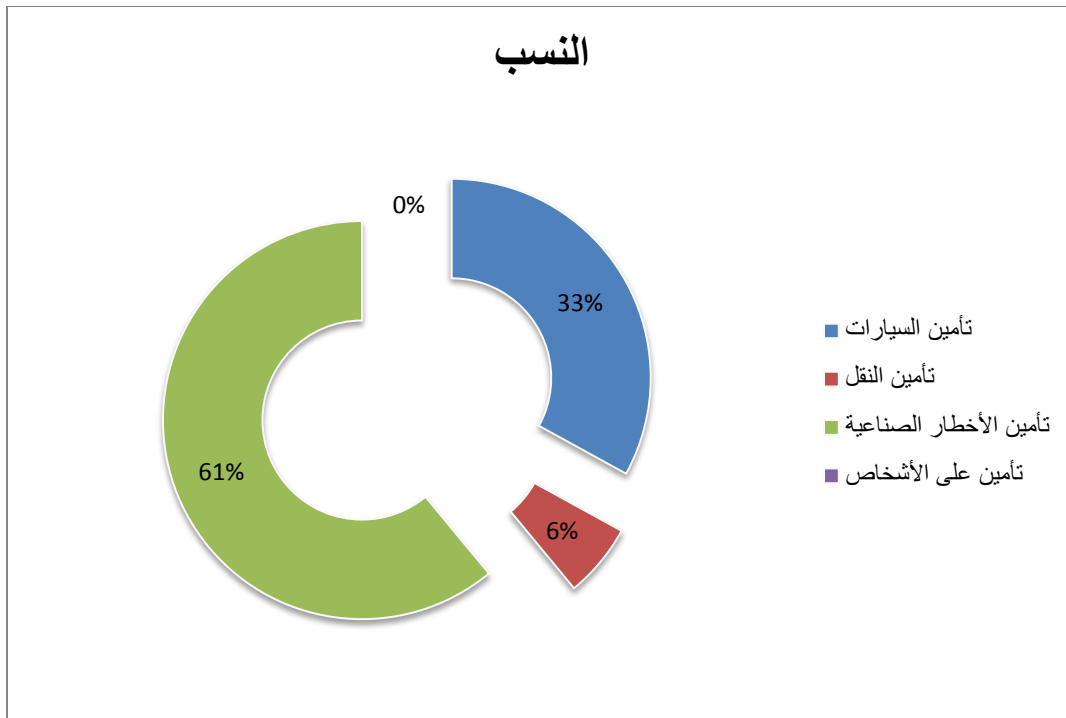
نوع التأمين	تأمين السيارات	تأمين النقل	تأمين الأخطار الصناعية	تأمين على الأشخاص
النسبة	33%	06%	61%	00%

المصدر: التقرير السنوي للشركة لسنة 2017

من خلال الجدول نلاحظ أن التأمين على الأخطار الصناعية هو الذي ينال الحصة الأكبر في محفظة نشاط الشركة.

يمكن توضيح هيكله محفظة نشاط الشركة بالشكل الموالي:

الشكل رقم (03): هيكله محفظة نشاط الشركة - وكالة تبسة - لسنة 2017



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على جدول محفظة نشاط الشركة لسنة 2017

المطلب الثالث: تحليل الملاءة المالية للشركة

سنتناول تطور المخصصات الفنية وكذلك هامش الملاءة المالية للشركة خلال الفترة 2014 إلى غاية 2017 وذلك لمختلف فروع التأمين.

1-المخصصات الفنية للشركة

تتضمن المخصصات الفنية للشركة الجزائرية للتأمينات كل من مخصص الأخطار السارية إضافة الى مخصص التعويضات.

1-1 - مخصص الأخطار السارية

من خلال الجدول الموالي يمكن إعطاء تفصيل أكثر لمخصص الأخطار غير المكتسبة كما يلي:

الجدول رقم (03): مخصص الأخطار السارية للشركة خلال الفترة (2015-2017)

الوحدة: كيلو دينار

النسبة	2017	النسبة	2016	النسبة	2015	السنوات الفروع
26%	3271940	28%	3429383	30%	3969783	تأمين السيارات
68%	8598744	66%	8247952	64%	8478665	تأمين الأخطار الصناعية
7%	734958	6%	636825	6%	631419	تأمين النقل
100%	12715405	100%	12467698	100%	13217092	المجموع

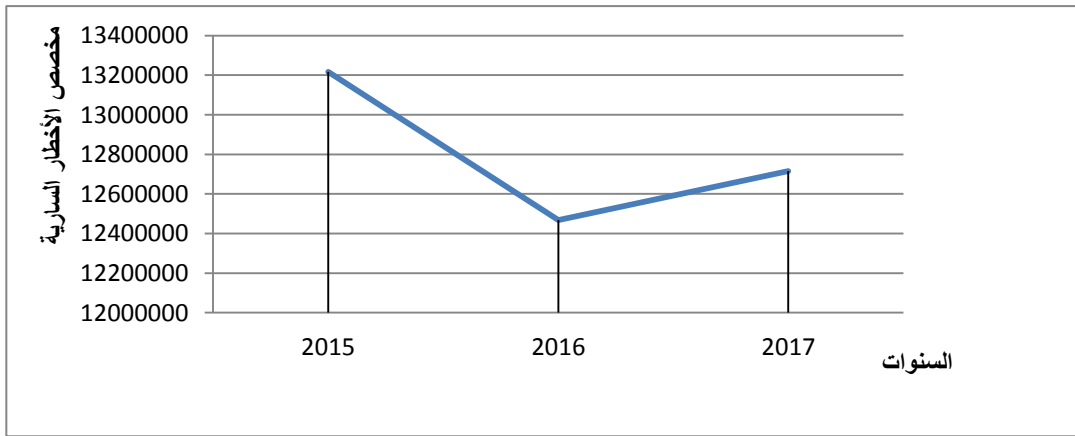
المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للشركة

بالنظر إلى الجدول أعلاه يمكن القول أن مخصص الأخطار السارية لتأمين الأخطار الصناعية يحتل النسبة الأكبر ويليه تأمين السيارات ومن ثم تأمين النقل.

أما بالنسبة لمجموع مخصص الأخطار السارية السنوي فيلاحظ إنخفاضه من 13217092 إلى 12467698 ثم ارتفاعه إلى 12715405 للسنوات 2015، 2016، 2017 على التوالي.

أما تمثيل مخصص الأخطار السارية فيوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (04): مخصص الأخطار السارية للشركة خلال الفترة (2015-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول السابق

1-2- مخصص التعويضات

يمكن التعرف أكثر على مخصص التعويضات للشركة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04): مخصص التعويضات للشركة خلال الفترة (2015-2017)

الوحدة: كيلو دينار .

النسبة	2017	النسبة	2016	النسبة	2015	السنوات / الفروع
%45	6.125.648	%48	6.623.120	%52	6.644.116	تأمين السيارات
%51	6.824.136	%49	6.684.994	%44	5.643.287	تأمين الأخطار الصناعية
%04	477.255	%03	364.563	%04	441.605	تأمين النقل
%100	13.427.039	%100	13.672.677	%100	12.729.008	المجموع

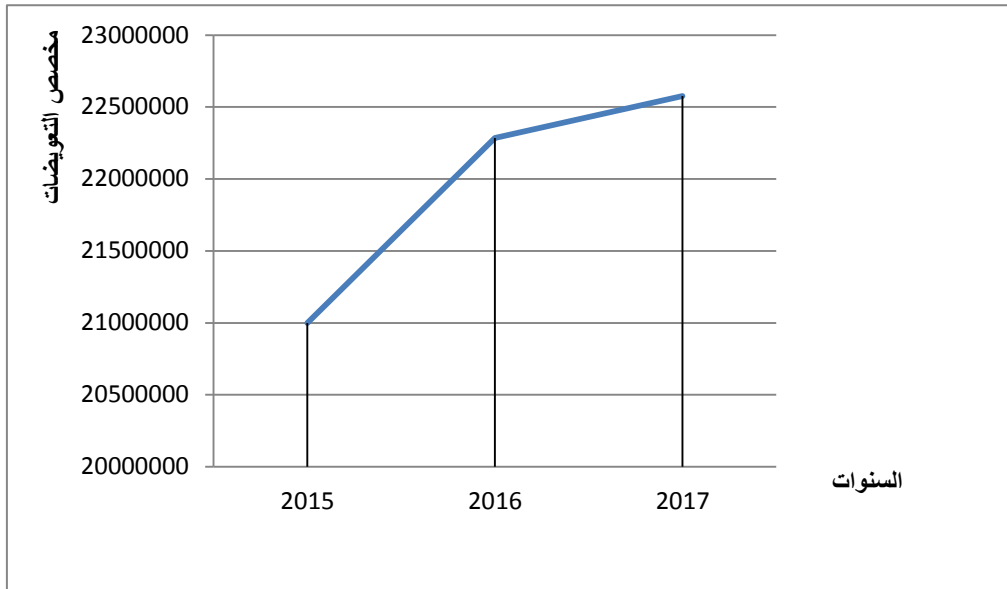
المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للشركة

بالنظر إلى الجدول أعلاه يمكن القول أن مخصص التعويضات للتأمين على الأخطار الصناعية يحتل النسبة الأكبر و يليه التأمين على السيارات ومن بعده التأمين على النقل ماعدا سنة 2015 فقد فاق المخصص الخاص بتأمين السيارات المخصص المتعلق بالتأمين على الأخطار الصناعية.

أما بالنسبة لإجمالي مخصص التعويضات السنوي فنلاحظ ارتفاعه من 12.729.008 إلى 13.672.677 لسنتي 2015، 2016 على التوالي ثم إنخفاضه إلى 13.427.039 سنة 2017.

أما تمثيل مخصص التعويضات للشركة الجزائرية للتأمينات فيوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (05): مخصص التعويضات للشركة خلال الفترة (2015-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول السابق

1-3- هامش الملاءة المالية

سنحاول أن نتطرق إلى هامش الملاءة للشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة الممتدة

بين 2015-2017.

الجدول رقم (05): هامش الملاءة المالية للشركة خلال الفترة (2015-2017)

الوحدة: كيلو دينار .

2017	2016	2015	السنوات البيان
22.575.695	22.284.535	21.000.022	هامش الملاءة المالية
4.642.382	4.539.785	4.252.451	هامش الملاءة المالية على أساس الأقساط
20,56%	20,37%	20,25%	النسبة
2.770.654	2.673.165	274.379	هامش الملاءة المالية على أساس الديون التقنية
12,27%	11,99%	13,06%	النسبة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للشركة.

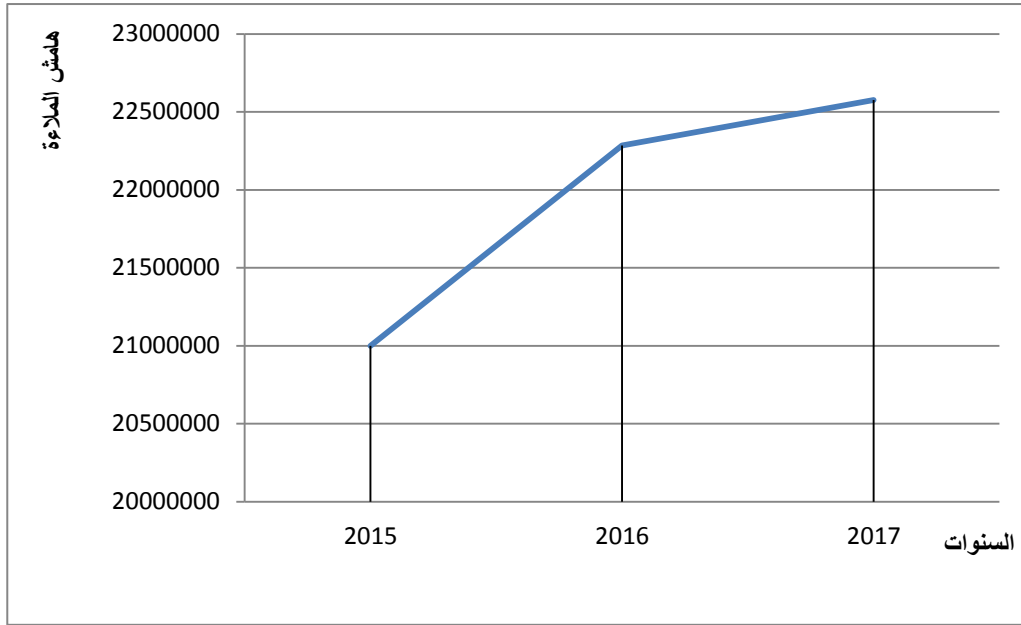
من خلال الجدول أعلاه نجد أن الشركة الجزائرية للتأمينات

- من جهة تلتزم بالقواعد والتعليمات فيما يخص قدرتها على الوفاء بالتزاماتها فيما يخص نسبة هامش الملاءة المالية إلى الأقساط الصادرة صافية من الرسوم والإلغاءات والتي تمثل (20,25%)، (20,37%)، (20,56%) للسنوات 2015، 2016، 2017 على التوالي فهي تقع ضمن المدى المطلوب وهو أكبر من 20%.

- أما فيما يخص هامش الملاءة المالية على أساس الديون التقنية فقد كانت للسنوات 2015، 2016، 2017 على التوالي يمثل (13,06%)، (11,99%)، (12,27%) وهي أقل من نسبة 15%.

يمكن توضيح تطور هامش الملاءة من خلال المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (06): تطور هامش الملاءة خلال الفترة (2015-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على جدول هامش الملاءة

المبحث الثالث: حساب مؤشرات نظام الإنذار المبكر IRIS

سيتم حساب مؤشرات نظام الإنذار المبكر IRIS والذي يأخذ بعين الإعتبار كلا من معياري الملاءة المالية والربحية بشقيها الإكتتابي والإستثماري، بالإضافة إلى بعض المعايير الأخرى ذات الصلة بالعمل التأميني كوسيلة لتسيير المخاطر المالية، عن طريق مجموعة من النسب المالية للكشف عن سلامة الأنشطة والوظائف التأمينية والإستثمارية للوقوف على حقيقة الوضعين المالي والفني، سيتم التحليل اعتمادا على البيانات الواردة في القوائم المالية المفصح عنها في الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2015 إلى 2017 وفقا لما سيأتي:

المطلب الأول: مجموعة الأخطار التأمينية

تشتمل مجموعة الأخطار التأمينية النسب التالية:

1- نسبة إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الفائض

الهدف من نسبة إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الفائض هو إظهار متانة المركز المالي تقاس هذه النسبة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (06): نسبة إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الفائض خلال الفترة (2015-2017)

السنوات	2014	2015	2016	البيان
إجمالي الأقساط المكتتبة	21.160.079.947,73	22.615.696.428,82	23.128.439.892,38	
الفائض	19.860.452.834,19	21.242.557.562,11	22.778.628.003,53	
نسبة إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الفائض	106,54%	106,46%	101,53%	

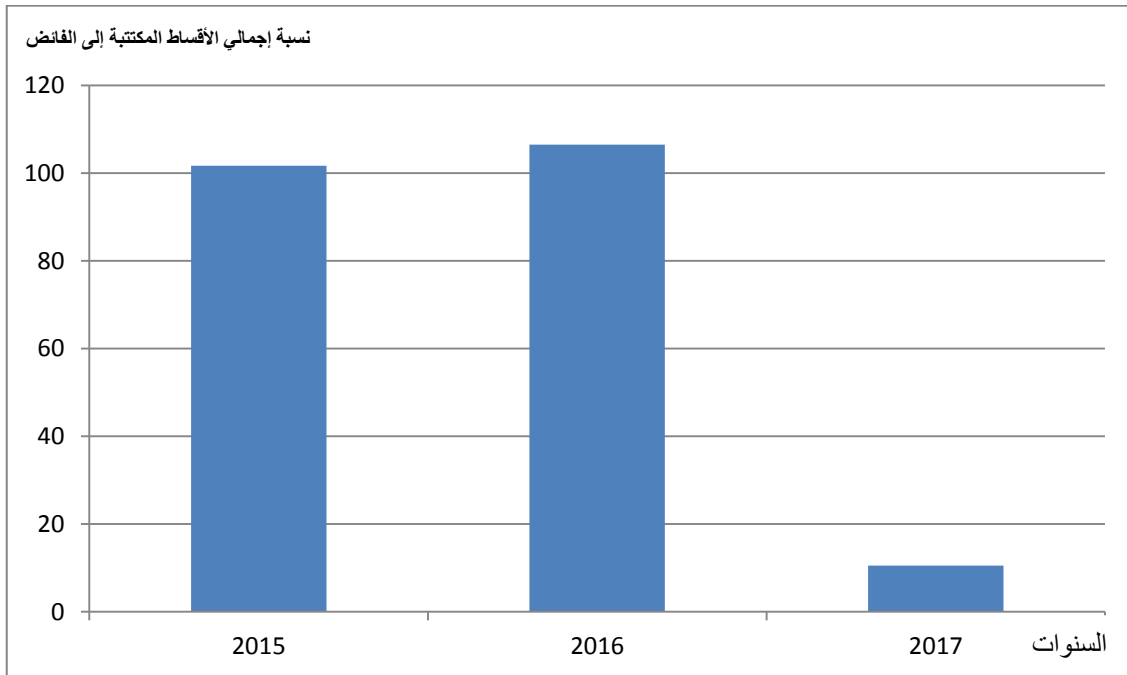
المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للشركة

من خلال الجدول يتبين وقوع الشركة الجزائرية للتأمينات ضمن المدى المقبول لهذه النسبة بمعنى أقل من 300%، إذ لوحظ تقارب بالنتائج المحققة على مستوى كل سنة حيث كان حجم الأخطار سنة 2015 يساوي 106,54% بينما أصبح 106,46% سنة 2016 بينما إنخفض إلى 101,53% سنة 2017.

عموما يلاحظ وجود إنخفاض في نتائج هذه النسبة مقارنة بالمدى المقبول لها وهذا يشير إلى أن الشركة الجزائرية للتأمينات لا تحقق فوائض مقارنة مع الأقساط التي تحصلها، ويفسر هذا بالإرتفاع في نسبة التعويضات التي تقوم بتأديتها خلال فترة الدراسة.

نتائج هذه النسبة يتم توضيحها أكثر من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (07): نسبة إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الفائض للفترة (2015-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج الجدول

2- نسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى الفائض

تشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على مواجهة التقلبات غير المتوقعة من المخاطر المكونة لمحفظتها التأمينية. وفيما يلي عرض نتائج هذه النسبة خلال سنوات الدراسة

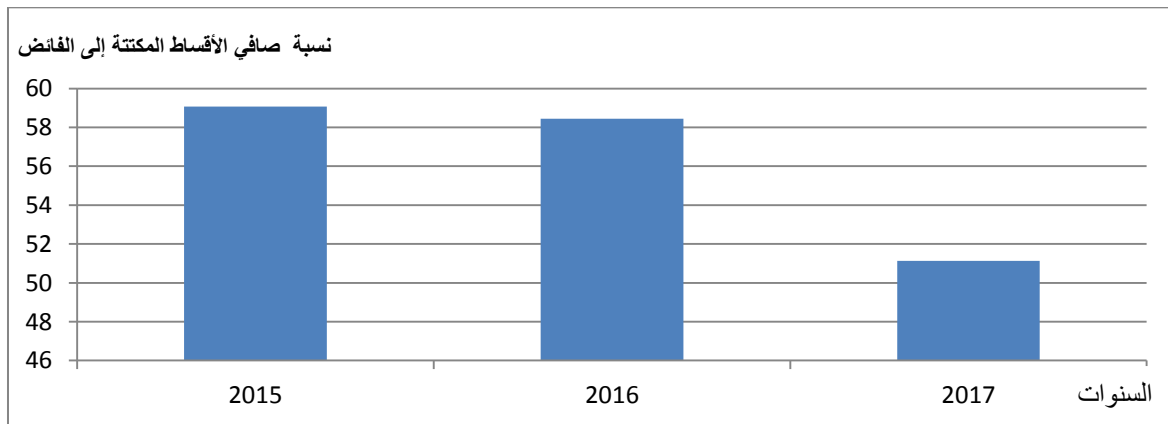
جدول رقم (07): نسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى الفائض للفترة (2015-2017)

البيان	السنوات	2014	2015	2016
صافي الأقساط المكتتبة		11.733.477.449,26	12.416.786.742,83	11.648.685.101,50
الفائض		19.860.452.834,19	21.242.557.562,11	22.778.628.003,53
نسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى الفائض		59,07%	58,45%	51,13%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للشركة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ عدم تحقيق الشركة الجزائرية للتأمينات للنتائج التي تقع في المدى المقبول لهذه النسبة والذي يتراوح بين 200% إلى 300% حيث كانت النسبة سنة 2015 تمثل 59,07% لتتخفص سنة 2016 إلى 58,45% لتصل سنة 2017 إلى 51,13%. هذا يدل على عدم تناسب القسط مع حجم الخطر بالإضافة إلى ملاحظة أن الشركة الجزائرية للتأمينات غير قادرة على مواجهة التقلبات غير المتوقعة للأخطار المكتتب فيها خلال الفترة المدروسة والشكل التالي يوضح نتائج نسبة صافي الأقساط المكتتبة خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (08): نسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى الفائض خلال الفترة (2015-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج الجدول رقم (07)

3- نسبة التغير في الإكتتاب

تشير هذه النسبة للتغير في حجم الأقساط الصافية لسنة مقارنة بالسنة التي قبلها

الجدول الموالي يوضح هذه النسبة للشركة الجزائرية للتأمينات خلال فترة الدراسة

جدول رقم (08): نسبة التغير في الإكتتاب خلال الفترة (2015-2017)

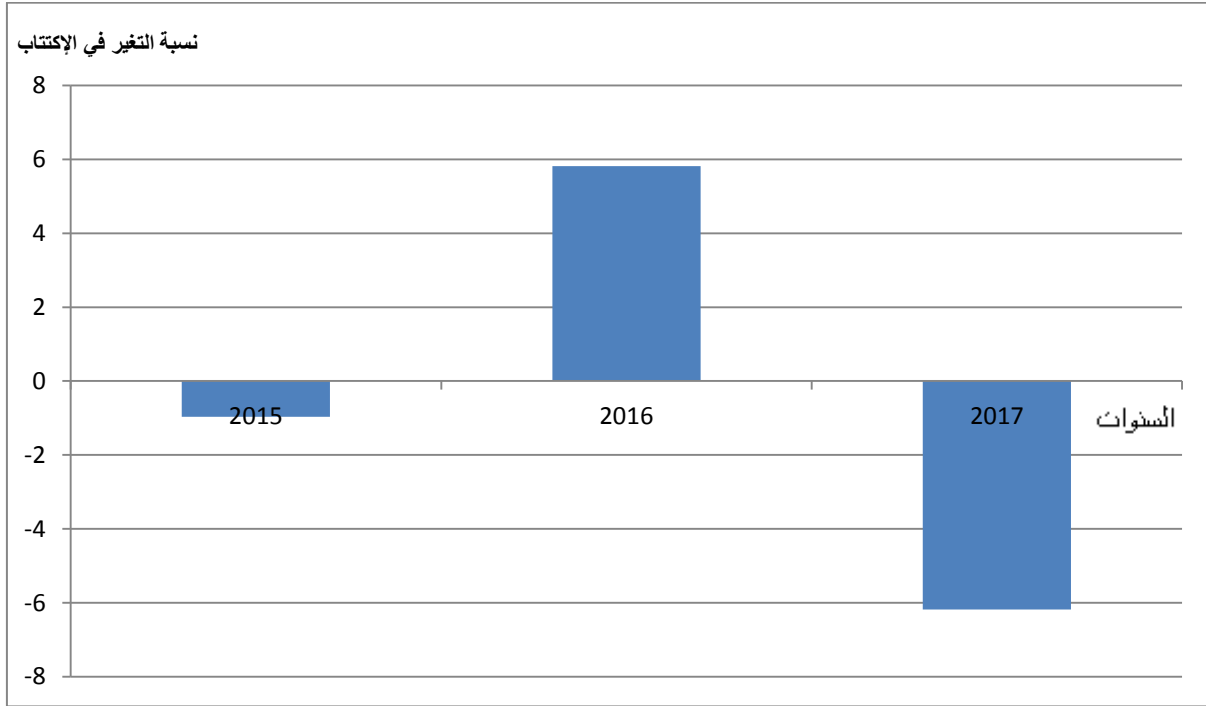
السنوات	2014	2015	2016
صافي أقساط العام الحالي	11.733.477.449,26	12.416.786.742,83	11.648.685.101,50
صافي أقساط العام السابق	11.848.609.706,98	11.733.477.449,26	12.416.786.742,83
نسبة التغير في الإكتتاب	-0,97%	5,82%	-6,18%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للشركة

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الشركة الجزائرية للتأمينات تقع ضمن الحدود المقبولة لهذه النسبة والتي تتراوح بين (-33%) و (33%) فكانت بالإتجاه السلبي سنة 2015 بنسبة (-0,97%) لترتفع إلى 5,82% سنة 2016 لتعود إلى الإنخفاض بالإتجاه السلبي سنة 2017 حيث وصلت إلى نسبة (-6,18%). هذا يفسر بأن الشركة الجزائرية للتأمينات لم تكن معرضة لمخاطر الإكتتاب خلال الفترة المدروسة إضافة إلى عدم تعرض مركزها المالي للمخاطر نتيجة التغير في أعمالها التأمينية من عام لآخر إذا بقيت بعيدة عن أية مشاكل مالية وإدارية يمكن أن تلحق بها.

الشكل الموالي يوضح أكثر نسبة التغير في الإكتتاب:

الشكل رقم (09): نسبة التغير في الإكتتاب خلال الفترة (2015-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (08)

3- نسبة أخطار إعادة التأمين

عدم توفر المعلومات فيما يخص هذه النسبة.

المطلب الثاني: مجموعة أخطار الإكتتاب

تضم مجموعة أخطار الإكتتاب كلا من نسبة ربحية الإكتتاب، نسبة عائد الإستثمار، نسبة التغير في الفائض.

1- نسبة ربحية الإكتتاب

تتكون هذه النسبة من مؤشرات مهمة في إدارة المخاطر في شركات التأمين تتمثل في: معدل الخسارة، معدل المصروفات، معدل الإستثمار.

الجدول الموالي يوضح نسبة ربحية الإكتتاب خلال فترة الدراسة

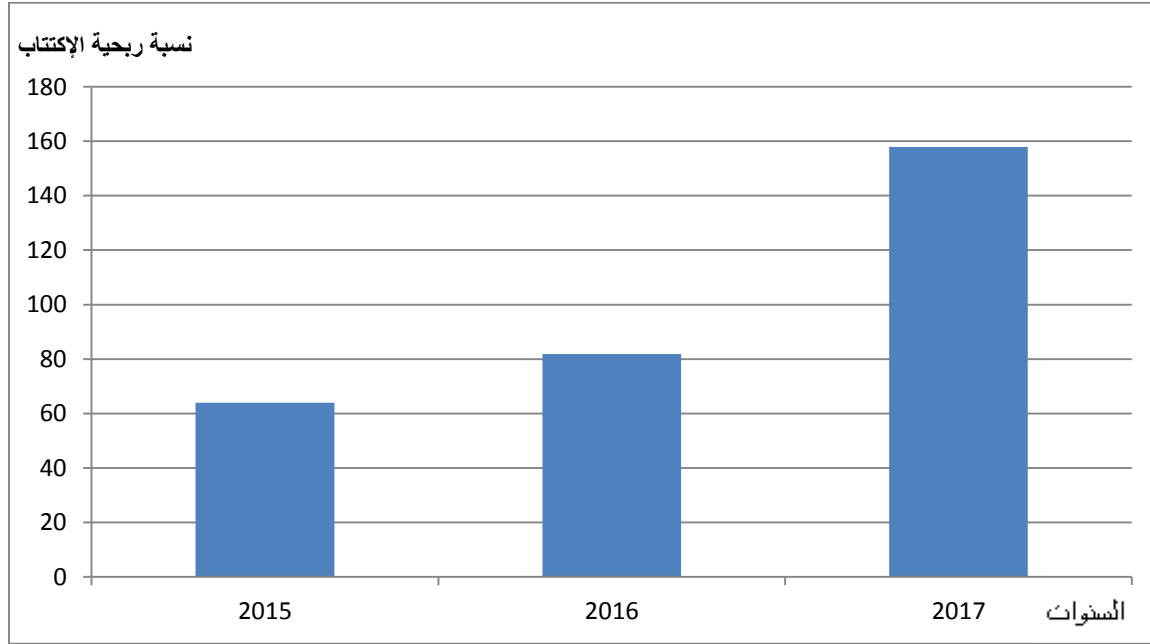
جدول رقم (09): نسبة ربحية الإكتتاب خلال الفترة (2015-2017)

2016	2015	2014	السنوات البيان
6.945.820.994,31	7.280.128.910,77	7.047.379.943,77	التعويضات ومصروفاتها عن سنتين
6.255.699.797,03	12.099.546.268,25	11.868.511.033,96	صافي الأقساط المكتتبه عن سنتين
1,11	0,60	0,59	معدل الخسارة
3.348.951.888,44	3.359.684.477,38	3.467.110.645,42	مصروفات إدارية وعمومية عن سنتين
0.53	0.27	0.29	معدل المصروفات
823.188.000	756.151.500	677.436.000	الدخل من الإستثمار عن سنتين
0,06	0,06	0,24	معدل الإستثمار
157,9%	81,8%	64%	نسبة ربحية الإكتتاب

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للشركة

تمثل هذه النسبة ناتج عمليات التأمين الإجمالية عن سنتين والمدى المقبول لها أقل من 100%. فمن خلال الجدول نجد أن الشركة الجزائرية للتأمينات تقع ضمن هذا المدى بنسبة 64% لسنة 2015 و81,8% لسنة 2016 بينما تجاوزت هذا المدى بنسبة 157,9% لسنة 2017. يعود هذا الإرتفاع إلى كبر معدل الخسارة لهذه السنة وهذا يعني أن المحفظة التأمينية للشركة الجزائرية للتأمينات لسنة 2017 ونوعية الأخطار المقبول تغطيتها بحاجة إعادة دراسة أي أن نتائج أعمالها التأمينية خاسرة ويمكن توضيح هذه النسبة من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (10): نسبة ربحية الإكتتاب خلال الفترة (2015-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج الجدول رقم (09)

2- نسبة عائد الإستثمار

تقيس هذه النسبة كفاءة الشركة الجزائرية للتأمينات في إستغلال أصولها لخلق القيمة المضافة ويمكن حساب هذه النسبة من خلال الجدول الموالي:

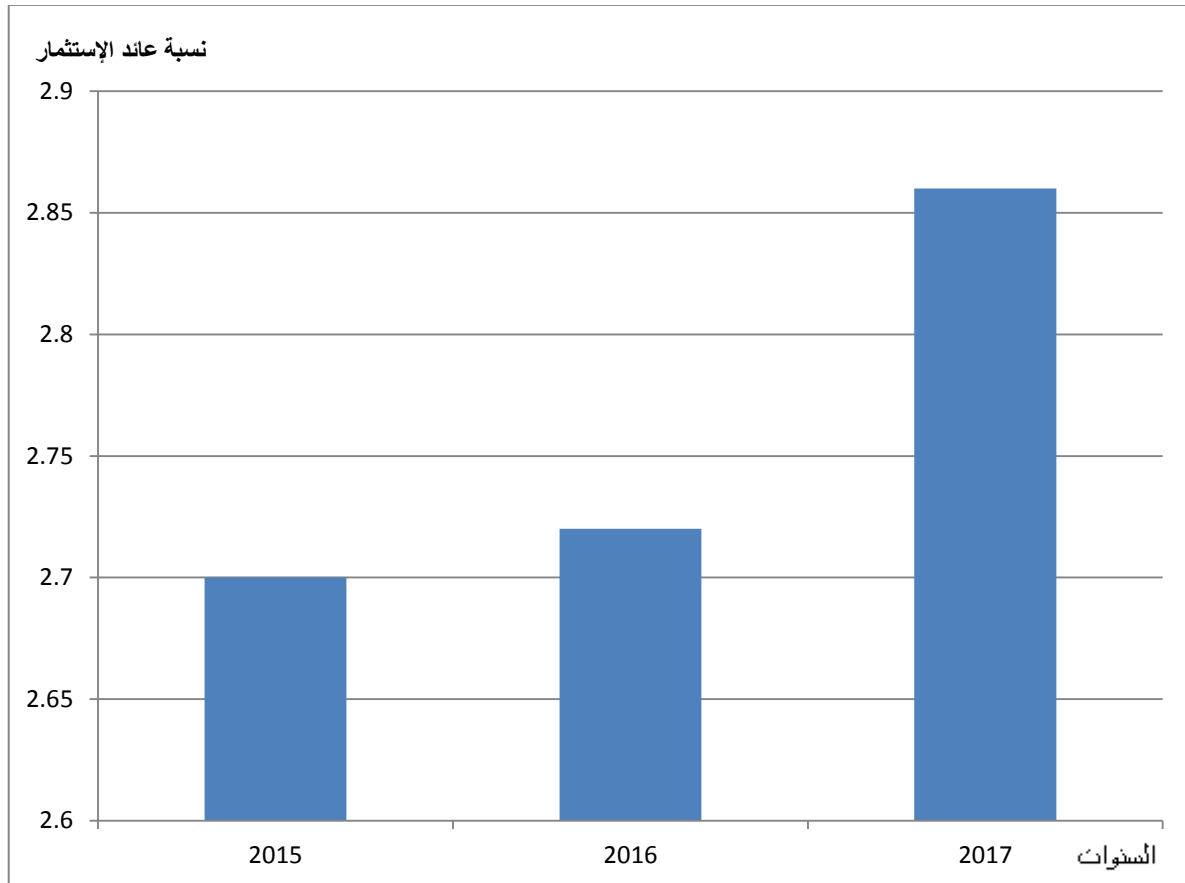
جدول رقم (10): نسبة عائد الإستثمار خلال الفترة (2015-2017)

2016	2015	2014	السنوات البيان
849.557.000	796.820.000	751.438.000	صافي الدخل من الإستثمار
29.657.772.000	29.292.287.000	27.777.419.500	متوسط قيمة الأصول المستثمرة للعام الحالي والسابق
2,86%	2,72%	2,70%	نسبة عائد الإستثمار

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للشركة

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة عائد الإستثمار لا تقع ضمن المدى المقبول لها وهو أكبر من 6% كانت 2,70% سنة 2015 ثم إرتفعت إلى 2,72% سنة 2016 وإستمرت بالإرتفاع إلى 2,86% وذلك سنة 2017 لكن هذا الإرتفاع غير ملحوظ مقارنة بالمدى المقبول. يعود هذا الإنخفاض إلى أن الشركة الجزائرية للتأمينات تمتلك محفظة إستثمارية عوائدها منخفضة ولا تحقق العوائد المطلوبة وبالتالي فعلى الشركة الجزائرية للتأمينات إعادة توليفة محفظتها الإستثمارية والشكل الموالي يوضح نسبة عائد الإستثمار.

الشكل رقم (11): نسبة عائد الإستثمار خلال الفترة (2015-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج الجدول رقم (10)

3- نسبة التغير في الفائض

عدم توفر المعلومات فيما يخص هذه السنة.

المطلب الثالث: مجموعة المخاطر المالية

تضم مجموعة المخاطر المالية النسب المئوية:

1- نسبة السيولة

تعطي هذه النسبة مؤشرا عن مدى إستجابة الشركة الجزائرية للتأمينات لأي مطالبات

مالية وتحسب من خلال الجدول الموالي:

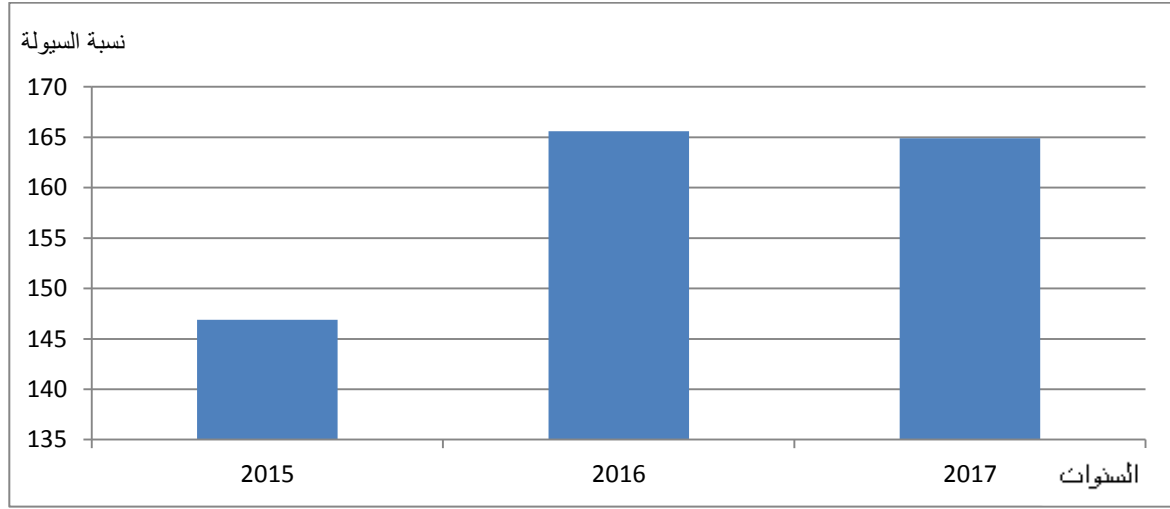
جدول رقم (11): نسبة السيولة خلال الفترة (2015-2017)

البيان	السنوات	2014	2015	2016
الخصوم		54.854.670.625,52	57.737.392.103,96	61.942.061.796,16
قيمة الأصول السائلة		37.321.671.685,15	34.848.395.548,66	37.563.245.773,82
نسبة السيولة		146,97%	165,68%	164,90%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للشركة

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة تفوق المدى المقبول لها وهو أقل من 105% إذ كانت نسبة السيولة 146,97% لسنة 2015 ثم إرتفعت سنة 2016 إلى 165,68% بينما كانت 164,90% لسنة 2017. من خلال هذه النتائج نجد أن الشركة الجزائرية للتأمينات تعتمد على ديونها في سداد إلتزاماتها ويمكن توضيح نتائج هذه النسبة من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (12): نسبة السيولة خلال الفترة (2015-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج الجدول رقم (11)

2- نسبة التحصيل

تعطي هذه النسبة مؤشرا للحد الذي تعتمد الشركة فيه على سيولة أصل يمكن ألا يتحقق في حال التصفية وتعد مؤشرا للدلالة على الشركات التي تواجه صعوبات مالية ويمكن حساب نسبة التحصيل من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (12): نسبة التحصيل خلال الفترة (2015-2017)

السنوات	البيان	2016	2015	2014
	الأقساط تحت التحصيل وأرصدة الوكلاء	-429.110.520,07	64.770 ,59	- 136.639.665,78
	الفائض	22.778.628.003,53	21.242.557.562,11	19.860.452.834,19
	نسبة التحصيل	-1,88%	00	-0,68%

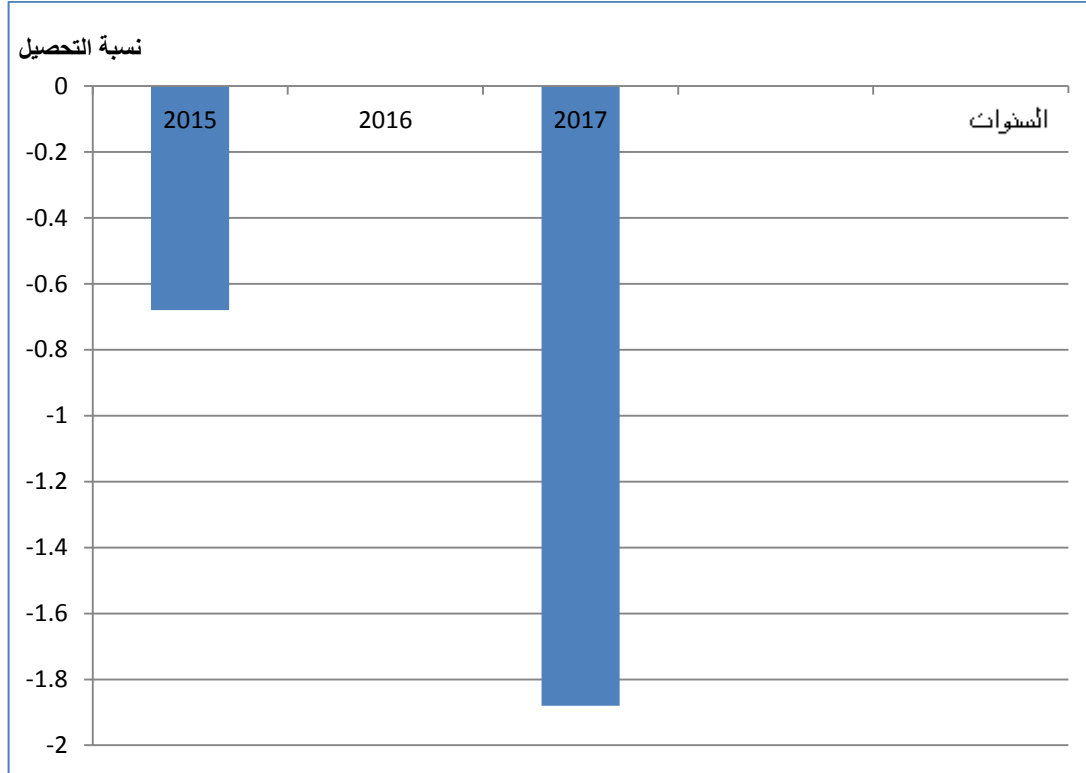
المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للشركة

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التحصيل كانت سالبة بنسبة (0.68%) لسنة 2015 وارتفعت إلى 00% سنة 2016 لتعود إلى الإنخفاض إلى (-1,88%) لسنة 2017.

هذه النسبة تقع ضمن المدى المقبول وهو أقل من 40%. تعود النتيجة السالبة إلى أن الشركة الجزائرية للتأمينات لا تحقق أي فائض من نتائجها خلال السنتين 2015، 2017.

توضح نتائج هذه النسبة من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (13): نسبة التحصيل خلال الفترة (2015-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج الجدول رقم (12)

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا للشركة الجزائرية للتأمينات وذلك خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2017 توصلنا إلى أن الشركة الجزائرية للتأمينات هي شركة تمارس تأمين الممتلكات، تأمين المسؤولية المدنية، تأمين الأشخاص، تأمين أخطار النقل وكذلك عمليات إعادة التأمين.

من خلال تحليل القوائم المالية للشركة -وكالة تبسة- تبين أن رقم أعمالها في تطور مستمر أكثر من الضعفين خلال الأربع سنوات وأن تأمين الأخطار الصناعية هو الأكبر حصة في محفظة نشاط الشركة. إضافة إلى كون الشركة تمتلك هامش ملاءة مقبول فيما يخص الأقساط المحصلة بينما نسبة هامش الملاءة إلى الديون التقنية أقل من الحد الذي ينص عليه قانون التأمينات والذي يقدر بـ 15%.

إن تحليل الوضع المالي للشركة باستخدام مؤشرات الإنذار المبكر IRIS أوضح أنها تتمتع بملاءة مالية مقبولة كون جميع النسب وقعت ضمن المدى المقبول باستثناء نسبة ربحية الاكتتاب والتي تبين أن الشركة تغطي عمليات عالية الخطورة وكذا نسبة عائد الإستثمار والتي توضح أن الشركة تمتلك إستثمارات عوائدها أقل من المطلوب أو المتوقع، إضافة إلى السيولة التي تفوق المدى وعدم استغلالها في إستثمارات تكون لها عوائد.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

بعد القيام ببحثنا هذا محاولين الإجابة على التساؤلات السابقة في المقدمة توصلنا إلى أن التأمين فكرة قديمة من حيث التفكير فيه وحديث من حيث التعامل معه كما تعرفنا على الدور الفعال لشركات التأمين كونها تقوم على الثقة المالية بأن أصولها تكفي لسداد التزاماتها المستقبلية تجاه حملة الوثائق فور استحقاقها ولذا فهي تحتاج أكثر من غيرها من الشركات لتدعيم هذه الثقة، وبذلك أصبح ضروريا تقدير وتقييم المخاطر المالية في التأمين وإدارتها لحماية مصالح دائئها دون أن يؤدي ذلك الى تعثرها أو إفلاسها وبالتالي خروجها من سوق التأمين.

فالمخاطر المالية لشركات التأمين تتبلور في عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه دائئها وتتداخل في التأثير عليها مجموعة من العوامل المتمثلة في سياسة الاكتتاب ومخاطر الاستثمار بالإضافة إلى هامش الملاءة المالية الذي يقيس قدرة الشركة على تعويض المؤمن لهم في الوقت المحدد وبصورة منتظمة وعليه فالتحكم في إدارة المخاطر المالية يتحقق بالاعتماد على أساليب فعالة تمكن من تحليل الوضعية المالية للشركة والتنبؤ بالمخاطر وبالتالي إدارتها من خلال جملة النسب والمؤشرات التي تقيس مدى كفاءة الشركة في تسيير مواردها بحيث تحقق هامش ملاءة مالية مقبول مع الحفاظ على مستويات متدنية من المخاطر الأمر الذي يعطي للمسيرين صورة واضحة عن الوضع المالي.

أما في ما يخص نظام الإنذار المبكر IRIS فهو يعتبر أسلوباً للتنبؤ بمخاطر الملاءة المالية إذ يعتمد على مؤشرات أو نسب تقيس مجموعة من المخاطر تتمثل في؛ مخاطر الاكتتاب، مخاطر الربحية، مخاطر مالية، مخاطر الاحتياطات. إذ يجب أن تكون ضمن الحدود المقبولة وما كان خارج نطاق هذه الحدود فهو يعتبر

بمثابة إنذار مبكر عن حدوث مخاطر تمس القدرة المالية للشركة على الوفاء بالتزاماتها يستوجب على شركات التأمين الإلمام بها من أجل إدارتها في الوقت المناسب.

من خلال دراستنا لموضوع " نظام الإنذار المبكر IRIS كأسلوب لإدارة مخاطر الملاعة المالية " قد أسقطنا الدراسة على وكالة تبسة للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT ومن خلال الفصول الثلاثة وانطلاقا من الفرضيات الأساسية يمكن القول أن التأمين على الأخطار الصناعية هو الأكبر مساهمة في تطور رقم أعمال الشركة الجزائرية للتأمينات -وكالة تبسة - وهذا راجع إلى أن الشركة تعاقدت مع شركات كبرى لتأمين منشآتها ضد الأخطار الصناعية مثل: خطر الحرائق، السرقة وغيرها. كما أنها تتمتع بهامش ملاعة مالية يحميها من الإفلاس وكذا للوفاء بالتزاماتها ضمانا لحقوق المؤمن لهم وتحصيل مستحقاتهم في مواعيدها المحددة. لكن هذا لا يمنع تعرضها لمخاطر تمس ملاعتها المالية يمكن التنبؤ بها إعتمادا على نظام IRIS.

فمن خلال تطبيق مؤشرات هذا النظام على القوائم المالية للشركة تم الكشف عن مخاطر تأمينية وكذا مخاطر الإكتتاب من خلال نسب صافي الأقساط المكتتبة إلى الفائض، ربحية الإكتتاب، عائد الإستثمار تتمثل هذه المخاطر في كون الشركة تكتبت في عمليات عالية الخطورة أي أن مبالغ التأمين تفوق الأقساط المدفوعة كما أن معظم هذه الأقساط المكتتبة توجه إلى شركات إعادة التأمين إضافة إلى أن محفظتها الإستثمارية لا تحقق العوائد المتوقعة كما أنها تتمتع بسيولة مرتفعة يمكن إستثمارها والإستفادة من عوائدها لذا وجب على الشركة الجزائرية للتأمينات إعادة ضبط محفظتها التأمينية المعاد تأمينها لدى شركات إعادة التأمين كونها تحظى

بنسبة عالية من مجموع الأقساط المكتتية مقارنة بالأقساط التي تحتفظ بها الشركة وهذا يمنعها من الحصول على فرص أخرى لإستثمار هذه الأقساط ومن ثم الحصول على عوائد أكبر.

كما أن إستثمارات الشركة وجب أن تحظى باهتمام القائمين على إدارتها في الوقت الراهن مع ضرورة تقييم أداء النشاط الإستثماري بشكل دوري في ظل المنافسة والعمل على تنويع القنوات الاستثمارية لديها لتحقيق التوازن والتكامل بين الربحية والضمان والسيولة وعدم الإقتصار على القنوات التي تعطي ربحية فقط على حساب أكبر عائد.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

- الكتب

1. إبراهيم عرفات فياض، إدارة التأمين والمخاطر، دار البداية للنشر، عمان، 2012.
2. إبراهيم منير هنري، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002.
3. إبراهيم محمود نور وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2012.
4. أبو بكر عيد أحمد، إسماعيل وليد السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري للنشر والطباعة، الأردن، 2009.
5. بن إبراهيم سلمان بن ثنيان، التأمين وأحكامه، دار بن حزم، ط1، بيروت، 2003.
6. جزاع هاني أرتيمة، محمد أسامة عكور، إدارة الخطر والتأمين "منظور إداري كمي وإسلامي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
7. حنفي عبد الغفار، قرياقص رسمية، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
8. حيدر مراد، التأمين الصحي "أنواعه وأحكامه"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.
9. زيدان سلمان، إدارة الخطر والتأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2013.
10. صالح أحمد عطية، محاسبة شركات التأمين، مكتبة التكامل للنشر والتوزيع، ط2، مصر، 2002.

11. عزمي أسامة سلام، نوري شقيري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010.
12. علي إبراهيم عبد ربه، التأمين ورياضياته مع التطبيق على تأمينات الحياة وإعادة التأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
13. فلاح عز الدين، التأمين "مبادئه وأنواعه"، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008.
14. محمد ثناء طعيمة، محاسبة شركات التأمين "الإطار النظري والتطبيق العملي وفقا لأحدث المعايير المحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين"، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2002.
15. محمد حسين منصور، مبادئ عقد التأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
16. نور أحمد، بسيوني أحمد شحاتة، محاسبة المنشآت المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1999.
17. وليد خالد الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009.

- المجلات والملتقيات

- 18- إبراهيم محمود، هنداوي محمد، نموذج محاسبي مقترح للتنبؤ بالملاءة المالية وفق البيئة السورية باستخدام الشبكات العصبية الصناعية، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، جامعة حلب، سوريا، المجلد 09، العدد 03، 2018.
- 19- أحمد إبراهيم عبد النبي، تأثير نوع الملكية ونوع التأمين على هامش ربح الإكتتاب في تأمينات الممتلكات، مجلة البحوث العلمية، العدد الثاني، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2006.

- 20- أحمد عبد الكريم قندوز، خالد عبد العزيز السهلاوي، هامش الملاعة المالية في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين، مجلة العلوم الإقتصادية، المجلد 10، العدد 38، 2010.
- 21- الحميدي نور، حسين حساني، الصناعة التأمينية "الواقع العملي وآفاق التطوير - تجارب الدول-"، الملتقى الدولي السابع، جامعة حسبية بن بوعلي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف، 04-12-2012.
- 22- الزرير رانيا، تقييم أداء شركات التأمين باستخدام نظام الإنذار المبكر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 37، العدد 5، جامعة تشرين، السعودية 2015.
- 23- صباح زروخي، كمال زيتوني وآخرون، أهمية دراسة المؤشرات المالية والتقنية لشركات التأمين في الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 03، العدد 01، 2018.
- 24- زيد أيمن، العمودي الطاهر، إدارة المخاطر في شركات التأمين، مجلة رؤى إقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد 9، ديسمبر 2015.
- 25- عبد القادر عصماني، الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحكومة العالمية، ملتقى علمي دولي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، أكتوبر 2009.
- 26- عبد اللطيف عبود، هيئات الإشراف على التأمين "الأهمية والدور"، مجلة التأمين والتنمية، العدد 25، مكتب التأمين وإعادة التأمين، دمشق، سورية.
- 27- كفية شنافي، آليات الحوكمة في شركات التأمين، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد 45، 2015.

28- مروة قصاص، عبد الرزاق جبار، دور نظم المعلومات الإلكترونية في إدارة مخاطر الصناعة التأمينية، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، الجزائر، العدد 18، جوان 2017.

29- مريم حسناوي، حسين حساني، دراسة تحليلية للملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 07، 2018.

30- هامل دليلة، العايب عبد الرحمن، أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية على ملاءة شركات التأمين التكافلي، مجلة الباحث، جامعة فرحات عباس، سطيف، جانفي 2018.

- المذكرات ورسائل جامعية

31- الحميدي نور، نظام إنذار مبكر مقترح لتقييم أداء شركات التأمين السورية، أطروحة دكتوراه، منشورة، كلية الإقتصاد، جامعة حلب، 2013.

32- معوش محمد الأمين، دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملائتها المالية، مذكرة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014.

ثانيا- المراجع باللغة الإنجليزية

1. European Commission , **Study into the methodologies to assess the overall financial position of an insurance undertaking from the perspective of prudentiaial superision**, May 2002, p05.

2. **Insurance regulatory information sytem (IRIS) Ratios Manual**, 2017.

قائمة الملاحق

BILAN - EXERCICE 2014



BILAN
EXERCICE CLOS LE 31/12/2014

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUT N	AMORT-PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
ACTIF NON COURANT					
Écart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles	2.1.1	196 464 332,06	70 030 627,89	126 433 704,17	148 372 962,13
Immobilisations corporelles	2.1.1				
- Terrains		619 211 747,15		619 211 747,15	579 211 747,15
- Bâtiments		4 462 143 234,68	1 584 813 784,08	2 877 329 450,60	2 904 337 272,74
- Immeubles de placement		941 734 152,92	284 827 542,88	656 906 610,04	679 660 762,66
- Autres immobilisations corporelles		1 365 000 220,03	808 842 428,34	556 157 791,69	587 057 017,47
- Immobilisations en concession		34 757 250,00	4 359 284,72	30 397 965,28	0,00
Immobilisations en cours	2.1.1	277 417 825,24	3 657 853,85	273 759 971,39	288 579 070,86
Immobilisations financières	2.1.1				
- Titres mis en équivalence					
- Autres participations et créances rattachées		2 656 946 585,80	722 686,45	2 656 223 899,35	2 479 017 147,97
- Autres titres immobilisés		9 381 259 179,52	3 252 480,00	9 378 006 699,52	7 868 936 873,58
- Prêts et autres actifs financiers non courants		128 727 882,20	3 228 369,74	125 499 512,46	73 925 885,43
- Impôts différés actifs	2.1.5	326 977 823,02		326 977 823,02	380 203 882,39
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants					
TOTAL I - ACTIF NON COURANT		20 390 640 232,62	2 763 735 057,95	17 626 905 174,67	15 989 302 622,38
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurance	2.1.2				
- Part de la coassurance cédée					
- Part de la réassurance cédée		7 923 860 091,54		7 923 860 091,54	7 286 874 419,64
Créances et emplois assimilés					
- Cessionnaires et cédants débiteurs		92 767 038,77		92 767 038,77	120 821 567,36
- Assurés, intermédiaires d'assurance débiteurs	2.1.3	7 481 669 773,09	1 400 470 259,29	6 081 199 513,80	5 554 611 794,58
- Autres débiteurs	2.1.3	766 929 472,61	34 919 386,79	732 010 085,82	699 421 037,70
- Impôts et assimilés		999 959 552,42	152 327 878,90	847 631 673,52	42 083 043,93
- Autres créances et emplois assimilés				0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	2.1.4				
- Placements et autres actifs financiers courants		13 522 554 815,39	47 530 030,21	13 475 024 785,18	14 303 524 638,60
- Trésorerie		2 451 844 415,12		2 451 844 415,12	3 120 523 578,05
TOTAL II - ACTIF COURANT		33 239 585 158,94	1 635 247 555,19	31 604 337 603,75	31 127 860 079,86
TOTAL GÉNÉRAL ACTIF		53 630 225 391,56	4 398 982 613,14	49 231 242 778,42	47 117 162 702,24

BILAN - EXERCICE 2014

♦ **BILAN**
EXERCICE CLOS LE 31/12/2014

P A S S I F	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
- Capital émis	2.1.5	11 490 000 000,00	11 490 000 000,00
- Capital non appelé			
- Primes et réserves (réserves consolidées) ¹	2.1.5	5 390 501 731,58	4 948 402 419,49
- Écart et réévaluation		3 099 605,20	5 303 551,28
- Écart d'équivalence ¹			
- Résultat net - Résultat net part du groupe ¹	2.1.5	1 574 132 862,70	1 925 666 129,98
- Autres capitaux propres - Report à nouveau	2.1.5	0,00	- 456 983 636,68
		18 457 734 199,48	17 912 388 464,07
- Part de la société consolidante ₁			
- Part des minoritaires ₁			
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		18 457 734 199,48	17 912 388 464,07
PASSIF NON COURANT			
- Emprunts et dettes financières	2.1.5	37 923 304,97	7 229 066,71
- Impôts (différés et provisionnés)	2.1.5	137 527 896,21	133 575 268,81
- Autres dettes non courants			
- Provisions réglementées	2.1.5	2 693 458 495,19	2 430 947 701,82
- Provisions et produits constatés d'avance	2.1.5	979 566 348,33	768 655 526,30
TOTAL II - PASSIF NON COURANT		3 848 476 044,70	3 340 407 563,64
PASSIF COURANT			
Fonds ou valeurs reçues des réassureurs	2.1.5	3 432 650 970,35	3 158 523 350,78
Provisions techniques d'assurance	2.1.2		
- Opérations directes		17 967 108 888,17	16 885 212 880,31
- Acceptations		287 530,20	276 530,20
Dettes et comptes rattachés			
- Cessionnaires et cédants créditeurs	2.1.3	2 217 608 490,58	3 039 455 155,00
- Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs		134 903 943,16	37 427 461,95
Impôts crédits	2.1.3	1 966 149 636,43	1 459 250 023,52
Autres dettes	2.1.3	1 206 323 075,35	1 284 221 272,77
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL III - PASSIFS COURANTS		26 925 032 534,24	25 864 366 674,53
TOTAL GÉNÉRAL PASSIF		49 231 242 778,42	47 117 162 702,24

COMPTE DE RÉSULTATS
Période du 01/01/2014 au 31/12/2014

RUBRIQUES	NOTE	BRUTES N	CESSIONS ET RÉTROCESSIONS N	OPÉRATIONS NETTES N	OPÉRATIONS NETTES N-1
- Primes émises sur opérations directes		20 192 356 443,97	8 343 746 736,99	11 848 609 706,98	10 535 400 337,77
- Primes acceptées		46 611 201,27		46 611 201,27	116 029 693,28
- Primes émises reportées		- 473 734 939,80	- 616 523 846,23	142 788 906,43	- 497 668 673,60
- Primes acceptées reportées				0,00	0,00
I. PRIMES ACQUISES À L'EXERCICE	2.2.1	19 765 232 705,44	7 727 222 890,76	12 038 009 814,68	10 153 761 357,45
- Prestations sur opérations directes		9 460 153 775,06	2 298 113 035,59	7 162 040 739,47	5 069 401 779,29
- Prestations sur acceptations		50 382,11		50 382,11	334 038,20
II. PRESTATIONS DE L'EXERCICE	2.2.4	9 460 204 157,17	2 298 113 035,59	7 162 091 121,58	5 069 735 817,49
- Commissions reçues en réassurance		1 589 403 211,56		1 589 403 211,56	1 464 807 111,54
- Commissions versées en réassurance		9 322 240,31		9 322 240,31	23 205 938,73
III. COMMISSIONS DE RÉASSURANCE	2.2.1	1 580 080 971,25	0,00	1 580 080 971,25	1 441 601 172,81
IV. SUBVENTIONS D'EXPLOITATION D'ASSURANCE					
V. MARGE D'ASSURANCE NETTE		11 885 109 519,52	5 429 109 855,17	6 455 999 664,35	6 525 626 712,77
- Services extérieurs et autres consommations	2.2.5	924 234 962,57		924 234 962,57	818 793 210,78
- Charges de personnel	2.2.5	2 644 456 292,52		2 644 456 292,52	2 489 307 773,75
- Impôts, taxes et versements assimilés	2.2.5	264 324 680,59		264 324 680,59	256 338 621,55
- Production immobilisée					
- Autres produits opérationnels	2.2.3	173 475 939,39		173 475 939,39	162 529 748,58
- Autres charges opérationnelles	2.2.5	182 991 993,33		182 991 993,33	60 788 169,88
- Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	2.2.5	1 353 207 090,00		1 353 207 090,00	1 177 270 496,09
- Reprise sur pertes de valeur et provisions		259 054 757,07		259 054 757,07	206 898 252,96
VI. RÉSULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL		6 948 425 196,97	5 429 109 855,17	1 519 315 341,80	2 092 556 442,26
- Produits financiers	2.2.2	684 357 368,17		684 357 368,17	600 320 398,87
- Charges financières	2.2.5	183 150 844,19		183 150 844,19	200 339 459,84
VII. RÉSULTAT FINANCIER		501 206 523,98	0,00	501 206 523,98	399 980 939,03
VIII. RÉSULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS (VI + VII)		7 449 631 720,95	5 429 109 855,17	2 020 521 865,78	2 492 537 381,29
- Impôts exigibles sur résultats ordinaires	2.2.6			389 210 316,31	528 595 988,68
- Impôts différés (variations) sur résultats				57 178 686,77	38 275 262,64
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES				14 734 978 850,56	12 565 110 930,67
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES				13 160 845 987,86	10 639 444 800,69
IX. RÉSULTAT NET DES RÉSULTATS ORDINAIRES		7 449 631 720,95	5 429 109 855,17	1 574 132 862,70	1 925 666 129,97

BILAN

Exercice clos le
31/12/2016

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUTE n	AMORT-PROV n	MONTANT NET n	MONTANT NET n-1
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	0,00	
immobilisation incorporelles	2.1.1	223.273.302,72	119.247.443,86	104.025.858,86	129.743.048,19
immobilisation corporelles	2.1.1				
- Terrains		627.211.910,93	0,00	627.211.910,93	619.309.910,93
- Bâtiments		4.609.403.968,73	1.829.827.198,93	2.779.576.769,80	2.784.416.461,40
- Immeuble de Placements		1.045.034.152,92	397.721.176,05	647.312.976,87	635.144.894,94
- Autres immobilisations corporelles		1.420.833.564,62	890.991.899,70	529.841.664,92	547.837.629,16
- Immobilisations en concession		34.757.250,00	6.319.493,70	28.437.756,30	29.491.000,00
immobilisation en cours	2.1.1	888.575.596,56	3.657.853,85	884.917.742,71	774.186.128,06
immobilisation financières	2.1.1				
- Titres mis en équivalence		0,00		0,00	
- Autres participations et créances rattachées		3.974.791.373,51	0,00	3.974.791.373,51	2.644.851.304,44
- Autres titres immobilisés		12.889.371.184,37	2.710.400,00	12.886.660.784,37	8.920.393.943,57
- Prêts et autres actifs financiers non courants		163.990.334,49	3.119.188,18	160.871.146,31	121.151.469,76
- Impôts différés actif	2.1.5	265.348.570,72		265.348.570,72	326.473.149,92
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		0,00		0,00	
TOTAL I - ACTIF NON COURANT		26.142.591.209,57	3.253.594.654,27	22.888.996.555,30	17.532.998.940,37
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurance	2.1.2				
- Part de la coassurance cédée		0,00		0,00	
- Part de la réassurance cédée		6.639.579.159,54		6.639.579.159,54	6.517.072.921,63
Créances et emploi assimilés					
- Cessionnaires & Cédants débiteurs		64.206.043,27	0,00	64.206.043,27	242.837.470,91
- Assurés, intermédiaires d'assurance débiteurs	2.1.3	10.988.437.205,13	1.820.184.378,23	9.168.252.826,90	7.399.261.291,22
- Autres débiteurs	2.1.3	2.624.598.997,57	85.876.461,16	2.538.722.536,41	2.416.200.670,25
- Impôts et assimilés		1.182.272.928,00	152.327.878,90	1.029.945.049,10	1.012.497.160,45
- Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	2.1.4				
- Placements et autres actifs financiers courants		12.408.067.123,54	44.460.060,42	12.363.607.063,12	16.468.308.180,66
- Trésorerie		3.044.082.870,32		3.044.082.870,32	3.265.493.990,03
TOTAL II - ACTIF COURANT		36.951.244.327,37	2.102.848.778,71	34.848.395.548,66	37.321.671.685,15
TOTAL GENERAL ACTIF		63.093.835.536,94	5.356.443.432,98	57.737.392.103,96	54.854.670.625,52

BILAN

Exercice clos le
31/12/2016

PASSIF	NOTE	MONTANT NET n	MONTANT NET n-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	2.1.5	16.000.000.000,00	16.000.000.000,00
Capital non appelé		0,00	
Primes et réserves (Réserves consolidées(1))	2.1.5	2.904.789.209,24	1.790.346.646,15
Ecart de réévaluation		0,00	1.083.358,06
Ecart d'équivalence(1)		0,00	
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	2.1.5	2.337.768.352,87	2.069.022.829,98
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2.1.5	0,00	0,00
Part de la société consolidante(1)		21.242.557.562,11	19.860.452.834,19
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		21.242.557.562,11	19.860.452.834,19
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financières	2.1.5	7.319.945,21	7.550.062,65
Impôts (différés et provisionnés)	2.1.5	28.414.413,93	26.837.735,09
Autres dettes non courants		768.437.751,05	29.491.000,00
Provisions réglementées	2.1.5	3.150.481.741,76	2.934.991.169,70
Provisions et produits constatés d'avance	2.1.5	621.522.397,33	745.324.937,96
TOTAL II - PASSIF NON COURANT		4.576.176.249,28	3.744.194.905,40
PASSIF COURANT			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	2.1.5	3.194.746.191,32	3.243.777.756,49
Provisions techniques d'assurance	2.1.2		
- Opérations directes		18.071.715.618,02	18.288.529.231,70
- Acceptions		1.335.065,16	205.229,20
Dettes et comptes rattachées			
- Cessionnaires et Cédants créditeurs	2.1.3	3.980.205.339,84	3.484.809.812,59
- Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs		160.494.975,08	135.262.201,91
Impôts Crédits	2.1.3	2.767.369.463,23	2.571.431.263,60
Autres dettes	2.1.3	3.742.791.639,92	3.526.007.389,99
Trésorerie Passif		0,00	0,00
TOTAL III - PASSIFS COURANTS		31.918.658.292,57	31.250.022.885,93
TOTAL GÉNÉRAL PASSIF		57.737.392.103,96	54.854.670.625,52

COMPTE DE RESULTATS

Période : du 01/01/2016 au 31/12/2016

RUBRIQUES	OPERATIONS BRUTES n	OPERATIONS ET RETROCESSIONS n	OPERATIONS NETTES n	OPERATIONS NETTES n-1
Primes émises sur opérations directes	22.615.696.428,82	10.198.909.685,99	12.416.786.742,83	11.733.477.449,26
Primes acceptées	83.228.769,39		83.228.769,39	102.174.469,76
Primes émises reportées	-551.199.861,01	-551.264.631,60	64.770,59	-136.639.665,78
Primes acceptées reportées	0,00		0,00	
I- Primes acquises à l'exercice	22.147.725.337,20	9.647.645.054,39	12.500.080.282,81	11.699.012.253,24
Prestations sur opérations directes	11.593.404.309,26	3.967.495.189,74	7.625.909.119,52	6.932.644.052,28
Prestations sur acceptations	1.679.934,69		1.679.934,69	24.715,05
II- Prestations de l'exercice	11.595.084.243,95	3.967.495.189,74	7.627.589.054,21	6.932.668.767,33
commissions reçues en réassurance	1.811.546.338,20		1.811.546.338,20	1.785.850.165,77
commissions versées en réassurance	15.562.880,63		15.562.880,63	21.279.537,95
III- Commissions de réassurance	1.795.983.457,57	0,00	1.795.983.457,57	1.764.570.627,82
IV- Subventions d'exploitation d'assurance	0,00		0,00	
V- MARGE D'ASSURANCE NETTE	12.348.624.550,82	5.680.149.864,65	6.668.474.686,17	6.530.914.113,73
Services extérieurs & autres consommations	1.090.895.920,04		1.090.895.920,04	1.173.845.376,60
Charges de personnel	2.262.942.998,97		2.262.942.998,97	2.191.684.659,16
Impôts, taxes & versements assimilés	282.477.817,92		282.477.817,92	310.835.874,83
Production immobilisée				
Autres produits opérationnels	157.316.085,46		157.316.085,46	203.035.476,28
Autres charges opérationnelles	83.099.937,43		83.099.937,43	116.449.185,49
Dotations aux amortissements, provisions & pertes de valeur	1.251.528.339,78		1.251.528.339,78	1.062.983.245,39
Reprise sur pertes de valeur et provisions	484.960.939,65		484.960.939,65	261.227.691,18
VI- RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL	8.019.956.561,79	5.680.149.864,65	2.339.806.697,14	2.139.378.939,72
Produits financiers	861.228.046,17		861.228.046,17	799.079.793,09
Charges financières	238.130.339,01		238.130.339,01	332.419.361,00
VII- RESULTAT FINANCIER	623.097.707,16	0,00	623.097.707,16	466.660.432,09
VIII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (VI+VII)	8.643.054.268,95	5.680.149.864,65	2.962.904.404,30	2.606.039.371,81
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			562.434.793,39	647.202.029,85
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			62.701.258,04	-110.185.488,02
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES			15.799.568.811,66	14.726.925.841,61
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES			13.461.800.458,79	12.657.903.011,63
IX- RESULTAT NET DES RESULTATS ORDINAIRES	8.643.054.268,95	5.680.149.864,65	2.337.768.352,87	2.069.022.829,98
Eléments extraordinaires(produits)(à préciser)	0,00		0,00	
Eléments extraordinaires(charges)(à préciser)	0,00		0,00	
X-RESULTAT EXTRAORDINAIRES	0,00		0,00	
XI- RESULTAT NET DE L'EXERCICE	8.643.054.268,95	5.680.149.864,65	2.337.768.352,87	2.069.022.829,98
Part dans les résultats nets des sles mises en équivalence(1)				
XII- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE(1)				
Dont part des minoritaires (1)				
Part du groupe (1)				

BILAN

Exercice clos le 31/12/2017

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUTE N	AMORT-PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	0,00	
Immobilisation incorporelles	2.1.1	265.625.802,72	147.448.250,34	118.177.552,38	104.025.858,86
Immobilisation corporelles	2.1.1				
- Terrains		627.211.910,93	0,00	627.211.910,93	627.211.910,93
- Bâtiments		5.263.315.831,54	1.934.589.598,83	3.328.726.232,71	2.779.576.769,80
- Immeubles de placements		1.045.034.152,92	421.796.159,32	623.237.993,60	647.312.976,87
- Autres immobilisations corporelles		1.517.520.204,45	1.000.859.423,56	516.660.780,89	529.841.664,92
- Immobilisations en concession		34.757.250,00	7.372.742,65	27.384.507,35	28.437.756,30
Immobilisations en cours	2.1.1	551.841.410,65	3.657.853,85	548.183.556,80	884.917.742,71
Immobilisations financières	2.1.1				
- Titres mis en équivalence		0,00		0,00	
- Autres participations et créances rattachées		3.932.210.155,08	178.792.589,33	3.753.417.565,75	3.974.791.373,51
- Autres titres immobilisés		14.452.177.567,90	1.897.280,00	14.450.280.287,90	12.886.660.784,37
- Prêts et autres actifs financiers non courants		152.932.566,41	3.094.611,25	149.837.955,16	160.871.146,31
- Impôts différés actif	2.1.5	235.697.678,87		235.697.678,87	265.348.570,72
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		0,00		0,00	
TOTAL I - ACTIF NON COURANT		28.078.324.531,47	3.699.508.509,13	24.378.816.022,34	22.888.996.555,30
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurance	2.1.2				
- Part de la coassurance cédée		0,00		0,00	
- Part de la réassurance cédée		9.547.035.426,28		9.547.035.426,28	6.639.579.159,54
Créances et emploi assimilés					
- Cessionnaires & Cédants débiteurs		51.427.796,35	0,00	51.427.796,35	64.206.043,27
- Assurés intermédiaires d'assurance débiteurs	2.1.3	11.866.884.373,30	2.185.005.639,39	9.681.878.733,91	9.168.252.826,90
- Autres débiteurs	2.1.3	2.854.371.825,52	44.086.403,34	2.810.285.422,18	2.538.722.536,41
- Impôts et assimilés		937.080.374,08	152.327.878,90	784.752.495,18	1.029.945.049,10
- Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	2.1.4				
- Placements et actifs financiers courants		11.668.926.578,46	44.460.060,42	11.624.466.518,04	12.363.607.063,12
- Trésorerie		3.063.399.381,88		3.063.399.381,88	3.044.082.870,32
TOTAL II - ACTIF COURANT		39.989.125.755,87	2.425.879.982,05	37.563.245.773,82	34.848.395.548,66
TOTAL GENERAL ACTIF		68.067.450.287,34	6.125.388.491,18	61.942.061.796,16	57.737.392.103,96

BILAN

Exercice clos le 31/12/2017

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	2.1.5	16.000.000.000,00	16.000.000.000,00
Capital non appelé		0,00	
Primes et réserves (réserves consolidées (1))	2.1.5	4.268.641.442,26	2.904.789.209,24
Ecart de réévaluation		0,00	0,00
Ecart d'équivalence (1)		0,00	
Résultat net - résultat net part du groupe (1)	2.1.5	2.509.986.561,25	2.337.768.352,87
Autre capitaux propres - Report à nouveau	2.1.5	0,00	0,00
Part de la société consolidante (1)		22.778.628.003,53	21.242.557.562,11
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		22.778.628.003,53	21.242.557.562,11
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financières	2.1.5	7.615.139,34	7.319.945,21
Impôts (différés et provisionnés)	2.1.5	27.136.718,36	28.414.413,93
Autres dettes non courants		297.384.502,10	768.437.751,05
Provisions réglementées	2.1.5	3.429.244.463,18	3.150.481.741,76
Provisions et produits constatés d'avance	2.1.5	658.641.843,47	621.522.397,33
TOTAL II - PASSIF NON COURANT		4.420.022.666,45	4.576.176.249,28
PASSIF COURANT			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	2.1.5	3.590.297.442,30	3.194.746.191,32
Provisions techniques d'assurance	2.1.2		
- Opérations directes		18.471.023.647,25	18.071.715.618,02
- Acceptations		2.189.768,66	1.335.065,16
Dettes et comptes rattachées			
- Cessionnaires et cédants créditeurs	2.1.3	5.764.174.908,87	3.980.205.339,84
- Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs		107.109.887,46	160.494.975,08
Impôts Crédits	2.1.3	2.916.985.692,42	2.767.369.463,23
Autres dettes	2.1.3	3.891.629.779,22	3.742.791.639,92
Trésorerie Passif		0,00	0,00
TOTAL III - PASSIFS COURANTS		34.743.411.126,18	31.918.658.292,57
TOTAL GENERAL PASSIF		61.942.061.796,16	57.737.392.103,96

COMPTE DE RESULTATS

Période : 01/01/2017 Au Mois 31/12/2017

RUBRIQUES	NOTE	OPERATIONS	OPERATIONS ET	OPERATIONS	OPERATIONS
		BRUTES	RETROCESSIONS	NETTES	NETTES
		N	N	N	N-I
Primes émises sur opérations directes		23.128.439.892,38	11.479.754.790,88	11.648.685.101,50	12.416.786.742, 83
Primes acceptées		99.433.729,83		99.433.729,83	83.228.769,39
Primes émises reportées		-110.729.487,10	318.381.032,97	-429.110.520,07	64.770,59
Primes acceptées reportées		0,00		0,00	
I-Primes acquises à l'exercice		23.117.144.135,11	11.798.135.823,86	11.319.311,25	12.500.080.282,81
Prestations sur opérations directes		12.380.372.708,67	6.119.187.652,86	6.261.185.055,81	7.625.909.119,52
Prestations sur acceptations		2.867.878,60		2.867.878,60	1.679.934,69
II-Prestations de l'exercice		12.383.240.587,27	6.119.187.652,86	6.264.052.934,41	7.627.589.054,21
Commissions reçues en réassurance		1.930.423.065,60		1.930.423.065,60	1.811.546.338,20
Commissions versées en réassurance		16.089.056,26		16.089.056,26	15.562.880,63
III-Commissions de réassurance		1.914.334.009,34	0,00	1.914.334.009,34	1.795.983.457,57
IV-Subventions d'exploitation d'assurance		0,00		0,00	
V-MARGE D'ASSURANCE NETTE		12.648.237.557,18	5.678.948.171,00	6.969.289.386,19	6.668.474.686,17
Services extérieurs & autres consommations		1.109.511.091,26		1.109.511.091,26	1.090.895.920,04
Charges de personnel		2.234.553.766,62		2.234.553.766,62	2.262.942.998,97
Impôts, taxes & versements assimilés		311.741.802,85		311.741.802,85	282.477.817,92
Production immobilisée					
Autre produits opérationnels		219.758.942,97		219.758.942,97	157.316.085,46
Autres charges opérationnelles		100.015.536,41		100.015.536,41	83.099.937,43
Dotations aux amortissements, Provisions et pertes de valeur		1.417.912.867,38		1.417.912.867,38	1.251.528.339,78
Reprise sur pertes de valeur et provisions		264.284.262,49		264.284.262,49	484.960.939,65
VI-RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL		7.958.545.698,12	5.678.948.171,00	2.279.597.527,13	2.339.806.697,14
Produits financiers		1.081.072.409,01		1.081.071.409,01	861.228.046,17
Charges financières		218.616.143,65		218.616.143,65	238.130.339,01
VII-RESULTAT FINANCIER		862.456.256,36	0,00	862.456.265,36	623.097.707,16
VIII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS (VI + VII)		8.821.001.963,48	5.678.948.171,00	3.142.053.792,49	2.962.904.404,30
Impôts exigibles sur résultats ordinaires				603.694.034,96	562.434.793,39
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires				28.373.196,28	62.701.258,04
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES				14.798.457.935,07	15.799.568.811,66
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES				12.288.471.373,82	13.461.800.458,79
IX-RESULTAT NET DES RESULTATS ORDINAIRES		8.821.001.963,48	5.678.948.171,00	2.509.986.561,25	2.337.768.352,87
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00		0,00	
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00		0,00	
X-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00		0,00	
XI-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		8.821.001.963,48	5.678.948.171,00	2.509.986.561,25	2.337.768.352,87
Part dans les résultats nets des stes mises en équivalence (1)					
XII-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)					
Dont part des minoritaires (1)					
Part du groupe (1)					

(1) A utiliser uniquement pour la représentation d'états financiers consolidés

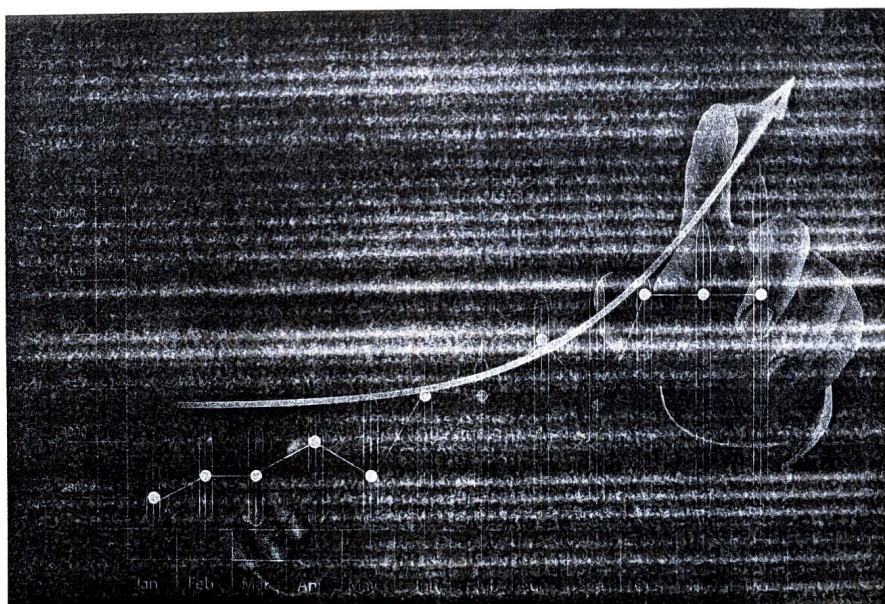
6

MARGE DE SOLVABILITÉ

Au titre de l'exercice 2016, le total des éléments constitutifs de la marge de solvabilité couvre huit (08) fois la marge à constituer sur la base des dettes techniques et cinq (05) fois la marge à constituer sur la base des primes émises et acceptées nettes d'annulations.

Tableau de la marge de solvabilité Unité : Milliers de DA

	2015	2016
Capital	16 000 000	16 000 000
Réserves	2 065 031	3 134 053
Provisions de garantie	39 332	39 332
Provisions pour compl. aux dettes techniques	660 854	623 385
Autres provisions	2 234 805	2 487 765
Report à nouveau	0	0
TOTAL des éléments constitutifs de la marge	21 000 022	22 284 535
Marge à constituer sur la base des primes	4 252 451	4 539 785
Marge à constituer sur la base des dettes techniques	2 743 279	2 673 166



VI. Marge de solvabilité

Pour l'exercice 2017, le total des éléments constitutifs couvre huit (08) fois la marge de solvabilité à constituer sur la base des dettes techniques. Le total de ces mêmes éléments couvre cinq (05) fois la marge à constituer sur la base des primes émises et acceptées nettes d'annulations.

Tableau de la marge de solvabilité

	2016	U: KDA 2017
Capital	16 000 000	16 000 000
Réserves	3 134 053	4 471 822
Provisions de garantie	39 332	39 332
Provisions pour compl. aux dette techniques	623 385	635 770
Autres provisions	2 487 765	2 754 142
Report à nouveau	0	0
Total des éléments constitutifs de marge	22 284 535	23 901 066
Primes émises nettes d'annulation	21 160 080	22 615 696
Primes acceptées	102 174	83 229
TOTAL	21 262 254	22 689 925
Marge à constituer sur la base des primes	4 539 785	4 642 382
Sinistres et frais à payer	12 217 093	12 217 093
Provisions de primes	5 516 428	5 516 428
Provisions pour participation aux bénéfices et ristournes	87 589	87 589
TOTAL	17 821 110	17 821 110
Marge à constituer sur la base des dettes techniques	2 673 165	2 770 654

V.2 Produits financiers

Les produits financiers au 31/12/2016, ont connu une augmentation de 6%, par rapport à l'exercice 2015. Les valeurs mobilières avec un montant de **676 360** milliers de dinars totalisent 85% de la structure, suivi par les produits des participations.

Tableau des produits financiers

Unité:
Milliers de DA

RUBRIQUES	2015		2016		Variation
	Montant	Structure	Montant	Structure	
Produits des participations	31 693	4%	91 660	12%	189%
Revenus des DAT	39 871	5%	28 800	4%	-28%
Valeurs mobilières	679 919	90%	676 360	85%	-1%
TOTAL GENERAL	751 483	100%	796 820	100%	6%

V.3 Charges d'exploitation

Les charges d'exploitation, qui s'établissent à **4.320.208** milliers de dinars, ont connu une diminution de 1% comparativement à l'exercice 2015. Elles sont constituées globalement par les frais de personnel (52%) et les services (25%)

Tableau des charges d'exploitation

Unité: Milliers de DA

RUBRIQUES	2015		2016		Variation
	Montant	Structure	Montant	Structure	
Achats et services extérieurs	247 953	6%	220 406	5%	-11%
Autres services extérieurs	925 892	21%	870 490	20%	-6%
Charges de personnel	2 191 685	50%	2 262 943	52%	3%
Impôts et Taxes assimilés	310 836	7%	282 478	7%	-9%
Autres Charges Opérationnelles	116 449	3%	83 100	2%	-29%
Charges Financières	332 419	8%	238 130	6%	-28%
Dotation aux amortissements	235 608	5%	362 661	8%	54%
TOTAL GENERAL	4 360 842	100%	4 320 208	100%	-1%

Tableau des placements

Unité : Milliers de DA

RUBRIQUES	2015	2016	Evolution
Participations	2 672 210	3 234 791	21%
Dépôts à terme	1 766 769	190 028	-89%
Valeurs mobilières	23 671 631	25 062 950	6%
Immeubles de rapport	941 734	1 045 034	11%
TOTAL	29 052 344	29 532 803	2%

Participation :

Les participations de la CAAT, au 31/12/2016, sont au nombre de quatorze (14), dont une (01) dans une société mixte, et totalisent **3.234.791** milliers de Dinars. Réparties entre plusieurs secteurs d'activité tels que l'assurance, l'hôtellerie et l'expertise, elles présentent l'avantage d'une diversification bénéfique du portefeuille et une profitable contribution à l'économie nationale.

Unité : Milliers de DA

ORGANISMES	Montant des participations
SIH	1 284 000
TAAMINE LIFE ALGERIE	550 000
AFRICA - RE	538 967
ASSUR - IMMO	260 000
CAGEX	200 000
SRH	130 000
EXAL	127 980
AMNAL	52 000
SGCI	41 800
VERITAL	27 200
ALFA	16 500
IAHEF	3 344
EHEA	2 000
BUA	1 000
TOTAL GENERAL	3 234 791

Tableau de la structure des placements

	2016	2017	U: KDA Evolution
Participations	3 234 791	3 662 210	13%
Valeurs du Trésor	20 124 701	24 773 066	23%
Obligations ENCE	3 800 000	0	-100%
Dépôts à terme	234 488	240 400	3%
Valeurs mobilières	1 138 250	1 107 638	-3%
Total	28 532 230	29 783 314	4%

V.2 Produits financiers

Les produits financiers dégagés, au titre de l'année 2017, avec un montant de 849.556 milliers de DA, enregistrent une augmentation de 7%, par rapport aux réalisations de l'exercice 2016.

Tableau des produits financiers

	2016		2017		U: KDA %
	Montant	Structure	Montant	Structure	Variation
Produits des participations	91 660	12%	66 534	8%	-27%
Revenus des DAT	28 800	4%	589	0%	-98%
Valeurs mobilières	676 360	85%	782 433	92%	16%
TOTAL GENERAL	796 820	100%	849 557	100%	7%

Tableau des indemnisations

	2016		2017		U: KDA %
	Montant	Structure	Montant	Structure	Variation
ASS I.A.R.D	6 684 994	49%	6 824 136	51%	2%
ASS.TRANSPORTS	364 563	3%	477 255	4%	31%
ASS. AUTOMOBILE	6 623 120	48%	6 125 648	46%	-8%
ASS. CREDIT	18 757	0%	659	0%	-96%
TOTAL GENERAL	13 691 434	100%	13 427 698	100%	-2%

Il est utile de signaler, par ailleurs, que les sinistres réglés sont passés de 8.300.025 milliers de dinars en 2013 à 13.427.698 milliers de dinars en 2017, soit une évolution de 5.127.673 milliers de dinars. Ce montant représente une forte augmentation de 62% sur les cinq dernières années.

Evolution des indemnisations



I.2 Sinistres

La CAAT a maintenu, au cours de l'exercice 2016, une cadence de règlements des dossiers sinistres élevée dans le but d'offrir une prestation de service de qualité au profit de la clientèle à la hauteur de sa notoriété et dans le respect des engagements pris.

I.2.1 Sinistres réglés

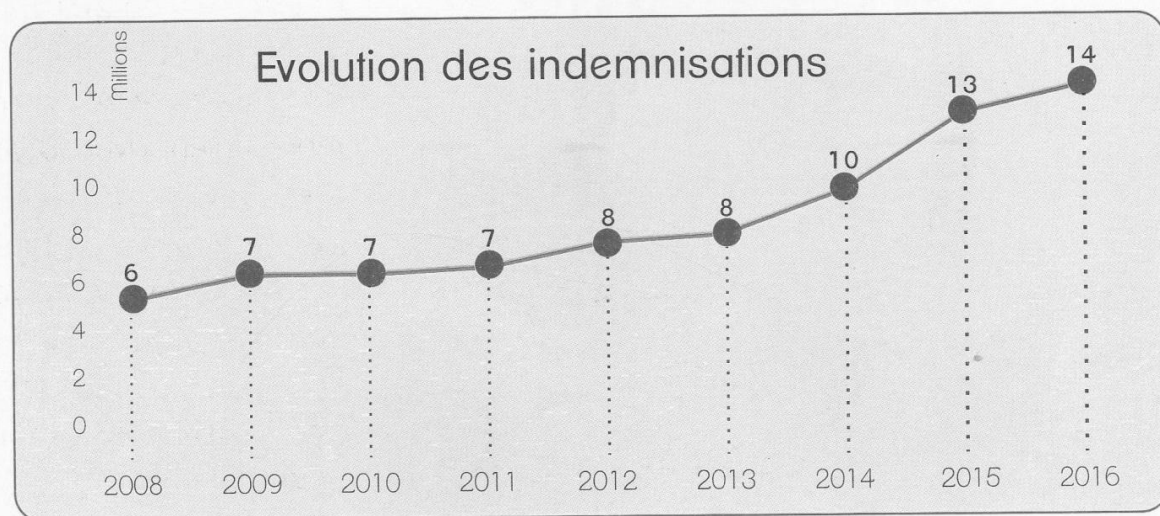
Les sinistres réglés ont atteint un montant de **13.691.434** milliers de dinars contre **12.759.286** milliers de dinars en 2015, enregistrant une hausse de l'ordre de 7%.



Tableau des indemnisations

Unité: Milliers de DA

BRANCHES	2015		2016		Variation
	Montant	Structure	Montant	Structure	
ASS.I.A.R.D	5 643 287	44%	6 684 994	49%	18%
ASS.TRANSPORT	441 605	3%	364 563	3%	-17%
ASS.AUTOMOBILE	6 644 116	52%	6 623 120	48%	0%
ASS.CREDIT	30 278	0%	18 757	0%	-38%
TOTAL GENERAL	12 759 286	100%	13 691 434	100%	7%



الملخص

تعد شركات التأمين من أهم المؤسسات المالية غير المصرفية، ولكي تضمن إستمراريتها وبقائها وتتمكن من مواجهة المخاطر التي تعتبر موضوع نشاطها والتعامل معها، وحتى تتمكن أيضا من إدارة مخاطرها المالية، الوفاء بالتزاماتها وتحسين وضعها المالي، لا بد لها إدارة مختلف مكوناتها وإيجاد أساليب محكمة للتنبؤ والسيطرة على المخاطر المالية قبل حدوثها حفاظا على مركزها المالي، مستوى ملاءة جيد وحماية مصالح دائنيها.

هذا ما قد يسهم فيه التحليل المالي، الذي يعتبر وسيلة مهمة لتوجيه المحللين والمسيرين لإتخاذ القرارات اللازمة بالإعتماد على مجموعة النسب التي يقاس في ضوءها حجم المخاطر، بالإضافة إلى مؤشرات نظام الإنذار المبكر IRIS الذي يقوم بإعطاء تنبيهات مسبقة للشركة في حال وجود مخاطر مالية، ومنه خلق أساس واضح لتفعيل كل الأساليب الرقابية في مؤسسات التأمين كضرورة لتحقيق متطلبات التفعيل وإدارة مخاطر الملاءة في ظل بيئة ديناميكية، التي قد تهدد إستمرارية الشركة وبقائها في السوق.

الكلمات المفتاحية: شركات التأمين، الملاءة المالية، إدارة المخاطر، نظام الإنذار المبكر IRIS.

Résumé:

Les compagnies d'assurance s'ont l'une des entreprises financières, non bancaire, les plus importantes. Afin d'assurer sa continuité, sa survie, être en mesure également de gérer les risques financiers, remplir ses obligations et améliorer sa situation financière, elles doivent habilement gérer ses différentes composantes, et de trouver des méthodes efficaces pour prédire et contrôler les risques financiers avant qu'ils ne surviennent afin de maintenir sa situation financière, son bon niveau de solvabilité et protéger les intérêts de ses créanciers.

La méthode d'analyse financière est un outil important pour guider les analystes et les gestionnaires dans la prise de décisions nécessaires en fonction des risques encourus, en plus du système d'alerte précoce « IRIS », qui donne des alertes à l'avance pour la société en cas d'un des indicateurs de risques financiers. De ce fait a été créé une base pour activer toutes les méthodes de contrôles dans les institutions d'assurance nécessaire pour atteindre les exigences d'activation et de la gestion des risques financiers dans un environnement dynamique, qui peut menacer la continuité de l'entreprise et sa survie sur le marché.

Mot clé: Les compagnies d'assurance, risque de solvabilité, gestion des risque de solvabilité. svstème d'alerte IRIS